



السياسة السعودية: مزيد من الصدامية، مزيد من الخسائر!

العرش السعودي في زمن التغيير

هـذا الـعـدد

الدولة العرفيّة ١
من حلف الإعتدال الى نادي الممالك العربية ٢
النفوذان السعودي والأميركي في الأزمة البحرينية ٤
الأمير نايف في وثائق ويكيليكس: حليف لواشنطن وضد الإصلاح ويكره الشيعة ٦
مقتل ابن لادن.. ومصنع التطرف لازال قائماً ٩
السياسة الخارجية السعودية.. مزيد من الراديكالية، مزيد من الخسائر! ١١
كيف أفشلت السعودية الوهابية الإحتجاجات في سوريا؟ ١٣
إستعمال القوة والدين: آل سعود يخيّبون حلفاءهم ١٦
بندر يعود الى الأضواء من جديد: تجنيد المرتزقة من باكستان لصالح البحرين ١٨
ربيع العرب والثورة السعودية المضادة ١٩
العقدة السعودية: السلطة ضد الحقوق ٢١
إستقرار السعودية في زمن التغيير ٢٣
الـوهـابـيـّة: مـذهـب الـكـراهـيـة ٢٨
مصنع التطرف الوهابي لازال ينتج.. شـبـح بـن لادن ٣٦
أطفال موريتانيا واليمن ضحايا عبوديّة جنسيّة سعوديّة ٣٧
عندما أقاطع الإنتخابات البلدية، أمارس موقفاً إيجابياً ٣٨
وجوه حجازية ٣٩
ضم الأردن في مجلس (شاي)! ٤٠

الدولة العرفيّة

لم تكن في أي لحظة دولة طبيعية، وإن بدت كذلك، أو أوحت لمشايعيها بأنها مستقرة ومتماسكة وقادرة على مجابهة التحدّيات ما ظهر منها وما بطن، وما صغر منها وما كبر. والحال، أن الدول الطبيعية تمثّل تمثيلاً حقيقياً وعملياً إرادة الشعوب، وتتطوّر وفقاً لحاجاتها وتوقّعاتها، فإذا ما قررت أية دولة الإنفصال عن شعبها، لا تعود طبيعية بل تتحوّل تدريجاً إلى كيان لذاته، أي لمن يحكمه ويديره، مهما أسبغ عليه من مدّعيات دينية وعرقية وثقافية وإنسانية..

لا ريب، أن الدولة السعودية لم تكن في أي وقت تمثّل الشعب، ولا هي قامت على أساس توافق شعبي، ويصدق عليها مسمى الدولة القهرية، التي تشبه (إمارة الاستيلاء) أو (إمارة الغلبة)، رغم أن هذه الأشكال لم تعد مشروعة، ولا يجوز الإحتجاج بسوابق من هذا القبيل لناحية إضفاء مشروعية على الكيان السعودي، فحتى تلك الصيغ في الحكم كانت الاستثناء، وليست القاعدة، في أوضاع غير مستقرة، أما أن يحتّج بها ليقول لنا قائل بأن الدولة السعودية لأنها تطبق الحدود تصبح شرعية، نكون قد جنينا على الناس، لأننا حينئذ ننظر اليهم باعتبارهم عصاة، جناة، آثمين في الأصل، فيما يغفل من يحتّج بهذا الرأي الجوانب الأخرى للدول وهي رعاية مصالح العموم، ودرء العدوان، وضمان تطبيق العدل الذي هو مقصد الشرع، حتى بحسب الرؤية الحنبلية الكلاسيكية.

درج كثيرون منذ أكثر من عقدين على استعمال عبارة (ماشية بالبركة)، في توصيف الحال التي عليها دولة آل سعود، بما يشي بالاستثنائية التي على وفقها تسير شؤون الحكم، ولذلك كلما طالب أحد بحق كان الجواب الجاهز (ياعمي خليها على ربك الدولة ماشية بالبركة)، حتى أدمن بعض الناس هذه الاستثنائية، ففرّطوا في مجرد إبداء رد فعل حيال (الطامّات) التي وقعت في بعض مناطق المملكة بفعل إما التقصير والإهمال، أو الفساد المالي والإداري، كما حدث في سيول جدة والرياض والدمام، والضحايا الذين فقدوا أرواحهم، والخراب الكبير الذي لحق بالممتلكات، وتشرّد العوائل التي بقيت دون مأوى..

ماسبق كله (كوم) كما في العاميّة، وما جرى بعد خطاب الملك في ١٨ آذار (مارس) الماضي (كوم ثاني)، فقد ذكر أحد المثقّفين بأن الخطاب إيذان بـ (إعادة إنتشار أمني وديني)، فيما وصف آخر الخطاب بأنه بمثابة إعلان (الأحكام العرفية)، أو (حالة طوارىء) غير معلنة، لأن من غير المقبول والمعقول أن يكون النكوص الى الوراء بهذا القدر من العنجية والاستعلاء والحدّة، كونه يتجاهل إرادة الغالبية العظمى من السكّان الذين عبّروا في أكثر من (عريضة) مكتوبة عن الرغبة في الإنتقال الى الملكية الدستورية، وإدخال إصلاحات جوهرية وفاعلة، فيما كان الرد الرسمي إقصائياً وإستخفافياً وعقابياً، حيث تجاهل المطالب الشعبية وعاد على الفور الى أوضاع الدولة السعودية الأولى، حيث ثبّت منطق السيف المشفوع بالعقيدة السلفية، إي إعادة ترسيخ أسس التحالف التاريخي بين آل سعود وآل الشيخ، بعبارة أخرى إن ما ورد في خطاب الملك وكل القرارات اللاحقة تندرج في سياق إحياء مبادىء (الإمارة الإسلامية) التي بدأت في الدرعية، وعمّمت نفسها عبر الاجتياحات المتنقّلة في أرجاء الجزيرة العربية.

الأحكام العرفية غير المعلنة ستتواصل، ولا يبدو أن العائلة المالكة عازمة على التراجع عن هذا النهج في رد فعل على الثورات العربية. ال سعود الذين يعيشون هذه الأيام بارانويا حادّة بفعل عاملين رئيسيين: السياسة الأميركية الناعمة حيال الثورات العربية، والتخلي السريع عن الرئيس المصري السابق حسني مبارك، والذي نظر إليه آل سعود على أنه ليس فقط إهانة لحليف أميركي مخلص، ولكن إشارة خطيرة إلى أن الأميركيين مستعدّون للتخلي بسهولة عن حلفائهم في حال شعروا بأن الكفّة تميل لصالح خصومهم، أي الشعوب، العامل الآخر: هو الخطر الإيراني المتخيّل، فآل سعود خسروا مواقع نفوذ أساسية سواء في العراق ولبنان - بعد سقوط حكومة سعد الحريري - وفلسطين واليمن، وجاءت الثورات العربية لتشعل كل هواجس آل سعود في الماضي والمستقبل، حيث ينظرون إلى ما يجري أنه يصب في صالح الخصم الإيراني، الأمر الذي دفع بهم للتصرّف بشكل جنوني باجتياح البحرين بهدف قمع حركة شعبية سلمية، وإفراغ كل أحقادهم في هذه الجزيرة الوادعة، التي لم تعد صالحة لأن تكون مكان استرخاء مواطنيها في عطل نهاية الإسبوع، بل ما قامت به القوات السعودية في البحرين كان في جوهره إلغاء لمفهوم الدولة، وإحياء منطق القبيلة أو حتى العصابة.

لم يكن إعلان حالة الطوارىء مقتصراً على البحرين، فقد انتقلت الحالة الى المملكة، بل توسّعت لتشمل كل دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً، كما يظهر من محاكمة المتظاهرين في عمان والبحرين والمملكة أو اعتقال الناشطين الحقوقيين والإصلاحيين في الإمارات.

وكان أخطر تطوّر ما جاء في المرسوم الملكي الخاص بتعديل قانون المطبوعات، والذي (يحظر أن يُنشر بأي وسيلة كانت...ما يخالف أحكام الشريعة الاسلامية أو الانظمة النافذة...ما يدعو الى الإخلال بأمن البلاد أو نظامها العام أو ما يخدم مصالح أجنبية تتعارض مع المصلحة الوطنية). إن نصّاً بهذا السعة والمرونة لكفيل بأن يضع الأغلبية الساحقة من السكّان تحت طائلة العقوبات الإدارية والأمنية والمالية. باختصار: نحن نعيش في دولة عرفية والسلام.

من حلف الإعتدال الى نادي الممالك العربية

محمد قستي

كان مفاجئاً أن أعلن قادة مجلس التعاون في اجتماع قمتهم بالرياض في ١٠ مايو الجاري، عن قبولهم طلب انضمام الأردن الى مجلس التعاون الخليجي؛ وتشكيل وفد من وزراء الخارجية الخليجيين للتفاوض مع المغرب لإقناعها بقبول عضويتها في المجلس آنف الذكر.

لهذا الإعلان الجديد دلالات عديدة، وهو يمثل الردّ الجوهري للسعودية على الثورات العربية؛ كما أنه هو تعبير عن اغتراب سعودي متصاعد في محيطها الإقليمي والعربي الأوسع؛ وهو بمثابة ردّ سعودي خاص على خسارة مصر كرائدة في حلف الإعتدال؛ فضلاً عن أنه يعكس القلق والخوف المتصاعدين من احتمالية سقوط الملكيات بفعل الثورات القادمة.

مجلس التعاون الخليجي ذو صبغة إقليمية. تطل دول أعضائه على الخليج العربي. ومع هذا فهو رفض العراق عضواً، بل هو لم يؤسس إلا على قاعدة الخشية والخوف من العراق ومن إيران معاً.

ومجلس التعاون الخليجي ذو صبغة سياسية محددة، حيث أنظمة الخليج ملكية، مع تفاضل فيما بينها في الحريات العامة المدنية والسياسية، حيث تأتي الكويت في المقدمة والسعودية في المؤخرة. بهذا المعنى، فإن مجلس التعاون الخليجي لا يقبل سوى الأنظمة الملكية، وهو بقبوله بالأردن ودعوته المغرب للإنضمام قد فقد صفته الإقليمية بحيث لم يعد نادياً خليجياً، وأن معياره الأساس اليوم قائم على أساس تشابه النظم السياسية، مع أن المغرب يختلف بمراحل عن النظام السعودي. هو ـ أي المغرب ـ جمهوري متطرف بالقياس الى النظام السعودي.

لذا لا غرابة أن ترفض عضوية اليمن في مجلس التعاون، وأن يتعلّل القادة بألف قصة وقصة، رغم تشابه النسيج الإجتماعي، ولكن مع اختلاف النظام السياسي، حيث الجمهورية في اليمن والملكيات والمشيخات في باقي دول المجلس. ولربما كان هناك أملٌ لدى بعض الدول الخليجية أن تتحول اليمن الى (جمهورية ملكيّة!)، حين يخلف علي صالح على العرش ابنه أحمد، لكن الثورة المشتعلة أقنعت الجميع بأن اليمن سائر باتجاه آخر، وأنه سيكون عما قريب بلد في طريق الديمقراطية، وبلد ثوري في آن! وهو ما لا تتحمله أنظمة محافظة خاصة السعودية، التي ينتظر أن تخسر الكثير من نفوذها في اليمن إن نجحت الثورة.

لقد أشرك اليمن في مباريات الكرة الخليجية وصار عضواً فيها!! بل واحتضن احدى بطولاتها الاخيرة، كـأولى طرق تأهيله لدخول مجلس التعاون؛ وفي هذا إهانة وطنية لليمن. تماماً مثلما كان الحال بالنسبة للعراق، حيث كان الى وقت قريب في نادي الدوري الخليجي، قبل أن يلفظ بعد احتلال الكويت والى اليوم. وبعد أن جرى ما جرى في العراق، يستحيل أن يقبل الخليجيون العراق عضواً في ناديهم الملكي، خاصة وأنه زاد على النظام السابق بأن من يحكمه أكثرية شيعية!! فهو جمهوري، وبه ديمقراطية ناشئة، ومثله لا يمكن قبوله، رغم أن الأميركيين كانوا يتمنون احتضان العراق خليجياً قبل أن تحتضنه إيران. وان يكون عضواً في نادي الملوك.

من جهة أخرى، هناك تداعيات كبيرة من هذا الإعلان الخليجي المفاجئ.

فهو ابتداءً يحدد الأعداء والأصدقاء. هو يستبطن عداءً لليمن والنظام القادم فيه. السعودية تستشعر الخطر المحتمل والقادم من اليمن ـ المطل على البحر العربي ـ كما من العراق ـ الخليجي بحق. هذا الإنحياز الى الأردن يعني في السياسة انحيازاً واضحاً ضد العراق وضد اليمن، البلدان الأكثر تأهيلاً لدخول مجلس التعاون الخليجي والمساهمة فيه، والحفاظ على استقرار بلدانه، وهو ما كان يرغب فيه الإستراتيجيون الأميركيون.

لكن هذه الرغبة لا يمكن قبولها سعودياً بالذات. فكلا البلدين ـ العراق واليمن ـ وسواء دخل أحدهما دون الآخر أو معاً، سيضعفان النفوذ السعودي على بقية دول المجلس، وسيصبحان قطب الرحى فيه لاعتبارات عديدة: الحجم السكاني مثلاً: فكلا البلدين اليمن والعراق أكثر سكاناً من السعودية؛ وهناك الإمكانيات العسكرية، وكلا البلدين أقوى عسكرياً من السعودية ولديهما جيشان أكبر من السعودية، مع ما يقال بأن جيش اليمن تنقصه التجهيزات، ولكنه في المقابل أكثر تدريباً وخبرة من الجيش السعودي بمراحل. فضلاً عن الجيش العراقي الذي رغم انكساره، فإنه اكثر تهيئة لمواجهة أية تهديدات قد تأتي لدول المجلس مجتمعة، فيما لو كان جزءً أصيلاً منه. زد على هذا فإن العراق لن يكون عالة على دول مجلس التعاون الأغنياء، وهو ما يردده قادة مجلس التعاون في مجالسهم وينعكس على تصريحات بعض مسؤوليهم حين يتعلق الأمر باليمن. لكنه هؤلاء لا يقولون الشيء ذاته عن الأردن، الضعيف اقتصاديا، وعسكرياً، والذي عاش لحقب طويلة ولازال عالة على العراق ـ حتى وهو في أسوأ ظروفه. إن الأردن أكثر الدول العربية اعتماداً على المساعدات الأجنبية والعربية.

بكلمة اخرى، فإن السعودية لا تقبل العراق ولا اليمن ليس فقط لطبيعة النظامين السياسيين فيهما، بل وأيضاً خشية منافستهما إياها على زعامة دول المجلس، وبهذا فإن السعودية مستعدة لأن تعادي كلا البلدين من أن تقبل بهما عضوين في مجلس التعاون الخليجي. السعودية في هذه المرحلة الحساسة تبحث عن دول تأتمر بأمرها، وليس الى دول تنافسها في محيطها الخاص.

لقد قررت السعودية ورسمت، بضمها الأردن، خطوط مصالحها،

وتمييز أعدائها وأصدقائها. فهناك القوس الرافضي الذي تحدث عنه مشايخ الوهابية، وذكره ملك الأردن ذات مرّة (الهلال الشيعي). أي أن حدود العداء تمتد من ايران مروراً بالعراق الى سوريا ومنها الى لبنان. وبالتالي فمجلس التعاون سيضع الأردن في خط المواجهة ـ كما هو حقاً الآن ـ مع سوريا، وليس مع اسرائيل. بل أن اسرائيل تعتبر امتداداً للأردن، وتشاطر دول الخليج عداءها لذلك القوس بمجمله. أي أنه حدث تواصل بين دول الخليج واسرائيل، وأصبحت تلك الدول، في حال انضم الأردن رسمياً الى المجلس الخليجي، مجاورة لاسرائيل لا بمعنى العداء، بل بمعنى التكامل في الأهداف والإستراتيجيات، خاصة وأن الأردن له علاقات طبيعية مع اسرائيل، وسيكون دخول الأردن البوابة الواسعة التي تدخل فيها اسرائيل هذا الحلف السياسي ـ وإن بدون إعلان، كما تدخل فيه بمخابراتها وبضائعها وخططها.

بقبول الأردن عضواً في مجلس التعاون، صُنع حلف جديد، أو هو قوس خليجي ـ اسرائيلي مضاد لقوس الممانعة، يمتد من مسقط وينتهي في تل أبيب، غرضه المواجهة للخصوم وفي كل الإتجاهات: لبنان والعراق وسوريا وإيران. هذا القوس هو البديل الطبيعي والممكن ـ بنظر السعودية ـ في هذه اللحظة التاريخية، وهو الرد الطبيعي على خسارة مصر وخروجها من حلف الاعتدال بسقوط رئيسها المكروه حسني مبارك.

للحلف أهداف دفاعية عن الأعضاء. المهم أولاً أن لا تسقط أية ملكية من الملكيات المعرضة لخطر الثورة. فسقوط إحداها يعني احتمالية كبيرة لسقوط حبّات السبحة الأخرى. والحفاظ على الأنظمة الملكية بما فيها النظام الأردني أمر حيوي للغرب ولإسرائيل. وإلا فإن الأردن كدولة ليست مهيئة لأن تبقى إلا لتكون حاجزاً مدافعاً عن إسرائيل.

وللحلف الخليجي ـ أياً كانت تسميته ـ أجندته الخاصة تجاه سوريا بالذات. فهي مستهدفة كما هي الآن فعلاً. وإذا كانت دول الخليج قد أعلنت انحيازها في الجملة الى جانب السعودية من أجل تأجيج الثورة على النظام السوري، فإن الأردن هو الدولة الوحيدة التي يمكن لها أن تطعن في الخاصرة. وما تداعيات موضوع درعا إلا شاهد على النفوذ الأردني المخابراتي والعشائري. بل ان الأردن اعتادت على احتضان المعارضة المسلحة السورية (الإخوان) وتدريبهم.

إن كانت هناك سياسة خارجية واحدة لمجلس التعاون، فإسرائيل تصبح مجرد صديق، وقد لا نستغرب أن تقوم علاقات سياسية مباشرة معها من قبل السعودية إذا ما تطور الوضع الإقليمي في غير صالحها. أما سوريا والعراق، فستكون الأردن الشوكة السعودية التي تغرزها في خاصرة النظامين، حتى وإن أدّى الى خسارة دعم العراق الحالي للنظام في الأردن؛ فهذه الخسارة محتملة جداً، ولكن هناك من سيعوّضها بين الخليجيين الأغنياء، ولن يكون هناك من حرج طالما أصبح الأردن عضواً في مجلس التعاون الخليجي. بمعنى آخر: إن قبول عضوية الأردن يعيد رسم التحالفات في المنطقة، ويرسل ثلاث رسائل ذات معنى للعراق وسوريا واسرائيل.

أما اليمن، فسيكون مستهدفاً في ثورته التي تشارف على الإنتصار. ستعمل السعودية الى احتواء الثورة وعزل تأثيراتها في ركن قصي من الجزيرة العربية. لا يوجد لليمن حدود سوى البحر. ستكون السعودية سعيدة جداً بأن يبقى اليمن ممزقاً غير مستقر مشغولاً بذاته. فهذا أفضل من أن يحكمه نظام ديمقراطي وطني مستقل عن الرياض. وحتى اذا ما انتصرت الثورة في اليمن، فأمامها زمن كيما يستقر النظام الجديد، إن سمحت السعودية، اللهم إلا اذا اتحد اليمنيون على قاعدة العداء للرياض، وهذا ايضاً محتمل.

لا بدّ لليمن في هذه الحالة من منفذ. فاختناقه السياسي واضح المعالم. قد تتبدل التحالفات في ظل النظام الديمقراطي، وقد تنشأ تحالفات أخرى، كالتحالف مع مصر والسودان، وكتقوية العلاقة مع ايران والعراق وسوريا. بمعنى أن القوس الشمالي يمكن أن يردفه قوس جنوبي يتجه غرباً فشمالاً، فيحاصر السعودية وحلفها الجديد. وإذا كان مجلس التعاون الخليجي قد ولّد ردّ فعل فأنشأ تحالفين عربيين آخرين كما نتذكر (حلف العراق واليمن والأردن/ والحلف المغاربي العربي)، فإن إدخال الأردن والمغرب، سيؤدي الى رسم خارطة التحالفات في كل المنطقة العربية؛ نظنّ أنها ستكون مضادّة للحلف الخليجي الملكي الجديد.

قد تدفع السعودية وشقيقاتها الملكيات ثمن قبول الأردن ورفض اليمن، فضلاً عن التدخل المباشر في شؤونه. سيكون هناك انتقام سياسي من نوع ما، ما لم يصار الى حل. فإذا كان اليمن مستعداً ليكون عضواً في مجلس التعاون الخليجي اليوم، فإنه حين يُرفض ـ كما هو واضح ـ قد يتجه شمالاً.

أما المغرب، فهو كملكية دستورية لا يشبه دول الخليج مثل السعودية. النظام السياسي في المغرب مختلف، ويظن السعوديون أن المغرب سيفيدهم أمنياً. لكن التواصل الجغرافي لدول المجلس ينتهي بقبول عضوية المغرب، ولن يكون دخول الأخيرة فاعلاً حقيقياً على الصعيدين العسكري والأمني. معلوم أن الأردن سيستفيد اقتصادياً بدخوله نادي الملوك الخليجيين، وربما تتوفر له حماية أكبر، وإن كان البعض يعتقد العكس، فإقحامه في صراع مع دمشق وبغداد قد يؤدي الى ما لا تحمد عقباه. لكن السؤال: ماذا سيستفيد المغرب؟ وهناك تساؤل آخر أكثر أهمية: ما هي الخسائر التي ستلحق بالمغرب إن انضمّ الى هذا الحلف؟ وهل هناك أصلاً رغبة مغربية لذلك، شعبية أو رسمية؟ إن دول مجلس التعاون الخليجي بطلبها من المغرب الإنضمام اليها لم تكن بحاجة الا لتأكيد نقطة واحدة: تحويل مجلس التعاون الخليجي الى نادي للملوك العرب، أو الملكيات العربية.

وفي حين يوفر المغرب حماية ذاته بالاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والتي قطع شوطاً كبيراً فيها. فإن السعودية تريد من الملكيات أن تنتحل شخصيتها هي، وأيديولوجيتها الدينية التكفيرية، ونظامها السياسي المتخلف. وهذا قد يكون مقلقاً للساسة في المغرب، ونقصد أن تتغير هيكلية النظام السياسي المغربي نفسه باتجاه معاد للديمقراطية والحريات العامة.

السعودية تريد من توسعة المجلس أن تفك العزلة عن نفسها بعد أن أصبحت لاعباً ثانوياً في السياسة العربية والإقليمية. كانت مصر هي حصان السعودية الذي توجهه أينما تريد ليقوم بالدور السعودي المطلوب. الآن وقد سقط مبارك، فإن لمصر اتجاهاً آخر. ولا يبق امام السعودية الا تجميع الفتات هنا وهناك، وتغيير اسم مجلس تعاونها الخليجي (لم يعد خليجياً بعد الآن) حفاظاً على الذات من الثورات، وطمعاً في ممارسة دور اقليمي في عالم يسيطر عليه الكبار حقاً!

النفوذان السعودي والأميركي في الأزمة البحرينية

أمير الكويت لسلفيين: مقتدى الصدر وحده وبعشرين ألف من مقاتليه يستطيع احتلال الكويت مرّة ثانية!

فريد أيهم

منذ دخول القوات السعودية الى البحرين للمساعدة في إخماد ثورة شعبها هناك، بدا واضحاً ان هناك اختلافاً بين الموقفين الأميركي والسعودي، عبّر عنه الأميركيون ـ على لسان وزيرة الخارجية الأميركية ـ بانتقاد علني لإرسال تلك القوات، باعتبارها وسيلة غير مجدية لحلّ أزمة داخلية تخصّ شعباً وحكومته. لكن هذا الموقف، تمّ التراجع عنه سريعاً، وبدا كما لو كان هناك صفقة ما قد عقدت بين الدول الخليجية والولايات المتحدة الأميركية، هي أشبه ما تكون بمقايضة بين ليبيا من جهة مقابل البحرين من جهة أخرى. بحيث تقبل واشنطن ما تقرره السعودية في البحرين، أو في الحدّ الأدنى تغضّ النظر عنه من قمع للثوار السلميين، مقابل أن تقف دول الخليج وتدعم سياسيا وتموّل الثورة والتدخل الغربي العسكري المباشر من أجل الإطاحة بنظام القذافي في ليبيا. ولهذا ظهر في ذات فترة دخول القوات السعودية الى البحرين، غطاء سياسي خليجي معلن يطالب بالتدخل العسكري الغربي في ليبيا (لإنقاذ المدنيين!)، تبعه موقف مماثل للجامعة العربية، ثم جاء اجتماع مجلس الأمن ليوفر الغطاء الدولي للتدخل بعد أن تمّ توفيره عربياً وخليجياً، وبعد أن تعهدت دول الخليج بدفع تكاليف الحملة الغربية لإسقاط نظام القذافي.

وبالرغم من نفي الغربيين وجود أية مقايضة مع دول الخليج، وأنهم لا يتعاطون بمعايير مزدوجة مع الثورات العربية، إلا أن الحقيقة تبقى أن هناك مظلّة سياسية لاتزال مبسوطة على البحرين، ليس فقط لحماية نظام الحكم فيها من شعبه، بل وقبول ما بالأداة السعودية لتحقيق ذلك، حتى وإن جاءت الإجراءات المتخذة قاسية ومخالفة لحقوق الإنسان.

في اجتماعات نهاية أبريل في جنيف والتي عقدت بدعوة من سويسرا وتحت مظلة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان التابع لها، كان المشروع المقترح هو إدانة الأنظمة التي تتعرض للمظاهرات السلمية في الشرق الأوسط. وكان هذا يشمل اليمن وليبيا وسوريا والبحرين. ولكن الوفد الأميركي حوّل الموضوع باتجاه سوريا فحسب، وأصدر بيان إدانة بذلك ـ كما هو معلوم.

لكن الذي لفت الإنتباه أثناء مناقشة الموضوع السوري، ان نقداً واسعاً تعرضت له البحرين حتى من أميركا والدول الغربية الأخرى الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان. ما يعني أن تركيز الإنتباه على سوريا جاء كأولوية سياسية، ولغايات سياسية، وإن استثناء البحرين كان أمراً محرجاً ويعني تعاملاً بالمعايير المزدوجة، وأنه جاء بضغط أميركي.

في حقيقة الأمر، فإنه وبعد سقوط نظام حسني مبارك، شعرت السعودية وبعض دول الخليج ـ كالإمارات ـ وحتى اسرائيل، بقلق بالغ، والسبب يتعلق بمدى إمكانية ورغبة الولايات المتحدة في حماية الأنظمة الحليفة. لقد استشاط السعوديون غضباً من الأميركيين لأنهم تخلوا عن حسني مبارك مثلما تخلوا من قبل عن حليفهم شاه إيران، ما يعني أنهم يمكن أن يتخلوا عن حلفائهم الآخرين.

لهذا السبب بالذات، فقدت السعودية ثقتها في الموقف الأميركي إذا ما كان الأمر يخصّها ويخصّ حلفاءها المقربين. وقد أقنعت دول الخليج بأن لا يستمعوا للأميركيين ونصائحهم، وأن يتفادوا الضغوط عليهم من أجل الإصلاح، لأن الأميركيين لديهم الإستعداد للتخلّي عنهم، أو التفريط بحكمهم. وهنا لا بدّ من الإعتماد على الذات، وعلى الشقيقة الكبرى ـ أي السعودية ـ في توفير الحماية الخاصة.

كان هذا الرأي ناضجاً حين وقعت الثورة البحرينية، التي أشعرت السعودية بقلق بالغ من تأثيرها على المنطقة الشرقية النفطية ذات الكثافة الشيعية. الرياض كانت تؤمل قمعاً للتظاهرات والإحتجاجات المتصاعدة، وهو ما حدث بداية الأمر حيث اطلقت النيران وقتل العديدون. لكن بدا أن هناك جناحاً أقلّ تطرفاً يمثله الملك وولي عهده، وقد حاول عبر التفاوض الوصول الى حل، بمساعدة فيلتمان مساعد وزير الخارجية الأميركية والذي أمضى نحو خمسة أيام في البحرين مفاوضاً للوصول الى حلّ. لكن الجناح المتشدّد في السلطة البحرينية بالذات، لم يكن راغباً في الحلّ السلمي، يدعمه في ذلك السعوديون، الذين حذّروا بأن الوضع بحاجة الى حسم أمني/ عسكري لا الى مساومات سياسية. وفعلاً نجح هذا الخيار، في حين كان الأميركيون يميلون الى خيار المصالحة الداخلية.

تبعات الخيار الأمني

استدعى استخدام الخيار الأمني إدخال الجيش السعودي، واعتماد الحدّ الأقصى من القسوة والعنف وفي كل الإتجاهات: اعتقال القيادات السياسية المعارضة/ اعتقال الأطباء/ منع التظاهرات واطلاق النار عليها/ حملة اعتقالات واسعة/ محاكمات عسكرية ضمن قانون الطوارئ قضت بإعدام البعض/ فصل عشرات المبتعثين البحرينيين من دراستهم لمجرد التظاهر ضد الحكم/ فصل العديد من أساتذة وطلبة الجامعات

في الداخل/ فصل المئات من العمال من وظائفهم لمشاركتهم في التظاهرات/ تدمير العشرات من دور العبادة بحجّة أو بأخرى/ إغلاق صحيفة الوسط اليومية ومحاكمة رئيس تحريرها/ التضييق على الصحافة وحرية التعبير/ اعتقال نواب برلمان/ حملات تشهير حكومية في الإعلام ضد الناشطين وضد منظمات المجتمع المدني/ اعتقال أمينا عامين جمعيتين سياسيتين مرخصتين هما وعد والعمل الإسلامي، وغير ذلك.

لكن الأخطر من هذا كلّه أمران: تحويل الأمر من صراع سياسي بين العائلة المالكة وشعبها، الى صراع طائفي على مستوى الداخل والخارج، وهذا كان دأب الإعلام الرسمي (تلفزيون البحرين بشكل خاص) وشبه الرسمي المملوك لمتنفذين وممولين ومسؤولين من العائلة المالكة وحاشيتها. والأمر الآخر المهم هو تحويل الصراع الداخلي الى صراع إقليمي تشترك فيه ايران والعراق والسعودية ودول الخليج، فضلاً عن كون الصراع اصبح ذا بعد دولي بدخول أميركا وبريطانيا ودول غربية على خط الثورة في البحرين.

الدول الغربية وبالذات اميركا، تسامحت مع القمع في البحرين وإن أحرجها، ففي المحصلة النهائية هي ترى أن حكم آل خليفة يمكن ضمانه عبر الديمقراطية (غير الكاملة) وأنها لا تقبل بإزاحتهم على أية حال. لكن هذه الدول الغربية شعرت بالضغط من المنظمات الحقوقية التي توثق الإنتهاكات التي تقع في البحرين، وسبب لها حرجاً من استخدام المعايير المزدوجة، ولكن الحرج كان متحمّلاً الى حدّ كبير. الفكرة الأساس لدى الغربيين هي التالي: ليقمع النظام في البحرين بمساعدة السعودية الناس الى حدود ولفترة زمنية، كمقدمة لإعادة ترتيب أوراق اللعبة الداخلية في البحرين مرّة أخرى، وذلك بعودة النظام الى مربعه السابق والتفاوض والتحاور مع المعارضة ـ تحديداً جمعية الوفاق ـ من جديد على طرق التغيير وهوامش المصالح. لكن ما أدهشهم ولازالوا، هو أن النظام ذهب بعيداً في القمع، إضافة الى أنه لم يضع وقتاً محدداً لانتهاء حالة الطوارئ، كما لم يبد أية رغبة لاستئناف الحوار، بل لم ترد اي اشارة لموضوع الحوار في كل التصريحات الرسمية منذ تكسير المتظاهرين في دوار اللؤلؤة. ما عنى أن القمع يمكن ان يستمر (وهو بنظر الغربيين لا يوفر أمناً ويبقي البحرين غير مستقرة لفترة طويلة)، كما أن الحوار قد تمّ التخلّي عنه نهائياً.

لهذا يمكن أن نلاحظ وقفتين أميركيتين واضحتين معارضتين لاستخدام السعودية وجناح التطرف الحاكم في البحرين (الخيار الصفري). اولها حين قررت حكومة البحرين إلغاء جمعية العمل الاسلامي ووعد والوفاق التي هي أكبر حزب سياسي في البحرين ولديها من الأصوات ما يفوق شعبية الحكومة البحرينية والعائلة المالكة نفسها. هنا ظهر المتحدث باسم الخارجية علناً وانتقد الحكومة البحرينية التي تراجعت بعد ذلك وزعمت أن الموضوع يتعلق فقط بمحاسبة الوفاق حسب القانون!

والخطوة الثانية التي انتقدتها واشنطن: مسألة اصدار محكمة عسكرية حكم الإعدام على أربعة متظاهرين محتجين. وقد تطلب الأمر ان يبادر أوباما نفسه ليعلن اعتراضه الى الملك. وقد حاول فيلتمان في زيارة في ذات الفترة (ابريل الماضي) ان يعيد الروح الى الحوار، ولكنه لم يجد أذناً حكومية سميعة. وكان التبرير هو ان الحكم عملياً صار بيد رئيس الوزراء خليفة، ووزير الدفاع بحكم قانون الطوارئ، وأن الملك وجناحه قد أضعفا بفعل التدخل السعودي المباشر، بحيث لم يعد القرار بحرينياً بقدر ما هو سعودي.

الصراع الإقليمي

تطلّب قمع الثورة في البحرين ـ وكما قلنا ـ تحويل موضوع الثورة الى صراع طائفي داخلي وعلى صعيد المنطقة. لم يعد ما يجري في البحرين شأن محلي، أو خليجي فحسب. لقد اتهمت ايران بأنها تدعم احداث البحرين، وهذه اسطوانة معتادة من قبل الأنظمة المستبدة في القاء التهم على (الخارج) بدل أن تعالج المشاكل الداخلية، وهي ذريعة توفر قدراً من الحشد الداخلي خاصة على قاعدة الإنتماء الطائفي.

لم تكن الخشية من ايران وحدها، التي هي حاضرة بسياستها وإعلامها في الموضوع البحريني، حيث اشتدّ الصراع بين السعودية ـ وتبعاً عدد من مجلس التعاون ـ مع ايران.. بل وصل الى الأمر الى العراق، وهو ما أقلق الأميركيين بشكل كبير.

إن تحويل الصراع الى إقليمي وطائفي أدّى الى استنفار العراق، بمرجعيته الدينية، وبساسته، وبجمهوره العريض ليقتحم المسألة. حيث عمت التظاهرات ـ العفوية في أكثرها ـ مدن العراق وقراه، ورفعت اليافطات المنددة بالسعودية بدرجة أساس، وبحكم البحرين بدرجة ثانية. هذا التحوّل في الشارع ولدى الساسة ولدى المرجعية اقلق الأميركيين من جهة أن العراق قد حرق المراحل للعب دوره المفترض في السياسة الإقليمية، ولكن بوجه شيعي هذه المرة، بعد أن كان وجهاً سنيّاً يمثله نظام صدام حسين.

كان يعتقد وعلى نطاق واسع أن العراق غير مؤهل للعب أي دور في الوقت الحالي. لكن أحداث البحرين غيّرت المعادلة في العراق، وقرّبت الخطر الى دول الخليج نفسها. يُنقل عن أمير الكويت أنه استقبل عدداً من السلفيين الوهابيين المتطرفين في ديوانه، وبعد أن طالبوا بمواقف صلبة ضد الشيعة، قال لهم إن كل ما لديكم هو الكلام، وأن مقتدى الصدر وحده وبعشرين ألف من مقاتليه يستطيع احتلال الكويت مرّة ثانية؛ ونصحهم بالتعقّل والإعتدال.

الولايات المتحدة غير مستعدة الآن في خضم الثورات العربية المتواصلة أن تفتح جبهة مع ايران، ولا أن تخسر العراق؛ والأهم أنها على أبواب الخروج بقواتها منه، إن لم يتم التجديد لها مرة أخرى، في نهاية هذا العام. والمنطق الأميركي يقول: إذا كنا ونحن في العراق الآن غير قادرين على ضبط العراق وساسته، فكيف سيكون الحال إذا ما خرجت قواتنا، وكيف ستتدبر دول الخليج الأمر إن استمر موضوع البحرين يغذّي الصراع الإقليمي على خلفية طائفية؟ يترافق هذا مع شعور بالمرارة لدى العراقيين من أن دولاً خليجية عدّة، وبالذات السعودية وقطر والإمارات لعبت دوراً سلبياً في تأجيج التمرد على الحكم المركزي، الى حدّ دعم القاعدة وليس فلول البعث السابق فحسب، ما أدّى الى مقتل عشرات الألوف من العراقيين الأبرياء ضحايا لتفجيرات القاعدة.

وبشكل مختصر، فإن موضوع البحرين لا يمكن حلّه داخلياً فحسب، حيث صراع الأجنحة بين رئيس الوزراء والملك، ولا يمكن أن يفرض حل أمني الى أبد الآبدين وبذات القمع والقسوة. ولا يمكن قمع الاحزاب السياسية لأنه لن يكون هناك متسع للحوار ولا للحل السياسي. وعليه فإن الأميركيين يضغطون باتجاه تقليص نفوذ السعودية في البحرين، وأخذ زمام المبادرة منها قبل أن يتم إشعال المنطقة بحروب لا طاقة للسعودية ولا للبحرين بها.

الأمير نايف في وثائق ويكيليكس:

حليف لواشنطن وضد الإصلاح ويكره الشيعة

نشرت صحيفة الأخبار اللبنانية في ٢٠١١/٥/١٣، وثيقة حصرية بالإتفاق مع ويكيليكس حول الرجل الأقوى في السعودية، وزير الداخلية نايف بن عبدالعزيز آل سعود، تعرضت فيها الى جوانب من شخصيته، وطريقة تفكيره المستبدة، وإمكانية وصوله الى كرسي العرش. محرر الوثيقة هو السفير الأميركي في الرياض جايمس سميث، ومرسلة الى وزارة الخارجية الأميركية. هذا نصها:

رقم البرقية ٠٩RIYADH١٤٠٢

التاريخ: ٢٣ تشرين الأول ٢٠٠٩

الموضوع: الخلافة السعودية: صعود نايف

مصنف من: السفير جايمس ب. سميث

يقتنص فرصته...

إن الغياب الطويل لولي العهد السعودي سلطان، واحتمال ألا يستعيد دوراً ناشطاً في الحكومة قد خلقا فرصة للأمير نايف لأن يوسّع تأثيره حتى قبل تعيينه في آذار ٢٠٠٩ نائباً ثانياً لرئيس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، لقد كان الأمير سلمان، حاكم الرياض، وربما الأمير الأقوى التالي، بعيداً عن المملكة؛ إذ بقي إلى جانب ولي العهد خلال نقاهته الأخيرة الطويلة. لكن منصب نايف الجديد يزيد أكثر من فرصته، من خلال منحه سبباً إضافياً ليُشاهَد برفقة الملك، وفرصة ليُشاهَد وهو يحكم ـ المشاركة في اجتماعات مجلس الوزراء ـ حين يكون الملك مسافراً إلى الخارج. منصبه الجديد يمنحه أيضاً منصّة للتعليق العام على مروحة أوسع من القضايا، بما أن منصبه لم يعد محصوراً بقضايا الأمن. يعتقد بعض المراقبين أن زيارة نايف في مطلع شهر تشرين الأول لمصر، حيث استُقبل بتشريفات تلائم ولي عهد، تأكيد لضمانه حقوقه في المنصب.

... من موقع قوة

كوزير للداخلية منذ ١٩٧٥، يحظى نايف بقاعدة سلطة تلامس تقريباً حياة كل مواطن سعودي، أدركوا ذلك أو لم يدركوه. (...) كذلك، يشرف نايف على حكام المحافظات الـ١٣. لا يتردد نايف في استخدام السلطة التي تحت قيادته ليبقي نفسه في دائرة الضوء العام، ولو كان ذلك لحساب مواضيع صغيرة ظاهرياً، كأن يصدر شخصياً توجيهاً بشأن كيف يجب على المواطنين السعوديين أن يبلغوا عن الوثائق الرسمية الضائعة أو المسروقة، أو كأن يحاول الحد من إمكان وصول السعوديين لفعاليات السفارات الأجنبية الاجتماعية حيث تُقدَّم الكحول.

من هو نايف، الجزء ١: شخصية عامة

(...) اليوم، يحظى نايف وضباطه بدعم واسع الانتشار بين معظم السعوديين لأنهم أعادوا إرساء النظام والاستقرار إثر الهجمات الإرهابية في ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٦. مهنية وكفاءة وزارة الداخلية اليوم، ومبادراتٌ مثل برنامجها لإعادة تأهيل الإرهابيين، نجحت في إعادة إرساء الثقة العامة ودعم الحكومة، وهذا يزوّد نايف بقاعدة سياسية قوية.

ربما لوعيه بدوره حارساً للسلامة العامة، يميل نايف في صورته العامة العليا، وخطاباته الزائدة إلى التركيز على النصائح الغامضة، والخطاب الأبوي التافه، والتذكير بنجاح السعودية (أي نجاحه هو) في هزم الإرهاب، والثناء المغري للملك عبد الله. ينكر نايف وجود جميع المشاكل، ويؤكد للسعوديين أنهم يعيشون في أحد البلدان الأكثر أمناً واستقراراً في العالم تحت إرشاد حاكميهم المتنورين والعارفين بكل شيء (...).

بعض كلامه العام يتناقض بوضوح مع الواقع؛ مثلاً، لقد أصرّ لأشهر على أن ولي العهد سلطان بصحة جيدة.

من هو نايف، الجزء ٢: عن قرب وشخصياً

لا يبدو أن ترفيع نايف إلى نائب ثان لرئيس الوزراء قد بدّل طبعه الأساسي. لقد وصفته التقارير السابقة عموماً بأنه مراوغ، غامض، براغماتي، ضيق الخيال، داهية وصريح. يحتفظ بصيت كمعادٍ للغرب، إلا أنه مستعد للتشارك في الأعمال حين يتعلق الموضوع بمصالح مشتركة. غير معروف عنه التقوى الدينية الشخصية (في الواقع، ثمة شائعة عن أنه كان سكّيراً في سنوات شبابه)، لكن محافظته أتاحت له بناء دعم بين المحافظين الاجتماعيين والدينيين. يبدو متحفظاً وحتى خجولاً بعض الشيء، وبإمكانه في البداية أن يكون جامداً وبطيئاً بالانخراط في اجتماعات مع مسؤولين غربيين، بينما يتجنب في البدء النظر في عيني محدثيه. هو قابل للتملق، وبمجرّد أن يندمج، يظهر أحياناً حساً فكاهياً يكاد يكون شيطانياً.

لا يبدي نايف دليلاً على أنه مثقف. مثلاً، نادراً ما يقتبس عن القرآن

كما حري بالملك أن يفعل، ولا يسرد مرجعيات تاريخية أو أدبية، كالتي يعرف بها خريج برنستون سعود الفيصل.

ليس نايف فصيحاً ولا بيّناً، ولديه ميول لأن يكثر من الاستطراد ويعيد التفاهات في مجالسه الخاصة كما وفي تلك العامة. يبدو أنه يفهم ويتحدث بعض الإنكليزية على الأقل.

مالت الاجتماعات الخاصة الأخيرة مع نايف لاتباع نمط معين. الزائرون يواجهون أطروحات طويلة عن إنجازات السعودية في تجاوز الإرهاب المحلي، أهمية التعاون الأمني الأميركي ـ السعودي، والتهديدات والغدر الإيرانيين. باستطاعة نايف اقتفاء أثر الصلة الإيرانية بأي قضية أمنية إقليمية. نظرته إلى إيران هي أكثر تعقيداً من نظرة الملك عبد الله (...) قد يكشف حديث نايف عادة بعض التفاصيل الجديدة عن التفكير السعودي، لكنه لا يدخل في نقاشات استراتيجية، ونادراً ما يمنح أجوبة محددة عن الأسئلة التي يسأل عنها.

من هو نايف، الجزء ٣: بطل الأمن والاستقرار أولاً وآخراً

خلال اجتماع في تموز، أخبر نايف القائم بالأعمال والقنصل السياسي، أن جعل المملكة البلد الأكثر أمناً في المنطقة هو على رأس أولوياته. فذلك أساسي للاستقرار وللازدهار الاقتصادي على حدّ سواء. يبدو أن نايف قد وحّد الكثير من أجندته تحت شعار (الأمن الفكري)، مفهوم يروّج له من دون كلل في العام والخاص. بتعابير نايف الخاصة: (أساس الأمن الفكري هو حماية الشباب من الوقوع فريسة أي أحد يريد استغلالهم لأذية بلدهم..).

فكرة (الأمن الفكري)، بتشديدها على العقيدة والسيطرة، تمنح المحافظين السعوديين رؤية بديلة لبرنامج الملك عبد الله عن التسامح، الحوار الوطني، والتربية المبنية على المعرفة. الاثنان يركزان على منع انتشار الإيديولوجية المتطرفة، لكن نسخة نايف تقترح أن تفعل ذلك من غير أن تفتح المجتمع السعودي على الأفكار الخارجية أو (التجديد) الذي يحتقره المحافظون المتدينون، ومن غير أن يتطلب ذلك أي تنازلات للشيعة (...).

فن التسوية في إدارة التعصب الديني

أتى تعلّم نايف على أمور الدولة تحت إشراف أخيه الشقيق الأكبر، الراحل الملك فهد، الذي خلفه وزيراً للداخلية بعدما أصبح الأخير ولياً للعهد. الدرس الأساسي المنقول كان الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الفصائل الدينية والإصلاحية المتنافسة في المجتمع السعودي. بعد الاستيلاء الكارثي على مسجد مكة الكبير عام ١٩٧٩ من متدينين متعصبين ينتقدون فجور آل سعود، اعتمد فهد لقب (خادم الحرمين الشريفين). لم يذهب الدرس سدى على نايف.

كركيزة أساسية للدعم وكمصدر لعدم استقرار في الوقت عينه، تتطلّب المؤسسة الدينية في البلد، والرجعيون الذين يسيطرون على قيادتها دورياً، معالجة ماهرة. تعدّ إدارتها من بين أكثر مهمات وزارة الداخلية حساسية. تقليدياً، لطالما فضّل آل سعود المصالحة والإشراك في الخيار، على التدابير القسرية. الاشتباكات المتقطعة التي وقعت خلال الأعوام الثلاثمئة تقريباً من حكم آل سعود تظهر أنهم لم يفلحوا دائماً في ذلك.

نظراً إلى قلقه الأساسي على المحافظة على الاستقرار، تميل غرائز نايف نحو التنازل أمام الطلبات الدينية، وخصوصاً في القضايا الثقافية ـ الاجتماعية كدور الشرطة الأخلاقية، لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أحياناً، يساء تفسير ذلك كمناقض للإصلاح، لكن الأكثر احتمالاً هو أنه ينبع من رغبة في تحقيق التوازن بين القوى الاجتماعية المتنافسة، تفادي وتيرة تغيير مزعزعة للاستقرار، وصون آلية مفيدة في حفظ الضبط الاجتماعي وحتى مكافحة الإرهاب (...).



رسم الحدود عند المذهب الشيعي

مثل كثيرين من مواطني بلده، على عكس الملك عبد الله، يظهر نايف إشارات تحامل شخصي على الشيعة، وقد انتهج خطاً متشدداً على نحو متزايد في التعامل مع الاضطرابات الشيعية على امتداد المملكة (...). الناشطون الشيعة يرون نايف مصدراً لمعظم التمييز الطائفي. من ناحيته، أوضح النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء أنه لن يتسامح مع الاحتجاجات العنيفة للمتذمرين الشيعة، كذلك يبدو متردداً في تطبيق التكتيكات الاسترضائية التي تعود بنتائج جيدة مع المتطرفين الدينيين السنّة.

إذا كان الاستقرار يستلزم إصلاحاً، فليكن. يبدو نايف مرتاباً من المفاهيم التقدمية كالديموقراطية، حقوق المرأة، أو حرية التعبير. وقد صرّح أخيراً بأنه لا يرى حاجة إلى الانتخابات في السعودية، أو أن تعمل النساء في مجلس الشورى، الهيئة التشريعية الأولى.

أعلن أخيراً، أن الديموقراطية لن تنتج أكثر أعضاء مجلس الشورى

كفاءة (...). بالتساوي، رفض طلبات بالسماح للنساء بالقيادة على اعتبار أنها (ليست أولوية). من المثير للاهتمام، مع ذلك، أن بعض مبادراته التي يحركها الهاجس الأمني، قد حسّنت أوضاع النساء. مثلاً، قرار ٢٠٠١ الذي اتخذ لإصدار بطاقات هوية مصورة للنساء، حتماً لأن بعض الإرهابيين وبعض المجرمين يتخفّون في أزياء نسائية، قد منح الكثير من النساء الوثائق اللازمة ليفتحن حسابات بنكية مستقلة، ويتسجلن في الجامعات، ويبدأن تجارتهن الخاصة. في مثال آخر، أدت الحاجة إلى مساعدة عائلات ضحايا الإرهاب في القصيم إلى تفعيل عدة مجموعات نسائية خيرية في المنطقة (...).

حليف براغماتي للولايات المتحدة؟

ثمة قصة يتداولها المراقبون السعوديون القدامى، هي أن آراء نايف الشخصية في الولايات المتحدة قد (صبغت) بسلبية مع اكتشاف جهاز تنصت في مكتبه إثر زيارة بعثة من الولايات المتحدة. كذلك إن تعليقات نايف إثر ١١ أيلول، (بقوله) لقد كانوا (اليهود)، يظهر جلياً من مقاربته الغاية في التحفظ للإصلاح، عرقلته لتحقيقات أبراج الخبر، ورفضه الأساسي للقبول بأن تمويل الإرهاب من المملكة هو مشكلة خطيرة، اثبتها الجميع، أن باستطاعته أن يكون صعباً، عنيداً، وغير منطقي. هذه السمات لا تعكس سلوكيات (معادية لأميركا) بقدر ما تعكس حدية تجاه الضغط الخارجي المتصوّر والتدخل في أمور المملكة.

(...) في المجمل، على الأرجح أن تفاعل نايف، كوزير للداخلية، مع الولايات المتحدة، هو متنبئ جيد لميوله، إذا ما أصبح ولياً للعهد.

إذا حصل ذلك، من المحتمل أن يكون براغماتياً، يتابع التعاون في مسائل الأمن والأشكال الأخرى للتعاون، لكن ممكن أن يبرهن عن المزيد من المقاومة مقارنة بالقيادة الحالية، في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان التي تتحدى نظرته العالمية وتجازف بزيادة التوترات الاجتماعية.

قضايا العائلة والصحة لم تبطئه

بدا نايف حيوياً ونشيطاً منذ تسلمه لمنصبه الجديد، وظهر تكراراً في المصالح الحكومية وفي فعاليات عامة أخرى، رغم التقارير والشائعات المستمرة عن أنه يعاني اللوكيميا ومشاكل صحية أخرى. يستمر في تفضيل الاجتماعات المسائية المتأخرة، ورغم أنه غفا خلال ترجمة ملاحظاته البالغة الطول خلال اجتماع حديث مع القائم بالأعمال، إلا أنه لم يضيّع خيط المحادثة.

تستفيد صورة نايف العامة من إنجازات وحسن صيت ابنه، مساعد وزير الداخلية، محمد بن نايف، الذي راقب يوماً بعد يوم تطبيق جهود مكافحة الإرهاب. محمد بن نايف هو أكثر مرونة، وأكثر علماً (في الولايات المتحدة)، والأرجح أنه قد يكون ملكاً أفضل من والده. من ناحية أخرى، ذكرت وسائل الإعلام الأوروبية أن إحدى نساء نايف، مهى بنت محمد بن أحمد السديري، ملاحقة في باريس بسبب فواتير تبضع غير مدفوعة قيمتها ٢٤,٥ مليون دولار، وهي ليست المرة الأولى التي تسبب فيها حرجاً كهذا لزوجها. بشكل غير مستغرب، لم يذكر الإعلام السعودي شيئاً عن المسألة.

إذاً، هل يصبح نايف ملكاً؟

ربما نعم؟ مع كسوف ولي العهد سلطان، ينظر كثيرون إلى نايف على أنه الشخص الثاني الأكثر قوة في السعودية. باستطاعته أيضاً الادعاء أنه التالي في الأقدمية من بين الأمراء الذين لديهم ما يكفي من التأثير والكفاءة ليكونوا ملوكاً، وقد تضمن قوة الأسبقية داخل العائلة المالكة مكانه كالتالي في الصف للعرش. في أي نقاش بشأن الخلافة، من الأرجح أن نايف سيحظى بدعم المتدينين المحافظين، قواته الأمنية، لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبتأييد إخوته السديريين الذين يمثّلون الفصيل الأقوى داخل العائلة الحاكمة. هو يهيمن على الدعم الشعبي بصفته الرجل الذي هزم الإرهاب في السعودية، وتمنحه سلطته على وزارة الداخلية سلطة واسعة لمراقبة الفعاليات والسلوكيات العامة.

ربما لا؟ سيرغب الملك عبد الله في أن يضمن أن يكون ولي العهد المقبل شخصاً يتابع مسيرته في الإصلاحات السياسية والاجتماعية، وهناك البعض ممن يعتقدون أن نايف ليس أهلاً لذلك. لم يقل عبد الله إن تعيين نايف نائباً ثانياً لرئيس الوزراء يعني أنه سيكون التالي في الخلافة، رغم أن شاغلين اثنين لذلك المنصب، عبد الله نفسه وسلطان، انتقلا على حد سواء، ليصبحا ملكين نتيجة وفاة الملك. سؤال آخر يتعلق بدور مجلس هئية البيعة المؤلف من ٣٤ عضواً، الذي أنشأه عبد الله ظاهرياً ليؤمن خلافة سلسة، بينما يراه عديدون محاولةً مبطنة لصدّ الخلافة التلقائية من نايف. خلال مفاوضات بشأن ولي عهد جديد، من المحتمل أن يواجه نايف معارضة من الأعضاء الأكثر ليبرالية في العائلة المالكة، كآل فيصل أو الأمير طلال، أو من ائتلاف من غير السديريين.

أمراء كبار كوزير القضايا البلدية والريفية، الأمير متعب، أو سلمان، حاكم الرياض، قد يراهنون على مطالب بالعرش (...)

بيت القصيد هو أن الحاجة إلى اتفاق يجري التوسط لإنجازه بشأن ولي العهد المقبل قد يتطلب على الأرجح من نايف أن ينتقل بعض الشيء نحو الوسط بحيث يوسّع تأييده بين الأمراء الكبار الذين يؤلفون هيئة البيعة. قد يكون من الإشارات المبكرة لهذه الدينامية ما سمعناه من تعليقات لأميرين كبيرين، مفادها أنه منذ أن تولى مسؤولياته نائباً ثانياً لرئيس الوزراء، اعتنق نايف مقاربة أوسع، وأكثر ليبرالية. في معرض رده على محاولة الاغتيال التي استهدفت ابنه، الأمير محمد، في ٢٧ آب ٢٠٠٩، ربط نايف بنحو ملحوظ نفسه بجهود الإصلاح، واعداً بأن (جهود الأمن واستراتيجية الإصلاح التي تتبعها البلاد لن تتغير).

والجواب هو ربما لا لبس فيه: من المؤكد أن نايف هو المرشح الأكثر قوة في السباق نحو منصب ولي العهد المقبل. التزام العائلة المالكة المقاوم للتغيير، بالعرف بوصفه الطريقة الوحيدة المضمونة لتجنب عدم الاستقرار هو على الأرجح ميزة نايف الأقوى في رهانه على الوظيفة. غير أن المشاكل الصحية التي يعانيها نايف، كما ينقَل، قد تمنع تنصيبه. (...)

من المرجح أن تستمر هذه الأسئلة إلى حين تملي الظروف أن يُتخذ القرار (وفاة الملك أو ولي العهد سلطان).

سميث

مقتل ابن لادن.. ومصنع التطرف لازال قائماً

محمد السباعي

رحل ابن لادن عن الدنيا، ولا يعرف أين بالتحديد رميت جثته في عرض البحر (العربي على الأرجح) خشية أن يتحوّل دفنه في البرّ الى مزار مقدس، على غرار قبر صدام حسين، مع أن الوهابية لا تؤمن بتطقيس القبور ولا برعايتها. لكن التجربة في أفغانستان تؤكد أن كثيراً من قبور المقاتلين العرب هناك تحوّلت الى مزارات تطلب عندها الحاجة، كما كشفت عن ذلك التحقيقات التي نشرتها المطبوعات السعودية نفسها.

أياً يكن الأمر.. فالقضية اليوم تتعلق بمرحلة ما بعد ابن لادن. جميع التعليقات من المؤيدين والمعارضين لابن لادن، من العرب والأعاجم بمن فيهم الأميركيين يؤكدون بأن القاعدة تلقت ضربة قوية بمقتله، ولكنها لن تنتهي على الأرجح.

حتى المسؤولين السعوديين أنفسهم علّقوا على خبر مقتل ابن لادن بلغة التمنّي والأمل بأن يساعد مقتله في مكافحة الإرهاب (حسب التعريف والمواصفات الأميركية بالطبع).

القاعدة كحزب سياسي مؤدلج، وكنموذج للتغيير عبر العنف، وكمؤسسة قائمة من حيث الأهداف، ضُربت بشدّة أكثر من مسألة مقتل ابن لادن على يد الأميركيين، وذلك من قبل الثورات العربية في تونس ومصر واليمن بالذات. حيث قدّمت هذه الثورات نموذجاً مختلفاً لطريقة التغيير عبر الحراك السلمي الذي هو أسرع تأثيراً وأقل كلفة من نموذج القاعدة، وقدّمت أهدافاً ترتكز على مبادئ العدالة والمساواة الأقرب الى روح الدين والى العقل، كما قدمت طريقة الحشد الجماهيري مقابل التنظيم المغلق، فكان أن بهت النموذج القاعدي الفاشل أساساً، والذي لم ينجح في إسقاط نظام عربي واحد، ولو أسقطه لن يقدّم نموذجاً في الحكم أفضل منه رغم سوئه.

لم تقدم لنا القاعدة في نموذجها الحديث لما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلا سيلاً من الدماء للأبرياء، والحروب الداخلية، والفتن الطائفية والقتل على الإنتماء والهوية الدينية والمذهبية وحتى السياسية. لم يقدم لنا نموذج القاعدة حالة ناجحة واحدة يمكن البناء عليها، سوى بيانات تشطح يميناً وشمالاً تمتلك وحدها الحقيقة العقدية (الفرقة الناجية)، كما تمتلك وحدها الحقيقة السياسية (فهمها السياسي الخاص هو الصحيح)، وأيضاً تمتلك الوسيلة الفضلى بنظرها للتغيير.

لم تترك القاعدة أحداً إلا وعاندته وشتمته واستسخفت رأيه من الإسلاميين وغيرهم.

هذا النموذج القاعدي المتطرف ضربته الثورات العربية في الصميم، وصار منتج القاعدة صغير قميء، بالقياس الى حجم ما أنتجته الجماهير الثائرة والسرعة التي تقدمت بها في تحقيق مطالبها ورغباتها والتي تعد بمثابة استفتاء ضد خيار الدولة الإسلامية/ في نموذجها الوهابي القاعدي.



قبل ان يقتل ابن لادن سقط بل كاد أن يقتل النموذج القاعدي في أعين الجماهير العربية على الأقل. وحين قتل الرمز للقاعدة، فإنها أضعفت الى حد كبير، لكن القاعدة لن تنتهي، واذا ما انتهت فسوف تظهر فئة جديدة تحمل

نفس الأفكار وتسير على نفس المنهج.

لا نرجم بالغيب! ولكن التجربة السعودية تؤكد أن تطرّف الوهابية يقدم بين كل بضعة عقود نموذجه الجديد، ابتدأ بالنموذج الإخواني (غير الإخوان المسلمين) وذلك في أواخر العشرينيات وبداية الثلاثينيات الميلادية الماضية؛ ثم قدّم نموذجه الجهيماني الذي احتل الحرم المكي في نوفمبر ١٩٧٩ بهدف اسقاط النظام السعودي عبر خسف الأرض! ثم جاء النموذج الصحوي مع بداية التسعينيات الميلادية الماضية بوجوه العودة والحوالي وناصر العمر والعبيكان والقرني وأضرابهم. وأخيراً طغت النسخة القاعدية بقيادة أسامة بن لادن. كل هذه النماذج حملت فكراً واحداً مخلصاً لأفكار الوهابية في نسختها الأصلية، غير المدنّسة بآثام الولاء لآل سعود. بالطبع ارتدّ بعضهم عليها وقبل بنسخة المؤسسة الدينية الوهابية الموادعة لال سعود. ولكن الفكر استقي من المنبع الوهابي نفسه، ومن محاججاته وتفسيراته ورؤيته للكون والحياة والصراع بين الخير والشر، حسب منطقه.

السؤال الذي يطرح الآن هو: كيف تختفي القاعدة، مادام الفكر التأسيسي لها قائم ومصنعها يكثر من انتاج الرجال والتطرف في الفتوى والرأي؟

لقد أغلقت نصف نافذة من منافذ التطرف الوهابي بمقتل ابن لادن، فيما الأبواب مشرعة ويتم تخريج أجيال من المتطرفين في المدارس والمعاهد والجامعات السعودية. ليس فقط للسعوديين، وإنما أيضاً ـ وعبر الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة ـ يتم تصدير الوهابية المتطرفة ومشايخها الى كل أنحاء الدنيا.

من العبث التفكير ـ مجرد التفكير ـ بأن التطرف والدموية الوهابية ستنتهي بموت ابن لادن او حتى باختفاء القاعدة. هناك أجيال عديدة من الأفراد والمشايخ لازال المصنع المتطرف في السعودية ينتجها ويصدرها الى كل أنحاء الدنيا.

قضية المصنع هذا هي الأساس، وما عداه مجرد تفاصيل. فبوجود الفكر الوهابي ـ الذي لا يمكن قتله بالقوة ولكن يمكن التخفيف من حدته وتهميشه ـ وبوجود الإرادة السياسية للعائلة المالكة السعودية لاستثماره ودعمه مالياً وتغطيته سياسياً والدفاع عنه في المنابر (كما يفعل سلمان ونايف وبقية الامراء هذه الأيام). وبوجود الرغبة لدعاة الفكر في نشره الى عوالم أخرى لاتزال كافرة وضالّة! لتحصيل انتصار مذهبي وفق الحقيقة التي يراها الوهابيون.. بوجود كل هذا، ستبقى المشكلة قائمة، وقد يتغيّر الشكل أو الإسم أو القيادة.

وجود المصنع مرتبط بآل سعود وحكمهم. وهذا الحكم متزاوج مع الوهابية لتوفير شرعنة سياسية للحكم من جهة ونشر المعتقد داخلياً، وتغليب فئة أقلية عددية ومذهبية في السعودية (وهي الوهابية ضمن محيطها المناطقي النجدي). ولهذا فإن مصير الوهابية مرتبط بمصير الحكم السعودي، والعكس صحيح أيضاً.

بمعنى آخر: مصير التطرف القاعدي وأشباهه لا يرتبط بالرجال ولا بالتنظيم، بل بالفكر الوهابي ومؤسساته، القائمة على دعم الحكم السعودي الذي يستثمر الفكر والمعتقد والرجال في معاركه الداخلية مع الشعب المسعود نفسه، ومع الآخرين في الخارج. لهذا نرى أن السياسة الخارجية السعودية تعتمد في كثير من الأحيان على أدوات وهابية، كما هو الصراع مع ايران وسوريا وليبيا ومثلها مع صدام وعبدالناصر وغيرهم، فضلا عن استخدام فتاواها ضد الثوار في كل من مصر وتونس واليمن. الطائفية واليد الوهابية أداة في السياسة الخارجية السعودية، ومصير الوهابية كما القاعدة وأي تنظيم وهابي متطرف مرتبط بالحكم السعودي.

إضعاف الوهابية اضعاف لآل سعود، وهذا لن يسمح به. وقد رأينا في الشهور الثلاثة الأخيرة الماضية كيف أن النظام السعودي عاد بقوة وشراسة الى معاقله الوهابية، وواجه بها دعوات التغيير والإصلاح والتظاهر، وهو الآن يعتمدها في سياساته الإقليمية.

ولقد حاول الأميركيون عبثاً ـ من خلال تنظير هزيل ـ أن يعزلوا آل سعود عن الوهابية بعيد احداث سبتمبر ٢٠٠١، فاكتشفوا استحالة ذلك، لصعوبة الفصل بين السياميين السعودي والوهابي، وحتمية موتهما معاً إن تم الفصل.

يقولون أن القاعدة ستبقى!

نعم ستبقى، وسيقودها على الأرجح كوادر من السعودية، وبفكر من السعودية، وبأموال من السعودية. ومن وجهة نظر ال سعود فإن القاعدة ليست سيئة إلا لأنها تمردت على الخط السياسي السعودي، وإلا فإن المشترك العقدي يشفع لها ولأتباعها حتى اليوم ممن تم اعتقالهم في السجون، أن يحصلوا وفق برنامج التأهيل الذي يقوده مشايخ الوهابية انفسهم، على اطلاق السراح المشروط، وعلى وظيفة، وعلى مساعدة للزواج، مقابل أن يقلعوا عن جزئية صغيرة من برنامجهم السياسي: ان يعتبروا ولي الأمر (الملك) قائم على حكم شرعي، وأن يعتبروه مرجعيتهم السياسية فيستأذنونه فيمن يضربون ويفجرون!!

باختصار: القاعدة باقية، وبأشكال مختلفة، مادامت الوهابية باقية، ومادام الحكم السعودي باق!!

السياسة الخارجية السعودية..

مزيد من الراديكالية، مزيد من الخسائر!

خالد شبكشي

في عام ١٩٩١، حدثت انعطافة حادّة في السياسة الخارجية السعودية لم تشهدها منذ عقود، أدّت الى تحولات عميقة وانحسار في النفوذ السعودي منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم.

تلك الإنعطافة الحادّة جاءت بعد تقييم سريع وسطحي للموقف إثر غزو الكويت ومن ثم الحرب على العراق وإخراجه منها. في تلك الفترة، أعادت السعودية صياغة العداوات والصداقات، وتخففت من أحمال الزعامة في المحيط العربي التي ورثها فهد من أسلافه بعد وفاة جمال عبدالناصر.

رأى الحكام السعوديون ابتداءً معاقبة الجهات التي وقفت مع صدام حسين، من ياسر عرفات والملك حسين وصدام حسين نفسه وحتى رئيس اليمن علي عبدالله صالح، الى عمر البشير في السودان وغيرهم. ومع أنها تراجعت بالنسبة للبعض كما هو الحال في اليمن والأردن، ولكنها بقيت على عدائها لقيادات تلك الدول او المنظمات.

وقد تمثل العقاب في قطع المساعدات، ومعاقبة رعايا تلك الدول وطردهم في أحيان كثيرة، والمثل الأكثر وضوحاً في هذا الشأن طرد اكثر من مليون يمني ونهب ممتلكات أكثرهم. وفضلاً عن ذلك وقفت السعودية بالضد سياسياً في كل المسائل المتعلقة بتلك الدول والجهات بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وحاولت إضعافها وسحب الغطاء السياسي منها، بل والوقوف احيانا ضد بعض الدول وتمويل المعارضات فيها كما هو الحال في السودان.

في فترة ما بعد الغزو للكويت، اتخذ ملوك السعودية سياسة الإنكفاء على الذات، وترك العديد من الملفات العربية والإسلامية التي تقع بنظرهم في المحيط الطرفي للعالم العربي، كما في الصومال والصحراء الغربية، بل وكافة قضايا المغرب العربي، فضلاً عن قضايا أخرى في العالم الاسلامي. وحتى تدخلها في الشأن الفلسطيني بات محدوداً وكأنها غير معنية به، ومثله الموضوع اللبناني ـ الى حين طبعاً.

في ذات الاتجاه وقفت السعودية ضد كل الحركات الاسلامية وغيرها التي اتخذت موقفاً ضد استقدام القوات الاميركية الى الاراضي السعودية، وشنت عليها الغارات، خاصة الاخوان المسلمون الذين لازالوا علكة تلاك بالسلب في الاعلام السعودي منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم. ومثل ذلك فعلت مع قضايا الاقليات الاسلامية في فطاني ومورو وما أشبه.

الإنكفاء على الذات جاء بعذر أن المملكة بحاجة الى وقت لاصلاح وضعها الداخلي والإهتمام به، خاصة وأن مرحلة ما بعد الغزو شهدت حراكاً سياسيا في السعودية يطالب بالإصلاح السياسي، رافقه بعض الاضطرابات خاصة في المحيط النجدي الوهابي الذي بدأ يتمرد على المؤسستين الدينية الوهابية والسياسية السعودية، وكان نجومه هم من مشايخ الوهابية الذين اصبحوا مشهورين اليوم مثل سلمان العودة وغيره ممن سمّوا بقادة التيار الصحوي!

لكن الإنكفاءة السعودية جاءت في مجملها على أساس (العقاب) للآخر الذي اختلف مع السعودية بشأن موضوع الكويت. وكانت هناك رغبة كبيرة لدى القيادة في المواجهة السياسية والإعلامية بهدف الإنتقام في الأكثر. هذه النزعة الإنتقامية أصابت حتى أولئك المجاورين حيث اشتعلت الخلافات مع عدد من دول الخليج كقطر وعمان والإمارات.

كل هذا ادى الى أن تتخلى السعودية عن دورها إما باختيارها، أو بسبب انحيازها لطرف دون آخر، وترك موقعها كوسيط يمارس دور القاضي بين المتخاصمين وهذا من لوازم الزعامة ومن يضع نفسه في مقعدها.

ولأن المال كان مسهلاً للنفوذ السياسي السعودي، والقبول به كعنصر من عناصر السياسة الخارجية والنفوذ، ولأن السعودية كانت تعاني مشاكل كبيرة في هذا الجانب بسبب انخفاض أسعار النفط بحيث كانت الميزانية وحتى عام ٢٠٠٣ تعاني من عجز. كل هذا، دفع بالسعودية الى الغاء الدعم عن الكثير من الدول المحتاجة، بما فيها الدول الصديقة التي حاربت الى جانب السعودية كسوريا مثلاً. وعليه كان من الطبيعي أن يتراجع الدور السعودي، حتى بعد أن وصلت الأموال وارتفع سعر النفط، لأن السياسة السعودية المالية المتعلقة بالمساعدات

سـواء لـلدول أو للحركات انقطعت أو تقلصت الى أبعد الحدود.

من هنا كان لا بد أن يظهر لاعبون جدد، ينافسون الزعامة السعودية، او يتحركون وفق سياسة مصالح لا تتواءم مع مصالح السعودية. حتى وصل الأمر الى أن تكون قطر وحتى الأردن أكثر فاعلية وتأثيراً في بعض ملفات المنطقة الأساسية من السعودية نفسها.

قبيل احتلال العراق، كانت السعودية قد تخلت عن سوريا تقريباً، وكان العراق محاصراً مهمشاً سياسياً، وكانت الجزائر لاتـزال تعاني من آثـار الحـرب الداخلية، وأما مصر فهي الوحيدة التي بقيت الى جانب السعودية ولكن بلا فاعلية تذكر. لهذا وبمجرد أن تغيرت الأوضاع باحتلال العراق برز دور الحلف السوري ـ الإيراني ليملأ الفراغ، فيما كانت السعودية تتكيء على الموقف الأميركي الحاضر بقوة في المشهد العراقي. ولكن الحلف السوري ـ الايراني استطاع ان يجد لـه مكانا هناك، بل واستطاع أن يقزم الـدور الأميركي، وهنا تألمت السعودية التي لم تكن مهيأة للعب أية دور في العراق، بل أنها تخلت عن أوراقها فيه كافة، وعمدت ـ عوضا عن ذلك ـ الى اسلوب التخريب على الآخرين لا انتهاج سياسة عقلانية تحفظ لها مكانة ما. ولازال الموقف السعودي على حاله، وهـو موقف يختلف عن مـوقف مصر والأردن وعدد من دول الخليج كالكويت وعمان.

الحرب الإسرائيلية على لبنان عام ٢٠٠٦، كانت فرصة للسعودية تمنتها لكي يقوم احد ما بضرب سوريا وحزب الله وبالتالي ما تسميه النفوذ الايـراني، ولـذا وقـفت مـع اسرائـيل مـن الناحية العملية والسياسية. وكانت هنا خسارتها فادحة ايضاً. وقبل هذا كانت السعودية وبغباء شديد قد خسرت حماس وكل قوى المقاومة الفلسطينية حين ناصبتها العداء المفضوح، ولاتزال السعودية على موقفها.

وتبع ذلك خسارة حلفائها في لبنان وهكذا.

تبين ان الإنـعـطـافة السعودية في سياستها الخارجية قد أدّت الى خسارتها مواقع النفوذ. وكان يفترض ان تراجع تلك السياسة، إلا أنها ـ وهي غير قادرة ولا مهيأة ـ أصرت على استخدام الوهابية والمال للتخريب والتدمير والتآمر وليس لاستعادة مجد مضى.

وجاءت الطامة الكبرى على السعودية بسقوط حسني مبارك، وقبله بن علي في تونس، وإذا بها تحاصر من الثورات حتى البحرين واليمن حيث حليفها وصنيعتها علي عبدالله صالح. لاتزال السعودية رغم كل هذا تقوم بدور الثورة المضادة، وتعاند رغبة الشعوب، وتتآمر على خياراتها، وتفتح لها جبهات جديدة، وما ارسالها قواتها الى البحرين إلا دليل على ذلك.

ما قلناه آنفاً، يمثل التصعيد في خط الراديكالية السياسية السعودية. أي ان السعودية اليوم وضعت نفسها كعدو رقـم واحـد لشعوب عـديـدة، وهـي اليوم تبدأ انعطافتها الثانية في الطريق الخطأ، وكأن كل ما جرى لم يفدها في شيء.

نـحـن الـيـوم بـــإزاء تحـول ثـان في السياسة الخارجية السعودية، يميل الى المصادمة الى حد الحـرب. لقد فتحت الـسـعـوديـة مـعـركـة أكـبـر مـن المعركة السياسية والإعلامية مع تيار الممانعة، علامته استعدادها الى حد الحـرب مع ايران، والتدخل المباشر لإسقاط الأسد، ومن أهـم عناوين تحركها: دعم الثورة المضادة في اليمن ومصر وحتى تونس ان استطاعت. والسعودية اليوم ـ التي عـاد بندر بن سلطان يساهم في صنع سياستها الخارجية بعد رحلة علاج من الإدمان ـ لديها الاستعداد الكلي للتنسيق مـع اسرائـيل في ضـرب سـوريـا، وهي أدخـلت الأردن ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي لتكون رأس حربة ضد العراق وسوريا.

في كل هـذه القضايا، ربمـا يقول السعوديون ـ الحكام بالطبع ـ بأن خير وسيلة للدفاع الهجوم. فالسعودية تشهد تساقط حلفائها، وهي تتحسس الأرض متزلزلة تحت أقدامها على وقع الثورات المجاورة، كما أنها تشهد انكماشاً غير مسبوق في تاريخها منذ أن سقط حسني مبارك، حصان السعودية المفضل، ويدها الضاربة والرخيصة في آن.

لكن هناك نقطة أساسية تتعلق بهذا الطموح السعودي في مواجهة الثورات والـدول، هي ان السعودية لا تستطيع ـ ليس فقط وحدها، بل حتى ولو اجتمعت معها أميركا والـغرب كله ـ أن تحققه. الراديكالية الجديدة جـاءت في جانب منها بدافع الخوف والدفاع عن النفس، وربما جاءت بدافع تضخم الذات والتصور بأنها قادرة على أن تفعل المستحيلات. في حين ان السعودية لا يوجد لديها إلا المال والوهابية المتآمرة. هذان سلاحها الأساسيان، وبهما لا يمكن أن تحقق منجزاً، ولا مواجهة حتى جماعة مسلحة مثل الحوثيين، فضلاً عن بلد مثل العراق أو سوريا أو ايران او ثورة مصر أو حتى ثـورة اليمن. هـذا حلم سعودي خالص! ولـطـالمـا كـانـت هـنـاك مشتركات بين السياسي والديني في السعودية بينها أنهما يضعان سقوفاً عالية من الأهداف لا يمكن لهم انجاز أدناها.

هل تريد السعودية أن تفتح معركة مع العراق مثلاً؟ ان اميركا غير قادرة على ضبط العراق اليوم فكيف بها تضبطه بعد أن ترحل أواخر العام؟ فيما مضى كان هناك سكوت عن التخريب السعودي في الـدول المـجـاورة، أمـا الـيوم وقد بدت السعودية تتحرك علانية وبمنطق القوة، فإنها ستنكسر لا محالة، وسيرد عليها السوريون والمصريون واليمنيون والعراقيون فضلاً عن الإيرانيين.

رحم الله امرئا عرف قدر نفسه.

الطائفية والعنف عنوانها

كيف أفشلت السعودية الوهابية الإحتجاجات في سوريا؟

يحي مفتي

ربما لم يكن مقصوداً أن تؤدي الممارسات السعودية/ الوهابية الى إحباط الإحتجاجات السلمية في سوريا والمطالبة بالحرية. كان الدور السعودي الوهابي يبتغي إشعال الحرائق أكثر مما كان ينبغي الإصلاحات. ولكن الذي جرى فيما بعد أثبت أن ما كان يبتغيه السعوديون جاء في الطريق الخاطئ والمعاكس تماماً.

والمشكلة الأساس تكمن في حقيقة أن السعوديين وحلفائهم من مشايخ الوهابية كانوا يبتغون نصراً سياسياً ومذهبياً.. بنظرهم يعوّض خساراتهم الفادحة والمتكررة في مصر وتونس واليمن وقبلها التحولات السياسية في لبنان والعراق. كل الثورات التي نجحت أو التي قاربت النجاح كما في اليمن، جاءت على حساب الدور السعودي فأضعفته عربياً وإقليمياً وهمشته بشكل واضح. سوريا بالنسبة للسعودية ومشايخ الوهابية هي بيضة القبّان، وهم يرون أن سقوط نظام الأسد يمكن أن يعوض خسارتهم، أو على الأقل يمنحهم قدراً من السلوى.

لهذا اتخذ السعوديون الرسميون ـ العلماني منهم والوهابي المتطرف ـ مقعد الإفتاء في الاحتجاجات السورية، والتنظير لها، والعمل على تأجيجها وإشعال حرائقها، لا بغية للإصلاح، ولا دفاعاً عن السنّة كما يزعمون. وكيف يكون ذلك وحبر فتاوى مشايخهم المتكررة بشأن حرمة التظاهرات والثورات في مصر وتونس وغيرها لم يجف حبرها؟ بل كيف يكون ذلك وهم قد طبعوا من فتاواهم بشأن حرمة التظاهر في السعودية أكثر من خمسة ملايين نسخة يفاخرون بها، ويؤملون المزيد من آل سعود كمكافأة لهم؟

لا يسع المراقب وهو يرى التنظير السعودي للاحتجاجات السورية إلا بعين القلق من زوايا عديدة. بعضها يتعلق ـ كما قلنا ـ بالأهداف؛ وبعضها يتعلق بحقيقة أن السعودية عموماً من أقل البلدان تراثاً وخبرة بالعمل السياسي الجماهيري، وأقل بلدان العالم العربي ايماناً بالمشاركة الشعبية في صنع القرار؛ وأكثر البلدان محافظة على الطريقة الوهابية التي تحصر الشورى في آل سعود والمشايخ، وهي (شورى معلمة وليست ملزمة) على قاعدة أن أولي الأمر هم مشايخ الوهابية والحكام.

مثل هذا الفكر لا يستقيم مع سياسة ولا مع ثورة، ولا لدى الوهابية ولا آل سعود ـ المعارضين بطبعهم للثورات وللإصلاحات وللديمقراطية ولرأي الشعوب ـ الوعي ولا الكفاءة ليقعدوا مقعد التنظير لأية ثورة ولأية اصلاحات وأية مشاركة شعبية، خاصة وأنهم يرفضون كل ذلك ويقعدونه دينياً إن تعلق الأمر بالحكم السعودي نفسه، أو بحلفائه.

إذا ما تدخل مثل هؤلاء الجهلة المتطرفين في شأن حراك سياسي عربي، وصار لهم صوت مسموع بشأنه.. لا يمكن إلا أن نحكم بنهاية ذلك الحراك، وبالضرر البالغ الذي سيلحقه أمثالهم به، وهم الذين يحملون السلّم بالعرض، والذين تستهويهم الطائفية بأكثر مما تستهويهم أية قضية سياسية أخرى. وما يفعله الوهابيون في مصر دليل على ما نريد الإشارة اليه.

ان تحريم التظاهر في السعودية والبحرين وتونس واليمن ومصر دعماً لآل سعود وحلفائه من الحكام الطغاة، هو عمل في صلب السياسة ولا علاقة له بالدين والرؤية الدينية. وإلا كيف نفسر دعواتهم وتحريضهم للتظاهر في منابرهم الإعلامية وقنواتهم الفضائية حين تعلق الأمر بسوريا وليبيا؟ ان هذا مخالف صراحة للعقيدة الوهابية، التي تلتزم اليوم الصمت تجاه دعوات الثورة والتظاهر التي يطلقها مشايخ الوهابية باتجاه واحد: ليبيا وسوريا فقط، الى حد أن الشيخ صالح اللحيدان، الرئيس السابق للمجلس الأعلى للقضاء، والمستشار الحالي في الديوان الملكي، أفتى أواخر ابريل الماضي في نص تلفزيوني بالصوت والصورة وفي معرض الحديث عن سوريا، بأنه يجوز قتل الثلث من الشعب السوري (ثمانية ملايين) من أجل إنقاذ الثلثين!!. مثل هذا الكلام يقوله ذات الشخص الذي حرم التظاهر في السعودية وغيرها قبل بضعة اسابيع، لأنها تسبب الفوضى وتخرب الأملاك الخاصة والعامة!! أمثل هؤلاء يستحق أن يفتي وينظّر للأحداث في سوريا أو غيرها؟ أم أن هناك هدفاً آخر يريده آل سعود من كل هذا العبث؟

ليس هناك اختلاف حول طبيعة النظام السوري المستبد وضرورة التغيير والإصلاح، بل وحتى الثورة ان اكتملت شروطها، وكانت ناضجة عاقلة حكيمة مثل تلك التي نشهدها في اليمن. لكن أنّى تكون هناك حكمة لدى الوهابية أو عقل، ويكفي أن يشاهد المرء بعضاً مما ينشر في قنوات السعودية كالمجد وصفا ووصال وأضرابها ليكتشف المرء بأن الخطاب الوهابي متخلف ودموي الى حدّ الجنون، كل ذلك بغية تحصيل انتصار مذهبي وهابي مؤمل، وبئس البديل هو هذا.

ما يهمنا التأكيد عليه هنا هو أن التدخل السعودي السياسي المباشر عبر الأموال والإعلام والسلاح والتحريض الطائفي المقيت من مشايخ الوهابية، أدى الى نتائج عكسية قوّضت أهداف الإحتجاجات، وأبعدت الناس عنها، ومنحت الذرائع لإستخدام العنف، وأوجدت استقطابات لا على أساس المطلب السياسي السلمي، وعلى

أسس الإصلاح والتغيير وحقوق المواطنة المدنية والسياسية، بل نزعت الوهابية الى جعل الأمر حرباً طائفية عنيفة، ما أدّى الى قتل الإحتجاجات أو على الأقل إخمادها بعد أن انحرفت غاياتها وأخافت الجمهور السوري العريض منها، وهي ترى التدخلات الأميركية والأوروبية جنباً الى جنب التدخل السعودي والوهابي.

معلوم ان السعودية صنفت الثورات الى ثورات حلال وأخرى حرام. الثورات الحلال عند آل سعود في سوريا وليبيا وحسب؛ أما الحرام ففي السعودية نفسها وفي البحرين واليمن ومصر وتونس. هنا الكيل بمكيالين، وهنا مربط الفرس. لقد اتخذت السعودية موقفاً مغامراً بشأن الأحداث في سوريا ولا يعلم حتى الآن كيف ستكون العلاقات السعودية ـ السورية إن لم يتم اسقاط حكم الأسد كما يتمنى السعوديون.

خطآن وقعت فيهما الإحتجاجات في سوريا، كان العنصر الفاعل فيهما أقليّة وهابية خرّبت الحراك الجماهيري وقزّمته بعد أن اختطفته: الخطاب الطائفي؛ والتحريض على استخدام العنف.

استخدام الخطاب الطائفي

حرضت الوهاابية على إقحام الخطاب الطائفي بلا مبرر في الإحتجاجات ضد العلويين قاطبة وضد المسيحيين وضد غيرهم من الأقليات كالإسماعيلية والدروز، بل وحتى ضد الصوفية المنتشرة ورموزها. وقد تسرب هذا الخطاب المدعم بتوجيهات المشايخ الوهابيين السعوديين وكذلك مشايخ الوهابية السوريين المقيمين في السعودية كالعرعور والمنجد الذي أفتى بقتل الميكي ماوس! تسرب خطاب هؤلاء جميعاً من خلال البال توك، وقنوات التطييف، والإتصالات الهاتفية الى قسم من الجمهور فقام بطرح شعارات طائفية غبية، كانت تنفع النظام السوري قبل غيره.

لا غرو ان تأثير الوهابية كان في درعا، التي تتميز بالعشائرية والسلفية معاً. ولا غرو أن تمتد حالة التطيف فتظهر شعارات مثل: (العلوية للتابوت، والمسيحية لبيروت)، بل وقام الوهابيون السعوديون بتوجيهات القيادة السياسية هناك بتوسعة الصراع وجعله اقليميا وطائفيا معاً، يتناغم مع المطالب الأميركية والإسرائيلية والسعودية. ففي أول يوم لاحتجاجات درعا عرضت قناة العربية بتفاخر شعارات المحتجين: (بدنا واحد يخاف الله، لا إيران ولا حزب الله). واخذ الاعلام السعودي الخيط ليبث مزاعم كاذبة بشأن تدخل الحرس الثوري تارة وحزب الله تارة أخرى، وكأن النظام السوري بحاجة الى دعم أمني خارجي!! وكأنه ينقصه آلة القمع وعدد عناصر الأمن وإمكانات الحشد!

لكن هذا هو عقل الوهابية الصغير. فقد كانت التظاهرات تستهدف فكرة ومطلبا اصلاحياً يجمع السوريون عليه، بل حتى النظام اعترف بمشروعية المطالب. فلماذا الخطاب الطائفي المنفّر والممزق للجسد الوطني؟ مثل هذا هو الذي يخيف ويؤدي الى تقليص عدد المحتجين وتحويل المعركة السياسية مع النظام من أجل الإصلاح الى حرب أهلية داخلية بين الجمهور السوري ذاته، ولتعيد تشكيله على أسس طائفية بدلاً من الموقف السياسي.

لماذا يتم تكتيل بعض الشعب على أساس طائفي، في حين أن بمقدورك تكتيله على أساس سياسي ومصالح سياسية وحركة سياسية؟ هذا ليس من فعل السياسة، بل هو فعل تخريبي بامتياز جاءت به الوهابية وآل سعود بغرض الضغط على النظام السوري وإضعافه أو اسقاطه أو على الأقل فك ارتباطه بحلفائه مع حماس وحزب الله وايران. وهذا بالضبط ما أعلن الغرب مرارا انه المطلوب من سوريا لإيقاف دعم الإحتجاجات الداخلية.



لقد استغل مشايخ الوهابية بداية الاحتجاجات لطرح أجندتهم الخاصة، حتى ولو أدت الى مذابح أو حرب أهليّة، التي رأى بعض الباحثين الغربيين أن سوريا تتجه اليه. وقد كان الخطاب الطائفي قد أصاب الحركة في مقتل، حاول بعض الوطنيين تفاديه ولكن الضرر وقع واستمر الوهابيون في استخدامه في مدن سورية أخرى.

الأكثرية السنيّة ليست بحاجة الى أن تحشد ذاتها طائفياً، طالما يمكن حشدها سياسياً ضمن النسيج الوطني، فضلاً عن أن الحشد الطائفي فيه ارتداد ونكوص وتعارض مع مطالب الإصلاح التي يرفعها المتظاهرون. التحشيد الطائفي يعني وقوف العلويين والإسماعيليين والدروز والعلمانيين والمسيحيين والصوفيين الكثر وملايين آخرين من الليبراليين او العلمانيين ومن المتدينين الذين هم ليسوا سلفيين ويخافون من الخطاب الطائفي.. يقفون ضد مثل هذا الحراك المصدّر من السعودية.

إذا كان النظام السوري متهماً بالطائفية، مع أنه حريص على رفع الراية واليافطة الوطنية دائماً، فكيف بمعارضة تطالب بالإصلاح تبدأ بالتهديد العلني بالقتل وبالطرد لملايين من المواطنين الآخرين؟ لماذا أظهر السلفيون أسوء ما لديهم طائفياً، وقابلوا النظام بطائفية أقسى وأشد وأفظع، خاصة وأن السلفية الوهابية لا تمثل الا أقلية، وإن لم تكن حالة التطيف محصورة بها، ولكنها رائدة ومتزعمة لها وتمتلك امكانيات نشرها وهي المعركة التي تستهويها دائماً.

ان التحريض الطائفي يرسل الرسالة الخطأ في الوقت الخطأ. إنها تقول لمجاميع الشعب السوري بأن هناك انتقام قادم، وأن هناك دماء تنتظر أن تسيل، وجثث تنتظرها التوابيت. وقد علمنا الوهابيون وقاعدتهم بأن مثل هذا الفعل غير مستغرب أن يأتي منهم، بل هم خبراء فيه كما لاحظناه في الباكستان والعراق والسعودية نفسها، وحتى المغرب والجزائر. والرسالة الأخرى الخاطئة التي يرسلها التحريض هو أن هؤلاء المحرضين لا يطالبون باصلاح، بل هم يبحثون عن انتقام طائفي، وأن المستهدف

ليس الحرية ولا الديمقراطية ولا العدالة. ترى أية عاقل يقبل بأن تحكمه مثل هذه العقول، ويقبل بالوهابية بديلاً؟!

عسكرنة الإحتجاجات

الخطأ الإستراتيجي الآخر الذي وقعت فيه الاحتجاجات السورية بدعم من السعودية وأركان حكمها هو تحويلها من مظاهرات سلمية الى مواجهات مسلّحة؛ وحين يستخدم السلاح من قبل الجمهور أو بعض قليل منهم كما هو الحال في درعا، يكون الحراك السلمي الديمقراطي قد ضرب ضربة قاصمة. ذلك أن أي حراك سياسي مسلح هو أضعف من أن يواجه أنظمة مدججة بالسلاح وتميل الى الخيارات الأمنية في حسم مشاكلها مع شعوبها.

وهذا واضح لذا تجنبت الثورات العربية عدا ما جرى قبلها من حالات نادرة، كان فيها الأمر مختلفاً، كأن يكون الحراك السياسي انفصالياً ويعتمد السلاح كما في جنوب السودان الذي تحول الى دولة مستقلة مؤخراً.

وحده الخيار السلمي قادر على تحييد الآلة العسكرية، او اضعاف مبررها باستخدام السلاح قبال الجمهور.

وحده الخيار السلمي الذي يمكن أن يخفض كلفة التغيير السياسي الى أدنى مستوى لها، ويقصر المدة الزمنية التي يستغرقها التغيير التدرجي أو الثوري.

كانت هذه هي رسالة الثورات العربية المنتصرة. لا يوجد أوضح منها.

لقد التقطها من التوانسة المصريون ثم اليمنيون بحكمتهم، وإلا فإن الأخيرين شعب مسلّح، بل لا يوجد بلد في العالم يمتلك شعبه وبنسبة عالية السلاح مثل اليمن. ١٢ مليون قطعة سلاح في اليمن، لم يستخدمها أحد، ولم يستخدم أي من المحتجين الخناجر وما دونها، مع أن البلد قبلي وعشائري، وبه تفاوت في المحافظات وفي المذاهب؛ بل وبه حركة انفصالية في الجنوب قوية.

كان واضحاً حتى للأعمى بأن استخدام السلاح في الاحتجاجات السورية خطأ فظيع. والتجربة الليبية تقدم دليلاً واضحاً على ذلك، اللهم إلا اذا كان الوهابيون يستدعون التدخل الاجنبي وتكرار النسخة الليبية في سوريا، وهي نسخة تختلط فيها الحرب الأهلية بالتدخل الغربي العسكري المباشر وبدعم من دول أبعد ما تكون عن الإصلاحات والتغيير التدرجي او حتى غير التدرجي كما هو الحال في قطر والإمارات والسعودية والتي تقوم بتمويل العملية العسكرية الغربية في ليبيا مباشرة.

أيضاً كان واضحاً قبل ذلك أن الخيار السلمي هو الأجدى من خيار القاعدة سواء في التكتيك أو الأهداف. الثورات العربية همّشت خيار القاعدة الوهابية العنفي الذي أفضى الى حروب أهلية؛ وهمّشت أهدافها في إيجاد ممالك وهابية في أكثر من بلد؛ وأضعفت مبررات الأيديولوجية الوهابية الطائفي لصالح الخيار الوطني والتلاحم الشعبي على مستوى العالم العربي بأجمعه.

لكن أنّى للعقول الصغيرة أن تعي. لقد اختطفت زمر الوهابية خيار الجمهور السوري الذي حمل شعار: سلمية سلمية! وغطت عليه، وبررت للعنف واستخدامه، وأجازته شرعاً، الى حد قتل ثلث الشعب مقابل بقاء الثلثين، وكأن الحالة السورية وصلت الى إبادة جماعية لم توجد إلا في عقول أتباعها.

كنتَ ترى من يرفع شعار سلمية.. سلمية من جهة في الأماكن التي لا يوجد بها أمثال هؤلاء المتفلتين من العقل والوعي؛ وفي نفس الوقت كنتَ ترى المصادمات على أساس السلاح في تكرار فاشل لتجربة الإخوان السوريين بداية الثمانينات، حيث بادروا الى العنف فحصدوا (حماة) وراح آلاف الضحايا فداءً لنزق جهلة بالسياسة، لم يتبعوا فلسفة وحكمة أقرانهم من الإخوان في شتى بقاع العالم العربي.

عادت فلسفة الوهابية القاعدية الى الحراك السوري خلافاً للنسق الذي مضت عليه الاحتجاجات في البلدان العربية الأخرى. وما كان ذلك ليتم لولا وجود أرضية للتيار السلفي في سوريا وقبله في ليبيا، ولولا وجود استثمار سعودي قديم في دعم هذا التيار، ووجود مشايخ سوريين عديدين تربوا في أحضان السعودية وأقاموا بها الى جانب عدد غير قليل من المعارضين الاسلاميين السابقين السوريين الذين احتضنتهم السعودية بعد فشل تجربة الثمانينات، ما سمح باعادة استخدامهم وبنفس العقلية العنفية والخطاب الطائفي المقيت، والأيديولوجية الباحثة عن انتصار مذهبي سياسي لا علاقة له بالحريات والإصلاح، وتالياً اختطاف القرار الشعبي السلمي الإصلاحي، وطغيان المواجهة العسكرية.

قدمت فلول الوهابية وعلى طريقة القاعدة ـ وخلافاً للمعتقد الوهابي الذي يبرر الخضوع والسمع والطاعة للمتغلب من ولاة الأمر ـ قدمت هبة السماء للنظام السوري حين استخدمت العنف والخطاب الطائفي، ما جعل النظام يستعيد قواه ويحشد الشارع مجدداً في مواجهة ما أسماه بـ (الفتنة السلفية المصدرة من السعودية).

بحجة عدم جدوائية العمل السلمي؛ والرد بالمثل عبر السلاح، استسهل سلفيو سوريا بدعم ومباركة وتأييد من السعودية وبعض دول الخليج، اللجوء الى السلاح، ثم عادوا واتهموا النظام بأنه يقتل جنوده وعساكره وضباطه وليسوا هم من يقوم بقتلهم وتشويه جثثهم، كما عمدوا في حالات أخرى الى مهاجمة رجال الأمن، وطرد بعض العوائل في أماكن السكنى المختلطة على أسس طائفية، في عملية تجمع الغباء السياسي والقبح الأخلاقي معاً. ما جعل الجمهور يصدق بأن هناك تهريب أسلحة من السعودية (مسدسات بالذات) جاءت عبر شركة نقل اليحي السعودية، فضلاً عن التدريب لبعض الأفراد في السعودية والأردن، وهذا الأخير يكرر ذات التجربة القديمة في تدريب الإخوان عسكرياً كما فعل صدام حسين الذي فتح معسكراته لهم، وجعلهم هو وغيره مجرد أدوات في معارك أنظمة مستبدة تسعى لتصفية خلافاتها عبر دعم المعارضات.

ربما لازال هناك القليل من الوقت لإصلاح بعض ما أفسدته السعودية ووهابيتها، عبر تأكيد الخطاب الوطني الجامع، وعبر العمل السلمي المجرد من كل شوائب العنف، وعبر رفض التدخل الأجنبي ـ الغربي منه خاصة، وعدم التنظير لتكرار التجربة الليبية التي هي تجربة بائسة في الثورة ومنتجها سيكون هزيلاً جداً حتى في حال سقط نظام القذافي.

لكن إذا استمرّ تصدّر طائفية وعنف الوهابية للمشهد السياسي السوري، فإن خيارات الإصلاح والتغيير معتمة للغاية.

إستعمال القوة والدين:

آل سعود يخيّبون حلفاءهم

عبدالحميد قدس

ليس هناك من يجرؤ اليوم على الدفاع عن سياسات آل سعود، ليس بسبب الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكبوه باجتياح البحرين وقمع الحركة الشعبية السلمية، بل ما جرى منذ سقوط نظام مبارك، أو على وجه الدقّة ما جرى بعد ١١ آذار (مارس) الماضي، وهو اليوم الذي حدّدته مجموعات شبابية على شبكة الإنترنت كموعد لغضب شعبي، يعتبر بداية لمرحلة جديدة غير مسبوقة تعيشها السعودية، يكون فيها العرفي والطارىء أشد حضوراً من الطبيعي والعادي..

في دراسة أنتوني كوردسمان بعنوان (إستقرار السعودية في زمن التغيير)، تبدو الصورة طوباوية عن مملكة يرى فيها كوردسمان، كمراقب خارجي، دولة قادرة على التعايش مع الإضطرابات المحيطة بها، والتكيّف مع التحديّات، بل وقادرة على السير في الإصلاحات بصورة سلمية، بما يلبي حاجات الشعب..لا نعتقد بأن مقاربة كوردسمان مقنعة في أي وقت، ولن تكون بالتأكيد كذلك هذه الأيام، حيث الجنوح غير المسبوق الذي يستحث صنّا ع القرار في مملكة آل سعود لاقتراف المزيد من الحماقات، دون حسابات استراتيجية وواقعية لما يمكن أن تسفر عنه تلك القرارات الإنفعالية التي تصدر تباعاً..

أمر واحد بات ملحوظاً، أن آل سعود غير راضين عن الثورات العربية التي انطلقت من تونس وانتقلت الى مصر ثم امتدّت الى دول عربية أخرى، فقرروا أن يمسكوا بزمام مبادرة لقمع أي تحرّك شعبي على مستوى الخليج. قرروا إستعادة دور (الشقيقة الكبرى) الذي توارى بعيداً بعد الاتفاقيات الدفاعية التي وقّعتها الكويت وقطر والإمارات مع الولايات المتحدة بعد حرب الخليج الثانية، وكاد درع الجزيرة أن ينهي خدماته غير الجليلة قبل أن يجد آل سعود فيه الذريعة الوحيدة لإعادة إحياء مفهوم الأمن الخليجي..

لا يبدو من دراسة كوردسمان رغم اشتمالها على قاعدة بيانات واسعة، أنها تقرأ الواقع الحالي بصورة دقيقة، مع استبعاد أية أغراض أخرى غير علمية، أو تشكيك في النوايا، لأن من غير الممكن أن يكون باحث ينتمي الى مؤسسة علمية، وثقافة ديمقراطية أن ينظر الى سياسات السعودية بأنها ذات محتوى إصلاحي. في حقيقة الأمر، أن هذه المقاربة فقدت صلاحيتها منذ نهاية حرب الخليج الثانية، حيث كان الاعتقاد بأن نزعة المحافظة الدينية والسياسية لا تقف حائلاً أمام تطوّر الدولة، أو الانفتاح على الاستثمارات الخارجية..إنها مقاربة لا ترى سوى البعد الاقتصادي والتجاري في الإصلاح.

يضاف إلى ذلك، أن مقاربة كوردسمان ذات طبيعة اختزالية حين يرى المجتمع ـ أو بالأحرى المجتمعات ـ في المملكة على صورة المجتمع الديني الوهابي، فيما يغفل، دونما سبب واضح، الأغلبية الساحقة من المكونات السكانيّة الأخرى التي ليس لديها تلك النزعة المحافظة المتشدّدة، ولا يقلل ذلك من كونها على درجة عالية من الإلتزام الديني، وقد يفوق إلتزام المجتمع الديني الإفتراضي. مهما يكن، فإن تلك النظرة الاختزالية هي الأخرى تنتمي الى زمان سابق، وقديم نسبياً، تماماً كما الصورة النمطية عن هذا البلد الذي يتكوّن من جمل وصحراء وبدوي..فيما حركة التمدين جرت وتجري بوتيرة متسارعة، نتيجة التحديث العمراني، والتعليم الحديث، والتكنولوجيا الاتصالية، والإنفتاح الإجتماعي..

كل شيء في هذا الخليج المضطرب ينزع إلى إعادة الوصاية السعودية، بعد أن بدت الثورات العربية وكأنها موجّهة ضد الأخيرة دون سواها

نحن هذه الأيام، وبعد ١١ مارس على وجه التحديد، أمام نموذج الدولة السعودية الأصلية، فآل سعود الآن هم متصالحون مع ذواتهم، لأنهم يندغمون في العقل السياسي الذي أسّس لمشروع الدولة السعودية الوهابية، التي تختفي فيها الحريات العامة (بما فيها حرية التعبير، والاعتقاد، والضمير)، وتصادر فيها الحقوق (التجمع، والتظاهر، المشاركة الشعبية... والحياة)..هي ذات الدولة التي قامت على أساس تقسيم العالم إلى: دار حرب ودار سلم، أو دار كفر ودار إيمان..فمن حيث التقسيم على أساس حرب وسلم، جرى تعزيز القوى الأمنية التي سيكون لها اليد الطولى في إدارة الدولة في المرحلة المقبلة، وهي المسؤولة الآن عن تكميم الأفواه، والأقلام، وبحسب التقسيم الثاني على أساس كفر وإيمان، أعيد إحياء دور المؤسسة الدينية في الشأن العام، وستكون لها سلطة تمثيل المجتمع، ومصادرة حقه في التعبير من خلال تأميم العقل الحر، فلن يكون هناك من صواب إلا ما صدر عن رجال الدين في المؤسسة الرسمية، وأن الخطأ والخطيئة هما مما كسبت أيدي الناس.

يبدو مشهد دول مجلس التعاون الخليجي الآن سعودياً بامتياز، فمن محاكمة المتظاهرين في عمان، إلى اعتقال المطالبين بالإصلاح في الإمارات، إلى السكتة السياسية في قطر، إلى موت الدولة في البحرين، وصولاً إلى الكويت المستدرجة إلى أتون صراع مفتعل، لتأجيل الاستحقاق الديمقراطي..كل شيء في هذا الخليج المضطرب ينزع إلى إعادة الوصاية السعودية، بعد أن بدت الثورات العربية وكأنها موجّهة ضد الأخيرة دون سواها، وزادها خبالاً الكم الهائل من المقالات والتقارير الأجنبية التي تحدّثت عن أن السعودية ستكون المكان التالي لاندلاع الثورة الشعبية، بسبب وجود عوامل وجيهة كالتي في تونس ومصر..

ما يجري في البحرين من عملية (اجتثاث شامل) لأغلبية سكانية، في سياق سقوط جماعي

لكل رموز الدولة من الملك نزولاً الى رئيس الوزراء والوزراء ومدراء الأمن وحتى إعلاميي السلطة، يعبّر عن جنون طائفي سعودي ترجم نفسه في هيئة قتل لأبرياء، واجتياح للقرى والمدن بهدف التجويع والترويع والإعتقال، والضرب وسرقة الممتلكات الخاصة والعامة، وهدم المساجد، وحرق المصاحف، وتعطيل الحياة العامة بهدف إشباع رغبة الإنتقام والتشفّي، وتحريك الغرائزية البدائية، والتي تقوم على إلغاء كل قانون أخلاقي وإنساني لمجرد خروج حركة شعبية سلمية تطالب بالتغيير.. النتيجة النهائية كانت ببساطة سقوطاً مدويّاً للدولة، ويكفي آل خليفة كيف أصبحت صورتهم في العالم، التي تثير الاشمئزاز، وسيضطرون في مرحلة قادمة الى الغياب عن أنظار الإعلام والمنظمات الحقوقية التي تلاحقهم من أجل تقديمهم للعدالة..

في واقع الأمر، أن آل سعود ومنذ إقدامهم على التورّط في أكثر من دولة عربية (ليبيا، اليمن، البحرين، سوريا)، إضافة الى ضلوعها غير المباشرة من أجل تخريب ثورتي تونس ومصر، أخضعوا الخليج برمّته لحالة طوارىء غير معلنة، فليس هناك حياة سياسية طبيعية، فقد أصبحت الدبلوماسية الخليجية معطّلة بصورة كاملة، سوى من اللقاءات التي تجمع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي للتباحث في شؤون الثورات العربية، وكيفية إختراقها أو إحتوائها أو الإلتفاف عليها..إلى جانب بطبيعة الحال، القرارات التي يراد إتخاذها على المستوى المحلي في كل دولة خليجية. يتصرف وزراء خارجية دول الخليج على أن ثمة حاجة للخروج بتصوّر مشترك في المرحلة القادمة ينجيهم من عواقب الثورات، وأن النقاشات التي بدأها الجانب السعودي من أجل البحث في صيغة إندماجية تجمع دول مجلس التعاون على قاعدة التوافق على سياسة أمنية وخارجية موحّدة، تقابل بتحفظات من عمان والكويت تحول دون إتمام مثل هذه النقاشات، رغم ما يقال عن عروض سخيّة قدّمتها السعودية لسلطنة عمان من أجل القبول بمشروع الاندماج الخليجي وفق التصور السعودي.

ليس من أفق واضح لمستقبل دول مجلس التعاون الخليجي، وأن أية ضمانة سعودية لهذه الدول تساورها غمامة كثيفة من الشكوك، لإدراك هذه الدول بأن السعودية عاجزة عن القيام بمهام كبرى، أمنية ودفاعية، مهما بالغت في قدرتها على إقناع حلفائها في الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، على الإضطلاع بدور تعويضي لحماقات قد تبدو أحياناً قاتلة، خصوصاً وأن الحكمة القريبة تقول بأن واشنطن كانت على استعداد للتفريط بحليف قوي مثل حسني مبارك، حين وجدت فيه ورقة خاسرة، وقد يؤدي التمسّك به الى خسارة الرهان المصري بأكمله.

ما يظهر حتى الآن، أن السعودية قررت أن تخوض معركتها الخاصة، وأن تقتلع بنفسها الشوك من جسدها، رغم أن الطريقة التي اعتمدتها لا تحظى بقبول أي من حلفائها الاستراتيجيين، لأن مجرد فوزها ظاهراً في المنافسة لا يعني أنها حققت إنتصاراً استراتيجياً، وأن ما تقوم به قد يعني أموراً أخرى سلبية للغاية، في بدايتها تأخذ شكل انفراط رابط

آل سعود ومنذ التورّط في تخريب ثورتي تونس ومصر، أخضعوا الخليج برمّته لحالة طوارىء غير معلنة، فليس هناك حياة سياسية طبيعية

الثقة بين الشعب وآل سعود، رغم إعادة توثيق الصلة مع المجتمع الديني، وكأن آل سعود قرروا المراهنة على الأقلية لمواجهة خطر الأغلبية، وهم بالتأكيد من كل أرجاء المملكة، وينتمون إلى مختلف التوجّهات السياسية والاجتماعية والأيديولوجية..

ما يقال عن عدم قبول أميركي للطريقة التي تدير بها السعودية ملف المنطقة له ما يبرره، لأنه قد ينذر بكارثة شاملة، أمنية واقتصادية وعسكرية وسياسية، وأن الولايات المتحدة التي تعتمد على عامل الاستقرار في منطقة الخليج لضمان تدفق النفط لن تسمح في لحظة ما للسعودية بأن ترتكب المزيد من الحماقات التي تفضي الى انهيار منظومة المصالح الاستراتيجية الأميركية. كل ما تملكه السعودية الآن هو توافق سعودي ـ إسرائيلي على قضايا مشتركة وأبرزها إيران، وهو ما يسبغ مشروعية ظاهرية على كل التدابير الأمنية والعسكرية، ولكن هذا التوافق لا يشكّل بالضرورة أرضية صلبة لمناقشة مقنعة للإدارة الأميركية، خصوصاً وأن الأخيرة بدأت تحسب خطواتها بدقّة متناهية مع اقتراب أجل الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة.

دبلوماسي أوروبي يقول بأن الإدارة الأميركية غير راضية عن قرار السعودية باجتياح البحرين، وأنها أبلغت ذلك للحكومة السعودية، وأنها في لحظة ما قد تتخلى عن تحمّل تبعات القرار السعودي، خصوصاً فيما يرتبط بأوضاع حقوق الإنسان، والموقف من التحرّكات السلمية المطالبة بالتغيير الديمقراطي..مسرحيات بحرينية رسمية متوالية لإخراج المشاركين في التظاهرات الشعبية السلمية في الفترة ما بين ١٤ فبراير ـ ١٤ مارس وكأنهم مقاتلون في تنظيم عسكري، بمن فيهم الأطباء والممرضين والممرضات فضلاً عن المدرّسين والمدرّسات، وحتى طالبات المدارس الابتدائية..! آل سعود، كما آل خليفة، خسروا الإعلام على المستوى الدولي، وبات العالم الحر ينظر إليهم باعتبارهم قتلة، ومستبدّين، ومتوحّشين..وأيضاً دمويين!

الحالة الاستثنائية التي تعيشها الدولة السعودية تتعارض تماماً مع ما يريد أنتوني كوردسمان تسويقه، رغم أن الأخير يبدو كما لو كان سمسار أسلحة، أو رجل دعاية من الطراز القديم، الذي يحاول الجمع بين السلاح والوردة في يد واحدة، أي من جهة تعزيز القدرات العسكرية ومن جهة أخرى المضي في برنامج الإصلاحات السياسية..

واقع الحال اليوم، أن السعودية خلعت القناع عن وجهها، وتريد التعامل مع العالم بوجه حقيقي، وأنها لن تقبل بعد الآن لا بأجندة إصلاحية ولا تغيير شكلي، وأن القرارات الجديدة تعني شيئاً واحداً أن الدولة لا تقوم إلا على أساس منطق الغلبة والقهر، وأن الناس لابد أن يساقون بالعصا، وأن كل شؤون الرعية يجب أن تكون ممسوكة بيد ولاة الأمر، ولا حرية رأي، ولا شكوى، ولا محاسبة، ولا شفافية، ولا شراكة، ومن شاء فليبقى ومن أبى فليرحل.

السعودية تريد أن توصل رسالة للداخل والخارج، بأنها (حالة خاصة)، وأن منطق الثورة لا يتماشى معها، لأنها تطبّق أحكام الشريعة، وأنها لن تتسامح مع أي من يعارض نظام حكمها في الداخل، بل أن المقررات الجديدة واضحة في مغزاها بأن آل سعود على استعداد للعودة الى ماقبل الدولة من أجل مواجهة الجميع، عن طريق عاملي القوة والدين، وأن الخطر حين يصل الى هذا المستوى ليس هناك ما يمنع من اللجوء الى كل الخيارات المتاحة من أجل حماية الكيان..وبذلك، فإن من يراقب الدولة السعودية هذه الأيام عليه أن يقرأ ما لا يمكن قرائته في الظاهر، حتى لا يصاب بخيبة أمل كبيرة.

بندر يعود الى الأضواء من جديد:

تجنيد المرتزقة من باكستان لصالح البحرين

(مجلة أوت لوك إنديا. كوم - ٢٠١١/٤/٢٥)

لفترة طويلة، كانت المملكة السعودية إحدى اليدين الخارجيتين (الأخرى هي الولايات المتحدة) التي تهز مهد السياسة الباكستانية، وتدير سمسرة الهدنة بين القادة المتحاربين، وتوفّر ملجئاً لهؤلاء المنفيين، وتغدق الأموال على الدولة التي تفتقر للنقد. لكن انفجار المشاعر الديمقراطية في غرب آسيا يحدث دوراً معاكساً ـ إنها مساعدة باكستان التي سعت عوائل مالكة عربية لقمع الثورات في بلدانها، معيدة الى الأذهان ذكريات عام ١٩٦٩، عندما حلق افراد من القوات الجوية الباكستانية بطائرات حربية سعودية لدرء غزو من جنوب اليمن.

وفق كل الحسابات، تبدو باكستان حريصة على أن تصبح حصناً للعائلات المالكة ضد الغضب الشعبي في الشارع العربي. ويقال أنها أبقت على استعداد فرقتين عسكريتين للإنتشار في المملكة السعودية، في حال توسع نطاق السخط المتزايد هناك. تقوم اسلام آباد أيضا بتوظيف أفراد سابقين في الجيش لتعزيز الحرس الوطني البحريني، والذي قام بقمع الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية في المملكة ـ البحرينية ـ المجاورة للسعودية.

حوّلت باكستان نظرها نحو آسيا الغربية بعد الزيارات التي قام بها، أولاً، الأمير السعودي بندر بن سلطان بن عبد العزيز ومن ثم وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة في نهاية مارس الماضي. على الرغم من أن المشاعر المؤيدة للديمقراطية لم تجمع كتلة وازنة في السعودية، فإن الرياض تخشى من أن الهبّة الشعبية في البحرين، وهي بلد ذات أغلبية شيعية،على حكم الملوك السنة، يمكن، مع الوقت، أن تعبر الحدود. وتقول المصادر أن الأميركيين أيّدوا قرار الرياض بطلب المساعدة من إسلام اباد. في المقابل، عرض الأمير السعودي الدعم لإنعاش الإقتصاد في باكستان وتلبية احتياجاتها من الطاقة. المحلل الشهير الدكتور حسن عسكري رضوي، مع ذلك، لا يعتقد بأن باكستان ستلزم قواتها النظامية ببلد آخر غير المملكة السعودية. وأضاف: "حتى في هذه الحالة، سيكون الشرط أن القوات الباكستانية سوف تؤدي واجباتها فقط داخل العربية السعودية".

إحتجاجاً على التوظيف في اسلام اباد

لكن نشر القوات النظامية في غرب آسيا ليس الخيار الوحيد أمام إسلام اباد. بالفعل، فإن خدمات فاوجي الأمنية، وهي شركة تابعة لمؤسسة فاوجي، حيث أن الجيش الباكستاني أنشأها عام ١٩٩٣ لمساعدة موظفيها المتقاعدين الذين يسعون لاعادة التوظيف، وقد جنّدت نحو ١٠٠٠ من الرجال في شهر مارس وحده، وأن ٩٠ في المائة منهم قد خصصوا للخدمة في البحرين. إن إجراء الاختبارات والمقابلات، تقول مصادر، هو من فريق يتألف من البحرينيين والضباط الباكستانيين كذلك عدد قليل من المدّربين الأمريكيين. وعد المجنّدون براتب شهري يصل الى ١,١٧٤ دولار، ونفقات طبية مجانية وإقامة. وفي الشهر التالي تم التعاقد مع ١٥٠٠ شخص آخر. ومنذ سيطرة الشيعة على الحركة الاحتجاجية في البحرين، كان يعتقد أن من الحكمة استبعادهم ـ أي استبعاد الباكستانيين الشيعة ـ من التوظيف هنا.

من الصحيح، أن البحرين كانت منذ فترة طويلة حسنة الطالع بالنسبة لأفراد الجيش السابق الباكستانيين ـ والذين يقدّر عددهم بنحو ١٠٠٠٠ يعملون في الاجهزة الامنية المختلفة في البحرين. ومع ذلك، فإن الإلحاح على مجندين جدد تولّد نتيجة إعلان في صحيفة يومية أوردية تدعى (جنك)، والتي تنص على أن الحرس الوطني البحريني يطلب على نحو عاجل أناساً لديهم الخبرة كمدرّبين على مكافحة الشغب. كما أثار الإعلان صفوف الضباط الذي ترغب حكومة البحرين استئجارهم.

في مقابل المساعدة ، فإن السعوديين سيساعدون في انعاش الاقتصاد الباكستاني ، وتلبية احتياجاتها من الطاقة.

بالفعل، وفإن حضور الباكستانيين في قوات الأمن البحريني دفع القوى المؤيّدة للديمقراطية لاستهداف الجالية الوافدة. وقد أبلغت السفارة الباكستانية في البحرين عن مقتل اثنين من رجال الشرطة الباكستانية وثلاثة مدنيين وإصابة ٤٠ آخرين بجروح في اشتباكات بين قوات الامن والمتظاهرين، وبعضهم قال لوسائل الاعلام بأن من تعرّض لهم كان رجال يرتدون الزي الرسمي ويتحدثون اللغة الأوردية. كتب الكاتب الباكستاني سيريل ألميدا في صحيفة الفجر في ٢٨ مارس: "إن الهجمات المروعة على المواطنين الباكستانيين في البحرين...ربما لفتت لأول مرة انتباه أفراد الأمن المستأجرين، الذين يسافرون من باكستان للدفاع عن المملكة البحرينية والطبقة الحاكمة ".

يشعر المحللون أيضاً أن باكستان يمكن أن تتورط في التناحر السني الشيعي من أجل التفوق في غرب آسيا. وسائل الاعلام الايرانية توقّعت مرارا دوراً بارزاً لباكستان في آسيا الغربية، متهمة اسلام اباد "بالتعاون مع الحكام السنة في البحرين". تم استدعاء السكرتير الثاني

في السفارة الباكستانية في طهران الى وزارة الخارجية الايرانية، حيث نقلت إليه تحفظاتها الشديدة حيال التجنيد المتواصل في باكستان للقوات المسلحة البحرينية. وفي حال عدم توقّف ذلك فوراً، فقد تم تحذير المسؤول الباكستاني من أن العلاقة بين باكستان وإيران سوف تتأثر سلباً.

فهم الخطر، كتبت صحيفة (إكسبرس تريبيون)، وحتى قبل اندلاع الانتفاضة، كان الكثير من الباكستانيين يخدمون في قوة الشرطة البحرينية. منذ بدء الاضطرابات، تقوم البحرين بتجنيد المرتزقة من باكستان لتعزيز الشرطة والقوات المسلحة. البحارنة غاضبون، وذلك أمر مفهوم. من خلال السماح للمرتزقة بخدمة النظام الملكي البحريني، اتخذت باكستان مواقف خطيرة التي يمكن أن تكون كابوس جيوسياسياً وعرقياً. إيران تدعم بشكل طبيعي المتظاهرين في حين تقف السعودية الى جانب الملك. وبفضل المرتزقة، فإن الانطباع الذي سيبرز هو أن باكستان على الجانب المعادي لإيران.

بعبارة أخرى، فإن إسلام آباد، سواء عن عمد أو عن غير قصد، أصبحت دولة مواجهة لحماية سيادة الاسلام السني. يقول امتياز علام، الذي يشغل أيضا منصب الأمين العام لرابطة جنوب اسيا للإعلام الحر، "إن دور باكستان بوصفها ٰدولة مواجهة للاسلام السني ٰلن يؤخذ على محمل الجد من قبل إيران، التي لديها القدرة على خلق المشاكل في مقاطعة بلوشستان الباكستانية" وبصورة مخفّفة، يضيف عالم:"في ظل الظروف الراهنة، سوف لن ينظر إلى القنبلة النووية الباكستانية بوصفها ٰقنبلة إسلامية، ولكن "ٰقنبلة سنيّة".

ومع ذلك فإن معظم المحللين يظهر حماساً إزاء دور باكستان في غرب آسيا. خذ، على سبيل المثال، الدكتور رشيد أحمد خان، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة البنجاب، الذي أشار إلى انه "رغم أن الوضع يتطور بسرعة فيما يرتبط بالشراكة الاستراتيجية الأميركية مع الهند وبصرف النظر عن الخطاب الأمريكي حول بروز الهند في منطقة المحيط الهندي، يبقى أن الواقع الجيوسياسي الصعب هو الوضع الفريد لباكستان لخدمة الاستراتيجيات الأمريكية الإقليمية في مجالات رئيسية مثل آسيا الوسطى وآسيا الغربية". الاحتجاجات ضد دور باكستان لم تعد، إلى حد كبير، قائمة، على الرغم من عشرات الناشطين الذين ينتمون إلى منظمات صغيرة



بندر: التآمر وظيفة مستمرة

تقوم بالاحتجاج خارج نادي الصحافة في إسلام اباد، وتشجب توظيف مرتزقة من قبل الجيش الباكستاني لقمع القوى المؤيدة للديمقراطية في البحرين وتقسيم المجتمع على أرضية الخطوط الاثنية المتوترة للشيعة والسنّة.

مع انتفاضة البحرين التي تحظى دون جدال بقاعدة شعبية، يرى البعض بأنها - أي الانتفاضة - ستجعل البحرينيين حتماً ضد الباكستانيين.. بالنسبة لبلد عليه أن يتحمل رد فعل سلبي من كونها دولة مواجهة في الحرب على الإرهاب، فإن دوراً آخر من هذا القبيل في مرجل غرب آسيا يثبت بأنه محفوف بالمخاطر.

ربيع العرب والثورة السعودية المضادة

فلينت ليفيريت، وهيلاري مان ليفيريت

عدنا من رحلة قمنا بها مؤخراً إلى المنطقة مقتنعين بأن السؤال الرئيسي الذي يشغل بال الناس فيما يتعلق بـ "ربيع العرب" لم يعد "من التالي"، بل "إلى أي مدى سوف تمضي السعودية في أجندة الثورة المضادة" عبر الشرق الأوسط؟ وسواء كانت السعودية بالفعل قادرة على التأقلم مع التغيرات الهائلة الجارية في المنطقة – وليس فقط فيما يرتبط بمطالب التغيير السياسي في عدد من الدول العربية، ولكن من الناحية الجيوسياسية، وكذلك – هو سؤال حقا عميق وهام. لتفكيك ذلك، من المفيد أن نلقي نظرة تاريخية على االعربية السعودية واستراتيجية الأمن القومي التقليدي الخاصة بها.

على عكس ايران وتركيا، فإن العديد من الدولة العربية ليست، داخل حدودها الحالية، دولاً (طبيعية). معظم هذه الدول، في الواقع، هي من صنع القوى الاستعمارية، على الأقل داخل حدودها الحالية – على سبيل المثال، العراق، الأردن، لبنان، سوريا، ودول مجلس التعاون الخليجي الصغرى تخضع مجتمعة لهذا القانون.

العربية السعودية ، مثل مصر ، هو استثناء هام لهذا التعميم. ولكن، على النقيض من مصر، فإن المملكة السعودية ليست تاريخياً دولة "طبيعية". فقد تم بالتأكيد إنشاء الدولة السعودية، ولكن من قبل جهات محليّة، وليس من الخارج.

المملكة السعودية هي نتاج تحالفات وحروب قبلية ضارية، وتستمد شرعيتها من إيديولوجية ولدت محلياً – تلك هي شكل من الاسلام الذي ناصره آل سعود منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، والمعروف في الغرب بإسم الوهابية، (مع أن العديد من السعوديين يعارضون المصطلح)، والتي وصفها العديد من محاورينا الإيرانيين بالسلفية (على الرغم من أن ذلك فاجأنا حيث أن مصطلحاً عاماً قد ينطبق على المسلمين السنة الذين لا يتبعون الخط الديني المقرر سعودياً). وبسبب ثروتها النفطية الهائلة،

برزت المملكة العربية السعودية بوصفها كياناً سياسياً من نبتة محلية.

منذ توحيد الدولة السعودية الحديثة في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، توجّهت المملكة صوب الولايات المتحدة باعتبارها الشريك الأمني الخارجي الرئيسي. هناك سببان رئيسيان لاصطفاف السعودية مع واشنطن: أمريكا ليس لديها تراث من التشابكات الاستعمارية في الشرق الأوسط، وأنها ليست بريطانيا. يعتقد بعض الأمراء، على الأقل حتى يومنا هذا، ذلك، ولكن بالنسبة للبريطانيين، فإن آل سعود يسيطرون الآن على على شبه الجزيرة العربية بأكملها، بما في ذلك الأراضي المحتلة الآن من قبل الدول الصغيرة في الخليج العربي. وفي الثلاثينيات من القرن الماضي، كان الملك عبد العزيز قلقاً بأن لندن قد تحاول إضعاف حكمه وأن تخضع الدولة السعودية الجديدة بقوة تحت النفوذ البريطاني، جنباً إلى جنب أجنحتها الأخرى البحرينية والكويتية وغيرها من أجنحة الخليج العربي.

وبدا أن الولايات المتحدة كانت أفضل ما هو متاح للتصدي لذلك، ولذلك تلقت شركات النفط الأميركية أول امتياز نفطي رئيسي في المملكة العربية السعودية، في عام ١٩٣٣. بعد الحرب العالمية الثانية، طوّرت المملكة علاقة عميقة ومتعددة الجوانب الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. في الجوهر،أرادت كل من أمريكا والسعودية التعاون لناحية تحقيق التوازن ضد القوى الخارجية الأخرى التي تسعى إلى توسيع نفوذها في الخليج الفارسي – ولكن، خلال الحرب الباردة، فإن القوة الرئيسية ذات الاهتمام الخارجي لم تعد بريطانيا، لكن الاتحاد السوفياتي.

هذا السجل يساعدنا على فهم الأهداف الرئيسية والعناصر الرئيسية لاستراتيجية الأمن القومي الحالية للمملكة السعودية. تريد المملكة أن تكون لها ما يشبه حالة هيمنة في شبه الجزيرة العربية، وفي الوقت نفسه، انها لا تريد دولة أخرى إقليمية تحقق ما يمكن أن تراه هيمنة على الشرق الأوسط ككل. وحتى فترة ما بعد الحرب الباردة، أراد السعوديون رؤية علاقتهم مع الولايات المتحدة باعتبارها الضامن النهائي لأمنهم وبقائهم.

اليوم ، هذه الاستراتيجية في أزمة على جميع الجبهات – والسعوديون لا يتعاملون معها بشكل جيد.

هذه الاستراتيجية هي في أزمة، أولا وقبل كل شيء، بسبب تراجع الثقة في الرياض إزاء وثاقة وكفاءة الولايات المتحدة كشريك أمني. هذه الدينامية ليست، في حد ذاتها، جديدة. نمت المملكة وبدرجة متزايدة، متوّهمة إزاء مختلف جوانب السياسة الأميركية في الشرق الأوسط خلال التسعينيات – خيبة الأمل تزايدت بفعل الصدمات المختلفة التي نجمت عن تداعيات هجمات ١١/٩ التي ألحقت أضراراً فادحة بالعلاقات الامريكية السعودية. (وقد ولّد التشدد المرتبط بالأيديولوجية الدينية التي تروج لها المملكة السعودية على مدى عقود لعدد من المشاكل الأمنية الكبيرة بالنسبة للولايات المتحدة).

لكن القيادة السعودية – بما في ذلك، على ما يبدو، الملك عبد الله نفسه – غاضبة جداً وغير مستقرة بدرجة كبيرة بسبب ما تعتبره تخلي واشنطن عن الرئيس المصري حسني مبارك. مصر دولة ذات أهمية حاسمة للسعودية –– وانها لم تكن دائما ودية واحدة. أسلاف مبارك، ناصر والسادات، كلاهما تحديا المملكة السعودية، بطرق مختلفة تماماً ولكنها قوية. والآن، حيث أن النظام السياسي المصري، والتوجّه الذي يترتب على ذلك حتى من الناحية الاستراتيجية للمملكة السعودية، هو مرة أخرى لقمة سائغة. لذا، في حين اتجهت التقييمات الغربية لانتقاد الرئيس أوباما وإدارته لكونها بطيئة للغاية في دعم "قوى التغيير" في مصر، فمن منظور سعودي فإن إدارة إدارة أوباما رمت مبارك بسرعة كبيرة جداً، وهدرت الفرص لدعمه في دحر أولئك الذي يطالبون برحيله.

على الصعيد الإقليمي، أزعج السعوديون من خلال ما يرون من موجة متصاعدة من النفوذ الإيراني في منطقة الشرق الأوسط. وقد كان حلفاء الجمهورية الاسلامية يفوزون، سياسياً، في أماكن رئيسية –– العراق ولبنان وفلسطين. تاريخياً، لم يكن السعوديون مشجّعين لفكرة العروبة. ولكن، في السنوات الأخيرة، شجب كبار الأمراء السعوديين، مع تزايد تواتر، على نحو تهديدي مابات يعرف بالدعوة الايرانية "التدخل" في "الشؤون العربية". والآن ، مع ربيع العرب، يحذّر السعوديون من أن نفوذ الجمهورية الاسلامية والقوى السياسية الصديقة ستتصاعد بشكل كبير. يبدو السعوديون أكثر انزعاجا إزاء العواقب الجيوسياسية المحتملة لهذه التطورات –– على سبيل المثال ، احتمال كبير أن مصر ما بعد مبارك سوف تتمتع بعلاقات حسنة مع الجمهورية الاسلامية.



السعودية: قلق من تسرب الثورة الى الخليج

ذلك، حيث أن الدولة السعودية ترى نفسها على نحو متزايد "مطوقة" من قبل العديد من التهديدات المتزايدة، فإن قادة السعودية يضاعفون الإتكاء على أسس إستراتيجية الأمن القومي التقليدية – القوة العسكرية لضمان هيمنتها على شبه الجزيرة العربية، واستخدام الأيديولوجية الدينية لإثار القلق الطائفي حول تأثير صعود الشيعة، ووضع موارد مالية ضخمة على الطاولة (على سبيل المثال ، ٣٠ مليار دولار في البحرين) لتحقيق أهدافها. وينعكس هذا بوضوح في نهج استجابة المملكة للأحداث الأخيرة في البحرين، والتي بلغت ذروتها في إرسال القوات العسكرية السعودية لقمع الاحتجاجات الشعبية هناك.

لكن البحرين ليست المكان الوحيد في المنطقة حيث يمكن تلمّس الثورة السعودية المضادة. كانت المبادرة السعودية حاسمة لتحقيق تأييد الجامعة العربية لناحية التدخل العسكري الدولي في ليبيا. يتصاعد ذلك الى حد تأييد السعودية لتغيير النظام القمعي في دولة عربية أخرى. تغيير النظام في البحرين هو أمر غير مقبول، ولكن موافق عليه في ليبيا – الشيء الرئيسي هو ان السعوديين قد أكدوا من جديد قدرتهم على استدراج الولايات المتحدة إلى جانبهم في النزاعات الإقليمية (في إسرائيل تلك التي لا تتخذ موقفاً على خلاف مع السعوديين).

تقدير واشنطن لمشاعر القلق السعودية قد يثبت تقريباً بقدر واهٍ لإحتمال أن تقوم الولايات المتحدة بتعديل ضروري وخطير لسياساتها في الشرق الأوسط كتقدير واشنطن لإسرائيل.

العقدة السعودية: السلطة ضد الحقوق

حكام السعودية بصدد نشر مزيج من القوة والسخاء لإحتواء تهديد الإحتجاج الديمقراطي؛ لكن الحركة المدنية الناشئة عازمة على المضي قدماً

مضاوي الرشيد

في عصر النفط، قد تصبح العبودية الطوعية الخيار الوحيد لشعب حرم من حقوق الإنسان الأساسية والمدنية. لكن وراء الكواليس وقضبان السجن هناك أمل في المملكة السعودية: الأهم من ذلك كله في حركة الحقوق المدنية الناشئة أنها تجذب السعوديين من مختلف الخلفيات الإيديولوجية والإقليمية والطائفية. النظام السعودي يستجيب مع محاولات لخنق هذه الحركة الشابة من خلال استراتيجيتين كلاسيكيتين – السياسة الطائفية والتواجد الكثيف للشرطة. وهناك تساؤلات متزايدة إزاء مدى فعالية كل منها.

الحكومة في الرياض لا تزال تخصص موارد ضخمة لدعم بيروقراطية دينية ضخمة، وتعزيز صيانة الأماكن المقدسة، ورعاية المؤسسات الإسلامية في أرجاء الوطن. في الواقع، ومع ذلك، فقد النظام السعودي أكثر شرعيته الدينية. إن تحالفه الحميم مع الولايات المتحدة، والفشل في الدفاع عن الرموز الإسلامية عندما تكون أو تبدو عرضة للإعتداء – من القدس الى حادثة الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية واسترجاع البابا بنديكتوس السادس عشر لمصادر القرون الوسطى المهينة - تدع النخبة الملكية كما لو أنها عاجزة عن التعايش/التصالح مع روايتها الدينية.

وينظر العديد من السعوديين إلى النظام باعتباره دمية في يد كوكبة من الأمراء الفاسدين الذي تحدد مصيرهم في واشنطن بدلاً من الرياض. وجهة النظر هذه صحيحة جزئيا لكنها تتجاهل أيضا حقيقة أن النظام قادر على تضليل حماته الغربيين.. وكانت الوسيلة الرئيسية لمكافحة هذا التطور استخدام النظام للنفط لتحويل نفسه إلى حليف قوي. أصبح التقليد الديني الوهابي مهماً في مقارعة وإنزال الهزيمة في الحركات السياسية العلمانية واليسارية والقومية في العالم العربي والإسلامي. فقد خدم هذا الدين الغرب حيث أنه عبأ طلائع الإسلام لإنزال الهزيمة في الشيوعية في أفغانستان.

وأصبح اندماج المصالح النفطية والإسلام الوهابي شكلا من أشكال إبتزاز الغرب، المستخرج من الصمت الأبدي حيال إساءة النظام لحقوق الإنسان. صحيح، أن استراتيجية الرياض لاستخدام الإسلام الوهابي كأداة في السياسة الخارجية جاء بنتائج عكسية مع الاعتداءات على برجي نيويورك، يبقى أن الغرب ما لبث أن سمح للنظام السعودي بالتحرّك من كونه حاضنة للإرهاب إلى الظهور في هيئة ضحية له. وبالتالي فإن النظام ظهر مجدداً بسلاسة كشريك استراتيجي في الحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة، وهي شريك مع الذي يتقاسم مع المخابرات الغربية ويبيع أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا التجسس والمراقبة.

الفراغ

الحساب الاستراتيجي الجوهري في واشنطن ولندن إزاء السعودية يستدعي/يتوسّل الواقعية والبراغماتية لجهة القول بأن ليس هناك بديل. ولكن الأنظمة التسلّطية ليست معروفة بخلق فضاء حيث تنمو فيه قيادة سياسية بديلة – لأنهم إذا فعلوا ذلك، لم يعودوا تسلطيين. وعليه فإن منطق السياسة الغربية هو الدعم الدائم للنخبة السعودية وضمان "استقرارها".

أثبت الدين السعودي بأنه بنفس القدر من الأهمية عندما أقلعت ايران عن أن تكون جزيرة غربية إلى معقل للثورة الاسلامية في ١٩٧٩. رعت المملكة السعودية حرب صدام حسين التي استمرت ثماني سنوات ضد ايران (١٩٨٠–٨٨) وألهبت خيال شعبها بخطاب طائفي للتنديد بالشيعة الزنادقة!. خطاب الكراهية الدينية نفسه يجري اليوم استعماله للتدخل في أماكن مثل اليمن في دعم علي عبد الله صالح ضد التمرد الحوثي في الشمال، ودعما لآل خليفة حكّام البحرين ضد الحركة السلمية المؤيدة للديمقراطية في الجزيرة.

في هذه الصراعات على حد سواء، فإن السعوديين يقدّمون أنفسهم باعتبارهم مدافعين عن العرب السنة ضد، زعماً، استيلاء الصفويين (الإيرانيين) الشيعة في العالم العربي. يراقب الغرب المنافسة ويتمسّك بالحكمة القديمة حول أولئك المتعصبين الطائفيين، والقبليين، وأساساً المحافظين الدينيين المتعصبين. قلة من قاموا بدراسة السياقات السياسية والاقتصادية التي تؤجج صراعات من هذا القبيل ؛ مستعدون للذهاب وراء الإسلام لشرح ازدهار الهويات البدائية وتجددها في كل بلد في المنطقة، أو على استعداد لنرى كيف يساهم النظام السعودي في انبعاث هذه من خلال تعميم الخطاب الطائفي.



بعد أن فشلت النخبة السعودية في الدفاع عن المسلمين في أفغانستان وفلسطين والعراق، تتعهد الآن بحراسة نظرائها السنة ضد خصومهم التاريخيين اللدودين: لا شي بل الشيعة. إن تصاعد التوتر الطائفي في البحرين والكويت واليمن، والذكريات الأخيرة للصراع الطائفي في لبنان والعراق، يمثل مخاطر هذا الطريق. يبقى أن الحكام السعوديين على استعداد للمخاطرة بنزاع مع ايران، ومع طابورها الخامس محلياً، على الشاطئ العربي من الخليج الفارسي، بما في ذلك المملكة السعودية نفسها – كوسيلة لإنقاذ شرعيتها الدينية المتلاشية.

النظام السعودي يستجيب مع محاولات لخنق الحركة الديمقراطية الشابة من خلال استراتيجيتين كلاسيكيتين: السياسة الطائفية، والقمع المكثّف

الهوّة

جهود السلطات الرسمية السعودية لإحباط حركة جنينية للحقوق المدنية داخل المملكة السعودية تكثّفت منذ الحركات الاحتجاجية في تونس ومصر ونجحت في إسقاط الحكام المستبدين هناك، وانتشرت في جميع أنحاء المنطقة. السياسة تمزج بين خدش الدعاية حول احتمال استيلاء الشيعة المدعومين من ايران على معاقل السنة مع تقديمات ملكية عاجلة بقيمة ٣٦ مليار دولار.

وقد فشلت هذه السياسة المزدوجة في نزع فتيل الغضب والإحباط على نطاق واسع في أوساط الشباب السعودي خصوصاً مع: انهيار البنية التحتية المدنية، والبطالة، والفساد وقبل كل شيء الاعتقالات التعسفية وانتهاك حقوق الإنسان. ظهرت هذه المشاعر في العالم الافتراضي مع الدعوة الى "يوم الغضب" في ١١ مارس ٢٠١١.

محمد الودعاني، وهو ناشط في أوائل العشرين من عمره، أرسل فيديو كليب عن سقوط النظام. وعندما كان خارجاً من مسجد وسط الرياض بعد صلاة الجمعة مع مجموعة صغيرة من أتباعه، ألقي القبض عليه من قبل أفراد أمن بملابس مدنية، واختفى، واضطرت عائلته إلى إصدار بيان استنكرت فيه أفعاله وتخلت عنه. من بين تسعة من الأعضاء المؤسسين (بمن في ذلك أكاديميين) من حزب سياسي إسلامي، اختفى ثلاثة منهم.

في اليوم الذي أطلق عليه يوم الغضب، نشر النظام قوات الأمن التابعة له في كل شارع رئيسي في المدن الرئيسية. تحدى احد المتظاهرين يدعى، خالد الجهني، في استعراض للقوة وسار وسط مدينة الرياض، وقال في مقابلة مع قناة بي بي سي : "لقد سئمت من هذا السجن الكبير. لدي الحق في التظاهر". وكانت تحيط بالرجلين قوات الأمن، لقد انضم خالد لآلاف من النشطاء والسجناء السياسيين المحتجزين دون محاكمة.

تصاعدت الاعتقالات منذ ١١ مارس، وتمّ اصطياد مئات آخرين في الشبك. عدد من منظمات حقوق الإنسان الدولية والمحلية مازالت تحتفظ بقضاياها حية على الرغم من حلفاء النظام العطشى للنفط في واشنطن ولندن بقوا غير مبالين. إن الصراع في الصحراء الليبية مع دولة بترولية أخرى، أثبتت في هذا الصدد بأنها قد تكون عذراً ترحيبياً لتجاهل المشاكل التي ينظر إليها الغرب بشكل روتيني على أن المواطنين السعوديين مدللون وأثرياء.

كثير من السعوديين لا يندرجون في هذه الصورة النمطية: يعيشون على مرتبات شهرية تقل عن ٨٠٠ دولاراً في بلد ليس فيه حد أدنى للأجور. صحيح أن كثيرين آخرين هم منعّمين جزئياً، أو مكرهين جزئياً على الخضوع للسلطة الملكية، مع وعد وواقع من السخاء الملكي الذي يلعب دوراً كبيراً. لكن ظروف معظم السعوديين مختلفة جدا عن تلك التي للأمراء الكبار: وثيقة تم تسريبها تكشف عن أن بعض هؤلاء كانوا في ١٩٩٦ يتلقون دفعات شهرية تزيد عن ٢٧٠ ألف دولار شهرياً كدعم بواسطة تقديمات أخرى.

افتتاح

كثير من الأسر السعودية تستخدم مواردها لتوفير المأوى لأبنائها الشباب إزاء واقع التهميش والبطالة. وهناك أقلية صغيرة من الشباب السعودي يبحث عن الحرية الأساسية من سلطة الدولة، والسيطرة الأبوية، والرقابة والقمع، والمراقبة. النساء، وكثير منهن متعلمات ولديهن توقّعات متزايدة، وينشطن بشكل خاص بين هذه المجموعة. والواقع أن النساء هن الفئة الأكثر إحباطاً في المجتمع السعودي، ولا عجب: أن ٧٨٪ من النساء العاطلات عن العمل هن من خريجي الجامعات (بينما البطالة بين الرجال هي ١٦٪ فقط)، ويتم استبعادهن من التصويت في الانتخابات البلدية التافهة .

الإنترنت يوفر شكلاً شافياً للهروب الظاهري للرجال والنساء على حد سواء. والبعض لديه من الشجاعة ما يكفي لأن يذهب أبعد من ذلك. وتشمل هذه الفئات من النساء المحجبات اللاتي تجمّعن منذ ١١ مارس أمام وزارة الداخلية للمطالبة بإطلاق سراح رجالهن من السجن. المخاطر كبيرة: أكاديمي، مبارك آل زعير، منح لقاء مدة خمسة عشر دقيقة مع مسؤول في الوزارة ليسأل عن والده السجين، فقط ليجد نفسه محبوساً بعد الإستجواب.

المفقودون السعوديون هو فيديو كليب نشر على موقع يوتيوب، وقدّم له علي الظفيري ، الصحافي السعودي الذي يعمل في قناة الجزيرة. وهو يسلط الضوء على محنة النساء والأطفال الذين حكم على أزواجهم، وأبنائهم، وآبائهم بفترات حبس طويلة. لن يتم عرض الكليب على قناة الجزيرة نفسها – السجناء السعوديون لا يصنعون الأخبار، جزئيا لأن معظم الناس في الغرب يفضلون قبول الرواية الرسمية على أنهم إرهابيون، والمتعاطفون معها من الإرهابيين، ومساعدة الإرهابيين أو جمع الأموال للإرهابيين. الفائدة المتبادلة بين الخداع ووسائل الاعلام تجتمعان لتصوير السعودية باعتبارها مجتمعاً ثرياً، مزدهراً، ومحافظاً، حيث أن الرجال والنساء يعبدون الله ومليكهم.

خطاب الكراهية الدينية السعودي يستعمل في اليمن لدعم علي صالح ضد الحوثيين، ولدعم آل خليفة في البحرين ضد الحركة الديمقراطية في الداخل

ان الواقع مختلف. معظم السجناء السعوديين هم نواة لحركة المجتمع المدني الناشئ الذي يشكل تهديداً للنظام أكثر من الإرهاب الذي خلقه والذي تظاهر هو بمحاربته. هذه الحركة هي تعريف الناس بأفكار الاستحقاق، والتمكين، وحقوق الإنسان، والالتزامات المدنية. الحركة لا تزال مجزأة ولكنها تكتسب زخماً. المواطنون السعوديون أيضا يحاولون أيضاً تغيير مجتمعهم نحو الأفضل.

إستقرار السعودية في زمن التغيير

أنتوني كوردسمان

كتب الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بالعاصمة الأميركية واشنطن، أنطوني كوردسمان دراسة بعنوان (Saudi Stability in a Time of Change) بتاريخ ٢١ نيسان (إبريل) الماضي. وبالرغم من أن كوردسمان، كما يظهر من دراسته هذه ودراسات سابقة له، أميل الى التعبير عن وجهة النظر الرسمية السعودية، أو بصورة أدق أقرب الى صانع الصورة المأمولة التي يرغب في تسويقها آل سعود للرأي العام الأميركي الذي يبحث عن اجابة عن سبب غير اقتصادي للتحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن. الفجوات في الدراسة واضحة لكل متابع للوضع السعودي، ولكن هناك ما يدفع لاستعراض هذه الدراسة كونها تتضمن قاعدة معلومات هامة، من الجدير وضعها بين يدي القارىء لإعادة موضعتها في سياق صحيح. وفيما يلي عرض لأهم النقاط الواردة في الدراسة:

ـ بدأت منطقة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عملية التغيير السياسي وبدأت معها المعضلة التي سوف تستغرق سنوات لتجاوزها، بما قد يؤدي الى زعزعة بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعقد أو أكثر في أسوأ الأحوال. فهناك خطر واضح بأن السعودية سوف تتأثر في المدى القصير، وسوف تدفع القيادة الحالية للتعامل مع تحدياتها الداخلية طويلة المدى.

المملكة العربية السعودية نادراً ما كانت في مأمن من الاحتجاج والمعارضة، وناضلت طويلاً لمواجهة تحديات الإصلاح. ما هو لافت بدرجة أكبر، أن المملكة لم تواجه خلال الأشهر الماضية من الأزمة، أي تحد كبير للحكومة وطريقة عملها.

وهذا قد لا يستمر كذلك. في الشرق الأوسط اليوم، لا مفر من بعض المظاهرات في كل بلد، ولا أحد يستطيع أن يضمن استقرار المملكة العربية السعودية في المستقبل في وقت الإضطراب. لقد بعث المثقفون السعوديون المعتدلون وكذلك الشباب رسائل وعرائض تدعو لمزيد من الإصلاح السريع. وأظهر عدد قليل من النساء السعوديات ذلك. ودعت الأصوات الأكثر تطرفاً عن (أيام الغضب)، على الرغم من أن نتيجة ذات مغزى كانت ضئيلة باستثناء الرمزية التي نالتها على صفحة الفيسبوك... وكانت هناك مظاهرات صغيرة من الشيعة في المنطقة الشرقية، على الرغم من ذلك هي إلى حد كبير وحتى الآن في القطيف وليس في المدن الرئيسية والمرافق النفطية على الساحل.

يلفت كوردسمان إلى أن مقابل دعوات الإصلاح، فإن الحكومة تصرّفت بشكل سريع وحاسم للتصدي للمشاكل المادية الأكثر خطورة في المجتمع السعودي مثل الوظائف والإسكان. والحاصل أن أخطر التحديات لاستقرار السعودية هو هيكلي، والتي سوف تظهر مع مرور الوقت، ومن ثم تهدد استقرار السعودية، إذا لم تنجح الحكومة في الاستمرار في التطور نحو الإصلاح وتلبية احتياجات شعبها.

بعض من هذه التحديات السياسية تؤثر على المملكة، بما يستوجب تحرّكاً نحو الإنتخابات وإجراء إصلاحات في النهج السعودي وصولاً الى سيادة القانون. يرى كوردسمان بأن لا الملك عبد الله، ٨٧ سنة، ولا أي من أبناء عبد العزيز الباقين على قيد الحياة من يبدون وضوحاً في هذا السياق، أي أن الجميع يسير نحو الخلف. فيما الخيار الحتمي للمملكة هو أن تستمر في الطريق نحو الانتخابات السياسية التي تشمل مجلس الشورى. كما يجب أن تستمر في الحد من الفساد، والوصول الى حكم القانون.

ويفرّق كوردسمان بين الإصلاحات ذات الطبيعة الاقتصادية والاصلاح السياسي، ويرى بأن التقدّم السياسي هو أكثر أهمية. في الوقت نفسه، يرى بأن هناك ثغرات خطيرة بين "من يملكون" ومن "لا يملكون"، على أساس التباينات الحادة في الثروة والامتيازات وكذا التوتّرات بين السنة والشيعة في السعودية التي تفاقمت بسبب التدخل السعودي في الأزمة في البحرين.


أنتوني كوردسمان

ولكن قبل كل شيء، يجب على المملكة السعودية التعامل مع النمو السكاني الهائل، بما يضعها أمام معادلة متقابلة: "طفرة الشباب"، و"نقص العمالة"، إلى جانب التوقعات الإقتصادية التي لم تلب. يجب أيضا التعامل مع التغيّرات الاجتماعية الكبرى نتيجة لتحسن مطرد لمستويات التعليم، ومشاهدة القنوات الفضائية، والوصول الى الانترنت، وحركة التمدين الواسعة (تقديرات وكالة المخابرات المركزية تفيد بأن ٨٢ ٪ من المملكة السعودية تمّ تمدينها وأن عملية التمدين تتم بمعدّل ٢,٢٪ سنوياً خلال الأعوام من ٢٠١٠-٢٠١٤).

وفي الوقت نفسه، هناك أسباب للإعتقاد بأن المملكة السعودية سوف تبقى مستقرة والاستمرار على طريق الإصلاح السلمي والتغيير. لم تفعل أية دولة في منطقة الشرق الأوسط أكثر للاستثمار في الخدمات العامة والتعليم وفرص العمل للشباب، وبناء التنمية الاقتصادية على نطاق واسع. النظام الملكي يتطلب إصلاحاً، ويفرض مزيداً من التركيز على الأداء، وتحسين حكم القانون، والحد من الفساد.

بعبارات عامة، الحكم غير فعال بما فيه الكفاية بحيث تكون النتيجة النهائية من الاضطرابات الحالية في دول أخرى ألا تشكّل، من المرجّح، تهديداً كبيراً للإستقرار في السعودية، وتوجيه عمل الحكومة للتعامل مع الاحتياجات المادية لشعبها بما يشير الى ضغوط في مساعدة جهود الإصلاح بدلاً من

تهديد للنظام. أثبتت السعودية أيضا على مدى عقود أن بإمكان قيادتها التكيّف مع التغيرات وتلبية المطالب الشعبية، ولها نواة قوية داخل الأسرة المالكة والتكنوقراط، ومجتمع رجال الأعمال.

المملكة السعودية سوف تواجه مشاكل في تنفيذ بعض خططها الطموحة لخلق فرص عمل من خلال المدن الصناعية، وارتفاع معدل النمو والتنمية، ولكن يمكن أن يعوض من خلال الحوافز الحكومية للقطاع الخاص، وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية والتي تبلغ الآن ٥,٦ مليون عامل بحسب تقديرات وكالة المخابرات المركزية مقارنة مع مجموع القوى العاملة من ٧,٣ مليون نسمة (تقديرات وكالة المخابرات المركزية أن حوالى ٨٠ ٪ من القوى العاملة غير وطنية).

برامج السعودية الجدية للمساعدة في ضمان الإستقرار الداخلي سيكون لها تأثير كبير على المدى القريب على الميزانية، ولكن من المهم أن نلاحظ أنها ستدعم أيضاً العديد من البرامج في الخطة السعودية الخمسية التاسعة التي أعلن عنها قبل الأزمة التي بدأت في المنطقة. وسوف تعين على زخم التنمية والإصلاح بدلاً من تحويل الموارد بعيداً عن احتياجات المملكة.

وتشير التقديرات الحالية إلى أنه سيتم توزيع النفقات على مدى سنوات قادمة. لا شك بقدرة السعودية على المدى القريب لمواصلة وتوسيع إنتاج النفط، بحسب تقديرات أخيرة لوزارة الطاقة الأمريكية وكذلك تحليل المعلومات الاستخبارية، ويبدو من المرجح أن الطلب على الصادرات السعودية وأسعار النفط لن يدع السعودية تحصل على فائض في الميزانية.

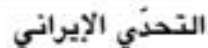
المملكة السعودية أيضا لا تشارك مستوى التهديدات الأمنية الداخلية التي تؤثر على العديد من دول الشرق الأوسط الأخرى. فقد تحسنت قدراته على مكافحة الإرهاب إلى النقطة التي أجبرت تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية على نقل عملياته إلى اليمن، مع تجنب الوقوع في فخ الاعتماد على القمع بدلا من الاحتواء وإعادة الإدماج. أرامكو السعودية وسابك هما من أكثر الصناعات البترولية كفاءة في منطقة الشرق الأوسط، وأن مجموعة من الدورات لعائدات النفط المرتفعة والأنظمة الحكومية لمواجهة التقلبات الدورية الاقتصادية أعطت المملكة الموارد للاستثمار في كل من الاستقرار والتنمية.

أخطر التحديات لاستقرار السعودية هيكلي، وسوف يظهر مع مرور الوقت، إذا لم تنجح الحكومة في التطور نحو الإصلاح وتلبية احتياجات شعبها

وعلاوة على ذلك، فإن التهديدات الخارجية – وهي حقيقية –- هي تهديدات يمكن ردعها أو دفعها. على الرغم من بعض التوترات، تتعاون السعودية والولايات المتحدة في خلق قوات أكثر فعالية للتعامل مع ايران وتنظيم القاعدة، والمخاطر مثل عدم الاستقرار في اليمن. الخليج لن يكون منطقة مستقرة في المستقبل المنظور، ولكن يبقى مصلحة حيوية للأمن القومي الأميركي، وهذا يعني أن للولايات المتحدة دافعاً أكبر للتعاون مع المملكة السعودية في الحفاظ على مزيج من القدرات العسكرية والأمنية الوطنية التي من شأنها حماية المملكة ضد التهديدات الخارجية.

وقد أقرّت الولايات المتحدة بذلك بالفعل عن طريق إرسال مستشارها للأمن القومي للمملكة السعودية في محاولة للتعامل مع التوتر بشأن سقوط الرئيس مبارك والاختلافات في النهج لأزمات أخرى في المنطقة. هذه الزيارات نفسها، مع ذلك، تعرض المصالح المشتركة في التعامل مع إيران، مع عدم الاستقرار في اليمن، ومع الازمة في البحرين، ومع تأثير انسحاب القوات الامريكية من العراق، والحاجة إلى تعزيز السعودية وغيرها من قوات جنوب الخليج. ونادراً ما تتقاسم المملكة السعودية والولايات المتحدة نفس الثقافة والنظام السياسي، ولكن من الواضح أن الأحداث الأخيرة جعلتهما يشتركان في المصالح الاستراتيجية الحيوية والحاجة إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد.

أما التأثير العام للأحداث الجارية على الاقتصاد، قد تكون النتيجة النهائية أن هذه هي نافذة رئيسية للفرصة أمام المستثمرين السعوديين وغيرهم، بدلاً من وقت الخطر الإضافي. المملكة السعودية ستكون حساسة جداً إزاء الشركات التي تلتزم أو لا تلتزم بخططها الاستثمارية والاستفادة من الفرص على مدى السنوات القليلة المقبلة. ولذا فإن الشعب السعودي، وسينطبق هذا بصفة خاصة على الاستثمارات في المناطق التي لديها شريك سعودي، وبخاصة تلك التي كسبت نوعاً من الثقة الشعبية والثقة التي لدى شركة أرامكو.


التحدّي الإيراني

ومن الواضح أن الملك عبد الله سيواصل دعم الاستثمارات الأجنبية من النوع الذي يخلق فرص عمل وتخفيف الأعباء الاستثمارية في المملكة، وأن أي خلف له من المحتمل أن يحذو حذوه. السياسة الملكية من غير المرجح للغاية أن تخلق مشاكل للاستثمارات الصلبة، وينطبق الشيء نفسه على النخبة المتعلمة السعودية، والتكنوقراطية، ورجال الأعمال. وعلاوة على ذلك، فإن السياسة الدينية السعودية لم تعارض مثل هذه الاستثمارات – بمن فيهم رجال الدين المدقعين.

وأخيراً، سوف يكون الخطر في مثل هذه الاستثمارات منخفضاً بدرجة أكبر في ضوء حقيقة أن الولايات المتحدة لا تستطيع تحمل عدم الحفاظ على وجودها الأمني في منطقة الخليج، وأن الخطط الحالية للقيادة المركزية الأمريكية تدعو لتعزيز بشكل أكبر القدرات العسكرية للولايات المتحدة من خلال مبيعات الأسلحة، وهذه الجهود لم تواجه أي معارضة جدّية في الكونغرس أو عن طريق جهود الضغط الخارجي. وهذا يدع الإرهاب الخطر المباشر الوحيد فقط، وأن قوات الامن السعودية هي أكثر فعالية من تلك التي في جميع دول الخليج الأخرى والدول العربية الشرق الاوسط.

وضع الاستقرار السعودي

هناك ميل طبيعي إلى التركيز على استقرار السعودية من حيث موجة من الاضطرابات اليوم والتغيير السياسي في منطقة الشرق الأوسط، وهذه الموجة من الاضطرابات ترسم بداية مرحلة حرجة في تاريخ المنطقة. ومن المهم، مع ذلك، التشديد على كلمة "بداية"، وأن نكون حذرين جدا من التركيز على منطقة الشرق الأوسط التي تتميز بأنها مسألة أوسع بكثير من عدم الاستقرار في العالم النامي.

"بيئة العولمة" و"العولمة" لا تنتجان معدلاً من التقدم الاقتصادي في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء، أو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يزيح المشاكل المشتركة التي تؤثر على العديد من البلدان النامية في العالم. إن التركيز على معدل النمو، وحسابات مجردة مثل نصيب الفرد من الدخل من حيث تعادل القوة الشرائية، تنزع لإخفاء لائحة طويلة من الضغوطات:

• النمو السكاني السريع الذي يتجاوز قدرة الحكومات والاقتصادات الوطنية لتقديم خدمات ملائمة وتلبية التوقعات المتزايدة، وتوفير تعليم ووظائف ذات مغزى للسكّان اليافعين جداً.

• الفجوات المتزايدة بين الأغنياء والفقراء، وانخفاض الحالة والثروة النسبية لعناصر هامة في الطبقة الوسطى والنخب التقليدية، وتصور أن بعض الحكومات باتت باطراد أوفر حظاً في القمة وفاسدة في تقديم الخدمات، وتوفير فرص عمل وترقيات، تشغيل نظم العدالة فيها، وتنفيذ مشاريع ومنح العقود. هنا، التوقعات، الأوضاع الحقيقية لفرص العمل، وتوزيع الدخل، والشعور بالعدالة الاجتماعية هي في الحد الأدنى مثل خطورة المؤشرات الاقتصادية الضيقة.

• فشل في التقدم السياسي والحكم العلماني والذي يتسبب في الاستياء الشعبي والغضب بغض النظر عن نظام الحكم، والذي يقترن بتحركات شعبية ضخمة ، والتحضر، والتغير الاجتماعي. المسألة بالنسبة للغالبية العظمى من السكان في العالم النامي ليس كيف يتم اختيار الحكومات وعما إذا كان يتم انتخابهم، ولكن قدرتها على الحكم وتلبية التوقعات الشعبية مع بعض درجة من الإنصاف والحد الأدنى من الفساد والقمع.

• هذه الضغوط تؤدي إلى التركيز على الدين في كثير من أنحاء العالم الإسلامي، ولكن تتسبب وعلى نطاق أوسع في التوتر على المستوى القبلي والعرقي الطائفي، وعلى المستوى الإقليمي في جميع أنحاء العالم النامي، وخاصة في المناطق الحضرية مثل العواصم. التوترات القبلية في أفريقيا، والتوتر بين السكان من أصول أسبانية مقابل السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية والتوترات العرقية/ الطائفية في آسيا، تفرض نفس المستوى من الضغوط لعدم الاستقرار كما الدين في كثير من بلدان العالم الإسلامي.

وباختصار، فإن الموجة الحالية من أزمات منطقة الشرق الأوسط من المؤكد أنها ستترك آثارها بطرق مختلفة على مدى العقود المقبلة في جميع أنحاء العالم النامي. عندما يؤخذ خطر النزاعات المحلية في الاعتبار، جنبا إلى جنب مع التحديات التي يفرضها ظهور الصين والهند، فإن من الواضح أنه لا توجد جزر محددة من الاستقرار للاستثمار الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أو أي جزء آخر من العالم -- بغض النظر عن الوضع الحالي في أي بلد من البلدان. إن التحدي في تقييم الخطر في المملكة السعودية وأي دولة أخرى ليس في كيفية تجنب المخاطر، ولكن كيف يجري تقييمها وإدارتها.

تاريخ من القلق مقابل تاريخ من الاستقرار

هذه مشكلة خطيرة ولا سيما في حالة السعودية. فكل أزمة وقعت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عهد عبد الناصر أفضت الى جولة جديدة من التكهّنات حول السعودية ومستقبل الملكية. حتى الآن، لقد مضى أكثر من نصف قرن منذ أن بدأت التكهنات ونجت الأسرة المالكة في السعودية مع بوادر قليلة تذكر على الانقسامات الداخلية الخطيرة أو التحديات الداخلية.

كما أظهرت البلدان الأخرى في المنطقة بكل وضوح أيضاً، فإن تاريخ الاستقرار لا يشكل ضمانة للمستقبل، ولكن من المهم أن نلاحظ أن هذا الاستقرار السعودي كان نتاج حقيقة أن الحكومة السعودية تعاملت مع كل موجة تغيير عن طريق إجراء إصلاحات بالغة الأهمية للحفاظ على الدعم الشعبي.

الملك الحالي – الملك عبدالله بن عبد العزيز – في نهاية الثمانين من عمره، وأن جميع اخوته غير الاشقاء الذين هم أبناء ابن سعود الآن قد بلغوا من العمر ما يكفي لمنع طرح مشكلة الخلافة. الأمير سلطان والأمير نايف، والأمراء الكبار الآخرين مثل الأمير سلمان لديهم أعمار وأوضاع صحية مماثلة. لا أحد يستطيع أن يضمن أن الملك الجديد مع تركيز متساو على الاصلاح سيحل محل الملك عبد الله. في مرحلة ما في السنوات القليلة المقبلة، يجب على السعودية أن تنتقل من مسألة اختيار الملك من أبناء مؤسسها – ابن سعود - الى اختيارواحد من الجيل التالي في العائلة المالكة. وقد قامت الحكومة بإصلاح هام في تحديد الكيفية التي ينبغي بها اختيار الملك الجديد، وكذلك العديد من الأمراء ذوي الكفاءة والخبرة في الجيل التالي. ولكن، فإن اختيار ملك جديد مهم وليس من الواضح كيف يمكن لهذا التحول السياسي أن يجري.

وفي الوقت نفسه، من المهم أن نفهم القوى الكامنة داخل هيكل السلطة في السعودية. الملك عبدالله يقود حكومة شابة وحكومة مؤهّلة من الناحية الفنية التي انتهجت على الدوام سياسات جعلت منه رمز الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي لكثير من السعوديين قبل وقت طويل من الأزمة الحالية. ومن المهم ملاحظة أن هذا قد حدث على الرغم من المخاوف والتوقعات بأن عبد الله سيكون المحافظ، المناوىء للولايات المتحدة، والمعادي للسلام ولإسرائيل، ومصدراً للتوتر داخل الأسرة المالكة، ومجموعة من مخاوف وتحذيرات أخرى قبل أن يصل الى السلطة كوارث فعلي ومن ثم ملكاً.

أرسى الملك عبد الله وبصورة رسمية طريقة توارث العرش، والتي يبدو أنها حظيت بقبول الأعضاء البارزين في العائلة المالكة، والتي يمكن أن تساعد في جعل الملك من الجيل التالي من الامراء – وهو جيل تتراوح أعمار أفراده بين الخمسينيات والستينيات، والذي لديهم أبناء بارزون لعبوا دوراً رئيسياً في إدارة المملكة لعشرات السنين. وقد قام الملك عبد الله بإصلاحات بدفع مبالغ محدودة لأعضاء العائلة المالكة وامتيازاتهم، وتحسين النظام القضائي المدني بطريقة تحد من قدرتهم على استغلال رتبهم.

وعلى نطاق واسع، فإن النظام الملكي السعودي لم يتبع النماذج الغربية. فهو عائلة ممتدة من آلاف الأمراء حيث لم تكن الأقدمية أبداً بديلا عن الكفاءة ، وأن أسرة آل سعود قد تزاوجت الآن مع تقريباً كل مجموعة قبلية رئيسية وفرعية في المملكة.



تحدّي الثورات

إن حقيقة كون أن جميع الأعضاء البارزين في العائلة المالكة والمسؤولين السعوديين الأساسيين يعقدون اجتماعات عامة للاستماع إلى التماسات المظالم هو عامل رئيسي في كسب تأييد شعبي، وتعويض النقص في المملكة من حكومة تمثيلية رسمية. كذلك إنشاء مجلس شورى معيّن، ومجالس محلية، وعدد من الهيئات الاستشارية. وقد تم تعزيز هذه الهيئات وتوسيعها بصورة مطّردة خلال العقد الماضي، ويمكن أن توفر أساساً ما للتحول في نهاية المطاف إلى شيء أشبه ما يكون بملكية دستورية...

تحدي السكان المحافظين والقيادة الدينية

يحتاج الأجانب الى فهم كيف تختلف الديناميات السياسية والاجتماعية السعودية عن تلك التي لدى الدول الأخرى في الشرق الأوسط في حين يركّز المحللون الغربيون غالباً على حقيقة أن لدى المملكة السعودية مناصرين أقوياء للإصلاح، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتغيير الاجتماعي، وهذا النمط من الحكم يواجه تحدياً أكثر خطورة من حقيقة أن الكثير من المواطنين السعوديين ورجال الدين ملتزمون بعمق بنموذج متزّمت من الإسلام..

ما يزيد على نصف قرن من الزمان، كان للحكومات السعودية المتعاقبة صراع مع التوترات بين العرف الديني والاجتماعي والحاجة إلى التغيير. إن الالتزام الشعبي بالقيم الإسلامية المحافظة قد تطورت بشكل مطرد، ولكن نظام الحكم في السعودية يجب أن يتحرك ببطء وحذر، يجب عليه أن يبرهن باستمرار شرعيته الدينية والتزامه بالإسلام، وأن كل إصلاح ينتج سلسلة لا مفر منها من من التحديات والمقاومة.

لقب الملك (خادم الحرمين الشريفين) ليس لقباً شرفياً أجوفاً، بل هو الأساس الذي تقوم عليه الشرعية الشعبية للنظام، وأكثر أهمية على هذا النحو من الإصلاح السياسي. نجاح الحكومة السعودية في دعم وتكريم الإسلام، في دعم التدفق العالمي للحجاج إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة ، وتكريم القرآن هو في غاية الأهمية لشرعيتها الشعبية.

هناك استثناءات هامة بالنسبة للنزعة المحافظة داخل مؤسسة رجال الدين، وأن الأعضاء البارزين في آل الشيخ ـ المتحدّرين من محمد عبد الوهاب ـ كانوا أصواتاً هامة في تحديث المملكة السعودية. ومع ذلك، فإن العديد من رجال الدين، ومعظم العناصر الأكثر تقليدية من السكان، تعارض التغيير الاجتماعي عندما يبدو أنه متصادم مع الممارسات التقليدية الدينية والاجتماعية. المجتمع السعودي مدفوع بالقيم والمطالب الداخلية التي هي مختلفة جداً عن تلك العلمانية الغربية، وبطرق كثيرة، نخبة تحديث تواجه مشاكل في التعامل مع سكان المحافظة.

ولذلك بعض المزايا لتحقيق الاستقرار في المملكة. التيار الديني العام المحافظ في السعودية ليس التطرف، ولكن له أثر استقرار في التعامل مع موجة التغيير التي تحدث في بقية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونفس المحافظة الدينية السعودية التي تعني أن الحكومة السعودية يجب أن تكون حذرة في إجراء إصلاحات أيضا تحد من احتمال موجات مفاجئة من المطالب الشعبية بالاصلاح العلماني كالتي ظهرت في مصر وتونس. وهناك العديد من أفراد النخبة في السعودية لا يزالون يدفعون بالإصلاح الى الأمام، ولكن هناك اشارات قليلة تفيد بأن المحافظة الشعبية السعودية ستتبدّل بصورة فجائية الى دعوات واسعة لإقامة مجتمع أو نظام حكم أكثر علمانية.

الاقتصاد، والانفاق الحكومي ونوعية إدارة الحكم

الحكومة لا تواجه تحديات مستمرة في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الإصلاح ومكافحة الإرهاب مع الحاجة إلى إظهار الحرص الشديد في الحفاظ على شرعيتها الدينية. مع ذلك، فإنها كانت قادرة على الحد بشكل كبير من التحدي من خلال الاستثمار بشكل فعال في التنمية وفي تلبية التوقعات والاحتياجات الشعبية.

ومن السهل جداً التركيز على السياسة وتجاهل نوعية الحكم. وتبقى الحقيقة، مع ذلك، أن الطريقة التي تنفق بها الدولة مالها هي على الأقل تدبير حاسم لـ (شرعيتها) كما سياستها. وقد عكست الميزانية السعودية الخطط الخمسية على الدوام حقيقة أن القادة السعوديين لا يتحدثون ببساطة حول الإصلاح والتقدم، لقد قاموا بنفقات هائلة على كل جانب من الجوانب الحرجة من الرعاية الاجتماعية.

التعامل مع التطرف والإرهاب العنفي: الشرعية ومحاربة التطرف

الإرهاب والتطرف والعنف لا تزال تشكّل تحديات على مستوى منخفض لاستقرار السعودية. هذا التحدي هو، نادراً، جديد. وقد تواصل منذ الصراع بين ابن سعود والفصائل المتطرفة في القوات القبلية أو الإخوان الذي بدأ في العشرينات من القرن الماضي، وأخذ شكلاً جديداً منذ عام ١٩٧٩. وهي السنة التي شهدت انتفاضة من قبل جماعة أصولية متطرفة صغيرة إستولت على المسجد الحرام في مكة المكرمة ما دفع بالحكومة الى استيعاب المحافظين المتدينين على حساب السماح لنظام التعليم ورجال الدين بأن يصبحوا بإطراد أكثر محافظة.

تم تغيير هذا الوضع من خلال مزيج من صعود تنظيم القاعدة في أعقاب حرب الخليج الأولى، وصدمة ١١/٩، وموجة الهجمات الداخلية من قبل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية التي بدأت في عام ٢٠٠٣. وقد استجاب الملك عبدالله والحكومة السعودية ببذل جهود كبيرة لإصلاح أو للحد من العناصر الأكثر محافظة وراديكالية من رجال الدين التي تموّلها الدولة. إنهم يقومون بإصلاح، بوتيرة بطيئة، نظام التعليم – وتيرة الإصلاح تمليها إلى حد كبير الحاجة إلى كسب تأييد رجال الدين والناس، وقد ركّزوا على خلق فرص عمل للقضاء على جاذبية التطرف.

وقد أنشأت الحكومة السعودية أيضاً واحداً من أكثر المزج فعالية من الأمن الداخلي وقوات مكافحة الارهاب في العالم النامي. فقد أعادت هيكلة العناصر الر ئيسية للقوات المسلّحة النظامية والحرس الوطني، وزادت بشكل كبير في عديد قوى الامن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية فضلاً عن التدريب والمعدات. هذا يفسر لماذا الكثير من هذه القوات يمكن ان تدفع القاعدة في شبه الجزيرة العربية الى خارج المملكة، وإرغامها على الذهاب الى اليمن. كما أنه يساعد على تفسير لماذا أن وزارة الدفاع، وكذلك التقارير السنوية لوزارة الخارجية حول الارهاب، تمجّد الآن باستمرار في تقدم السعودية وتعاونها في التعامل مع القاعدة وعلى نطاق أوسع مع تهديد الإرهاب.

بعض التحديات سياسية، بما يستوجب تحرّكاً نحو الإنتخابات وإجراء إصلاحات في النهج السعودي وصولاً الى سيادة القانون، ولكن الأمراء يسيرون نحو الخلف

وعلاوة على ذلك ، فإن النظام السعودي يعتمد على الإحتواء أكثر من القمع. المملكة لديها نظام عدالة مختلف جداً. إنه يتحدّث ببطء وأن كلا من المحاكم السعودية والممارسات الأمنية الداخلية قد تكون قمعية ولا تزال لديها العديد من المشاكل. ومع ذلك، فإن تقرير وزارة الخارجية السنوي حول حقوق الإنسان هو أكثر ملاءمة للمملكة السعودية من تقييماتها للعديد من البلدان الأخرى النامية.

تسعى السعودية لإدماج إصلاحيين معتدلين ومعارضين في النظام، بدلا من مجرد إسكات أو قمع هؤلاء. قد يتعقب نشطاء القاعدة، لكن لديها برامج رائدة في إعادة تثقيف وتأهيل الشباب المتطرّفين في الشرق الأوسط. كما أنشأت الحكومة السعودية أيضا نظاماً لأخذ الشباب الذين شاركوا في القاعدة في جزيرة العرب أو غيرها من الجماعات المتطرفة، وتأهيلهم تعليمياً، والعمل مع أسرهم، ومنحهم وظائف ومساعدتهم على الزواج. هذا الجهد في إعادة الإدماج يبنى على تاريخ طويل من الاحتواء بدلاً من القمع، وأصبحت نموذجا للجهود الرامية إلى الحد من نمو التطرف في الدول العربية الأخرى.

حدود التهديدات الخارجية

تواجه السعودي أيضاً تهديدات خارجية، بالإضافة إلى تأثير امتداد موجة من الاضطرابات السياسية في جميع أنحاء المنطقة. هذه التهديدات هي الآن طفيفة نسبيا بسبب السياسة الحالية في كل بلد، والقوة العسكرية السعودية، والقدرة المشتركة للقوات الولايات المتحدة والسعودية للتعامل مع أي تهديد عسكري للمملكة. ومع ذلك ، فإنها تشمل ما يلي:

• إيران: مزيج من التهديدات النووية والصاروخية التقليدية وغير المتماثلة من إيران، بالإضافة إلى عمل سياسي سري محتمل والجهود التي تبذلها قوات القدس في المملكة السعودية والبحرين واليمن.

• العراق: مستقبل العراق غير مؤكد والتهديد المحتمل لتقارب عراقي مع إيران، إضافة إلى الدعم العراقي للشيعة في البحرين والسعودية.

• "المحور الشيعي": التحالفات المعادية المحتملة من إيران والعراق وسوريا، والعناصر الشيعية في لبنان.

• الكويت: تصاعد التوتر داخل العائلة المالكة، وبين العائلة المالكة والمجلس، والسياسة الاسلامية والخدمية في مجلس الأمة والتوترات بين السنة والشيعة.

• البحرين: التوتر الحاد والصراع الأهلي بين المهيمنين السنة في البحرين والغالبية العظمى من الشيعة. يقترن هذا بالتدخل الإيراني والذي تسبب بالفعل فى إرسال السعودية وغيرها لقوات من دول مجلس التعاون الخليجي البحرين. وسوف تبقى تحدياً أمنياً بالنسبة للسعودية – وكذلك للولايات المتحدة، حيث الأسطول الخامس في البحرين.

• الأردن وسلطنة عمان: تأثير الموجة الحالية من الاضطرابات السياسية ومخاطر نشأة نظام أقل ودية.

• قطر: استمرار التنافس والتوتر بين العائلات المالكة، دعم قطر لقناة الجزيرة، والنزاعات الحدودية المنبعثة حديثاً بين السعودية وقطر الإمارات العربية المتحدة.


تحدّي الإصلاح الداخلي

• اليمن: انهيار محتمل للنظام الحالي، وطريقة الحكم بصورة إجمالية، ووحدة الدولة الفاشلة التي أصبحت مكتظة بالسكان على حدود السعودية. يمكن أن تعطي الاضطرابات السياسية القاعدة في جزيرة العرب ملاذا عمليا في اليمن، وقد ترغم السعودية على إقامة دفاعات حدودية متطوّرة وحواجز، وكذلك تقييد حاد على العمالة اليمنية في السعودية.

• الصومال والبحر الأحمر: تهديد خطوط السعودية للاتصالات والنقل البحري للبترول من القرصنة، وعدم الاستقرار السياسي والصراع المدني، والحركات الإسلامية المتطرفة.

في الواقع، عاشت السعودية بالفعل مع هذه المشاكل في شكل ما لا يقل عن ثلاثين عاما. معظم هذه المشاكل من المحتمل جداً أن يتخذ شكلاً خطيراً. ويمكن لمزيج من قوات الولايات المتحدة والسعودية ردع والدفاع ضد إيران، والسعودية لديها خطط يمكن أن تحصّن بفعالية الحدود اليمنية. لا يمكن لأحد استبعاد احتمال تفجر واندلاع اشتباكات محدودة ومواجهات. وليس هناك احتمال وقوع صراع كبير، خصوصا واحداً يمكنه خلق أي خطر أو ضرر كبير للسعودية.

وقد عرضت الولايات المتحدة بالفعل على السعودية وجميع دول الخليج الصديقة ما وصفته وزيرة الخارجية الاميركية (الردع الإقليمي الموسّع). وسيتألف من دفاع صاروخي متقدم مثل إس إم -٣، وتوفير ثاد، إذا لزم الأمر، وقد سبق إن قامت بترتيبات لتوفير الإنذار بالأقمار الصناعية لإطلاق الصواريخ والهجمات. مركز العمليات الجوية التي أقامته السعودية والولايات المتحدة خلال حرب الخليج الأولى لا يزال يدار من قبل القوات السعودية ويسمح للمملكة بالقيام بعمليات جوية متكاملة مع مركز الولايات المتحدة في قطر.

- أعلنت الولايات المتحدة عن مجموعة كبيرة جديدة من مبيعات الأسلحة لتعزيز الشراكة مع السعودية، وتفيد التقارير الأخيرة بأن السعودية تعتزم توسيع هذه الجهود. وليست كل البرامج التي تجري مناقشتها حاليا قد أعلن عنها رسمياً.

خلاصة الأمر: من غير المرجّح أن السعودية سوف تواجه بدرجة أقل بكثير من مزيج من التهديدات التي تشمل مجموعة من الأحداث التي سوف تخلق ما يكفي من الإضطرابات السياسية في الدول العربية المختلفة لتشكلاً تحدياً دبلوماسياً مستمراً للسعودية، وخلق مشاكل جديدة لعملية السلام العربي - الإسرائيلي، وتعزيز القاعدة والعناصر المتطرفة الأخرى خارج السعودية. ومع ذلك، فإن هذه التطورات، من المرجّح أن تشكّل تحدياً محدوداً للمنطقة بأسرها والولايات المتحدة.

الخلاصة: مستقبل الاستقرار السعودي

بدأت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عملية التغيير السياسي والاضطرابات التي سوف تستغرق سنوات، والتي قد تؤدي إلى زعزعة بعض الدول لعقد من الزمن أو أكثر في أسوأ الحالات. هناك خطر ملموس سوف يؤثر على السعودية في المدى القصير.

وفي الوقت نفسه، هناك أسباب للإعتقاد بأن السعودية سوف تبقى مستقرة وذلك عائد الى الإستمرار في طريق الإصلاح السلمي والتغيير.

برامج السعودية الجديدة المساعدة في ضمان الاستقرار الداخلي سيكون لها تأثير كبير على المدى القريب على الميزانية السعودية، ولكن من المهم أن نلاحظ أنها ستدعم أيضا العديد من البرامج في الخطة الخمسية التاسعة التي أعلن عنها قبل الأزمة التي بدأت في المنطقة. وستكون تلك على الأقل الخطة الخمسية الرابعة التي تتناول هذه القضايا، وأن معظم هذا الانفاق سوف يساعد على زخم التنمية والإصلاح بدلا من تحويل الموارد بعيدا عن احتياجات المملكة.

وتشير التقديرات الحالية إلى أن تكلفتها ستوزّع على مدى سنوات. إن قدرة السعودية في المدى القريب للحفاظ وتوسيع الطاقة الانتاجية للنفط لا مجال فيها لشك في أي تقديرات وزارة الطاقة أو الاستخبارات. وإذا كان متوسط أسعار النفط يصل عند أو فوق ٧٠ – ٨٠ $ للبرميل والتي تصفه السعودية بأنه "سعر عادل" للنفط، فيبدو من المرجح أن الطلب على الصادرات السعودية وأسعار النفط سيسمحان للسعودية بتحقيق فائض في الميزانية.

أما بالنسبة لتهديدات الأمن الداخلي، فإن السعودية حسّنت من قدراتها على مكافحة الإرهاب الى الحد الذي أرغمت القاعدة في الجزيرة العربية على نقل عملياتها الى اليمن، بينما تفادت فخ الاعتماد على القمع بدلاً من الاحتواء وإعادة الإدماج. أرامكو السعودية وسابك هما بعض من الصناعات البترولية الأكثر كفاءة في منطقة الشرق الأوسط، وأن تظافر دورات من المداخيل النفطية العالية والأنظمة الحكومية لمواجهة التقلبات الاقتصادية الدورية قد أعطت المملكة الموارد للاستثمار في كل من الإستقرار والتنمية.

وقد اعترفت الولايات المتحدة بالفعل بذلك عن طريق إرسال وزير دفاعها ومستشارها للأمن القومي الى السعودية في مسعى للتعامل مع التوترات بشأن سقوط الرئيس مبارك والتباينات في المقاربات للأزمات الأخرى في المنطقة. تناولت الزيارات نفسها المصالح المشتركة في التعامل مع ايران، وعدم الاستقرار في اليمن، والأزمة في البحرين، والآثار المترتبة على انسحاب القوات الامريكية من العراق، والحاجة إلى تعزيز القوات السعودية وقوات جنوب الخليج. السعودية والولايات المتحدة نادراً ما كانت لهما نفس الثقافة والنظام السياسي، ولكن الأحداث الأخيرة جعلت من الواضح كونهما يتقاسمان مصالح استراتيجية حيوية والحاجة إلى تعزيز الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد.

أما التأثير العام للأحداث الجارية على الاقتصاد السعودي، فقد تكون النتيجة النهائية أن هذه هي نافذة رئيسية لفرصة أمام المستثمرين السعوديين والأجانب، بدلاً من أن يكون وقتاً لمخاطرة إضافية. السعودية ستكون حساسة جدا إزاء ما إذا كانت الشركات ستحافظ أو لا تحافظ على خططها الاستثمارية والاستفادة من الفرص على مدى السنوات القليلة المقبلة.



المكفراتية مفتو الكراهية: ابن باز، ابن عثيمين، الفوزان، ابن جبرين، آل الشيخ، البرّاك

الـوهـابـيّـة: مـذهـب الـكـراهـيـة

الجزء الأول

سعد الشريف

في الرؤية الكونية للمذهب الوهابي ما يلفت بوضوح الى نزعة رسولية شديدة الضراوة بدأت بالمؤسس وانتقلت الى الأجيال المتناسلة من مدرسته. ليس تنزيه الذات الإيمانية وحده العنصر المحرّض على الإعلاء من شأن المعتقد الوهابي في مقابل المعتقدات الأخرى، ولا هو وحده الدافع الأوحد للإحساس بالتفوق على الآخر، بل ثمة عناصر متشابكة ومتظافرة تجعل من مؤسس المدرسة الوهابية ومن التحق به وناصر دعوته ظاهرة بترية وحركة تمرّد داخل المجال العقدي الإسلامي، على أرضية شعور متخيَل بامتلاك الحقيقة المطلقة، والتي تشكّل ابتداءً إطاراً عصبوياً لنشوء جماعة ما، إذ لا يمكن للأفراد الإنتظام في إطار جمعي مالم تتوفر عناصر ربط من نوع (أيديولوجية، مصلحة، عرق، خطر..)، ثم ما تلبث أن ترسم الجماعة لنفسها استراتيجية لتجسيد نفسها مادياً على الأرض، ثم السعي لجهة تحويل الرؤية الكونية الى واقع، أي الانتقال من الايديولوجية الى الاستراتيجية.

يصوغ الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العنقري، قاضي المجمعة الأسبق والمشرف على مجموعة (الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية)، الرؤية الكونية الوهابية بطريقة لافتة، بقوله بأنه بعد وفاة الشيخ إبن تيمية وتلامذته وأتباعهم (إنتقضت عرى الإسلام، وعُبِدَت الكواكب والنجوم، وعُظِّمت القبور، وبُنيت عليها المساجد، وعُبدت تلك الضرائح والمشاهد، واعتمد عليها في المهمات، دون الصمد الواحد..). تلك هي الرؤية الكونية الوهابية، ثم ينتقل للحديث عن الاستراتيجية بما نصّه: (فبعث ـ أي الله سبحانه وتعالى ـ في القرن الثاني عشر، عند من خبر الأمور وسبر، ووقف على ما قرره أهل العلم والأثر، الآية الباهرة، والمحجّة الظاهرة، شيخ الإسلام والمسلمين، المعدود من أكابر السلف الماضين، والمجدد لما درس من أصول الملّة والدين، السلفي الأول، وإن تأخر زمنه عند من خبر وتأمل، بحر العلوم، أوحد المجتهدين، الشيخ: محجمد بن عبد الوهاب..)[1].

حين نسبر عميقاً تلك المعادلة العقدية الوهابية، نجد أنفسنا أمام حزم متوالية من النصوص الأيديولوجية، المكرورة في محاولة، كما يبدو، لتأكيد الموقف العقدي التنزيهي. في التفاصيل، ثمة اضطراب ظاهري في الرؤية الوهابية حول تكفير الآخر، بدأت من مؤسس المدرسة نفسها، أي الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وانتقلت عبر سلالته وأتباعه وأهل دعوته. يرصد كلٌ من حمادي الرّديسي وأسماء نويرة شكل المنعرجات الحادة في خطاب التكفير لدى الشيخ محمد بن عبد الوهاب بما نصّه:

(ففي العديد من المرات ينكر ـ أي إبن عبد الوهاب ـ أنه جاء بالتكفير والقتال وأنه يسب الصالحين أو أمر بإحراق دلائل الخيرات، مدّعياً

أن نسبة التكفير "كذب وبهتان" لا تصدر من "عقل عاقل". ولكنّه يعترف بأشياء نسبت إليه منها "أنا أكفّر من عرف دين الرسول، ثم ـ بعد ما عرفه ـ سبّه ونهى الناس عنه وعادى من فعله. فهذا الذي أكفّره. وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك". فإن كان المسلمون على دين محمد، فأين الإشكال؟ يقرّ ابن عبد الوهاب في (كشف الشبهات) أن "من عرف التوحيد ولم يعمل به فهو كافر معاند كفرعون وإبليس.. فإن عمل بالتوحيد عملاً ظاهراً وهو لا يفهمه ولا يعتقده بقلبه فهو منافق، وهو أشرّ من الكافر الخالص". وفي رسالة الى المطاوعة يحثّهم فيها على التكفير يقول "فما بالكم لم تفشوه في الناس، وتبيّنوا لهم أن هذا كفر بالله مخرج عن الإسلام"؟ وفي ردّه على ابن سحيم، الذي لقّبه ابن عبد الوهاب بـ "عدو الله" وبجاهل "من أجهل الناس"، يقول "أنت تظن أن من صلّى وادّعى أنه مسلم لا يكفّر". وفي رسالة لأهل الرياض يقول "كلهم كفّار مرتدّون عن الإسلام" ويذكر في أكثر من مرة أن أصحاب الرسول أجمعوا على "قتلهم وتحريقهم إلا ابن العباس في التحريق فقال: يقتلون بالسيف". وأوضح ما كتبه في رسالة إلى مطاوع حيث يعترف بنفسه على نفسه:"أعلم أني عرفت بأربع مسائل. الأولى، بيان التوحيد مع أنه لم يطرق آذان أكثر الناس. الثانية، بيان الشرك، ولم كان في كلام من ينتسب إلى العلم.. الثالثة: تكفير من بان له التوحيد هو دين الله ورسوله، ثم أبغضه ونفّر الناس منه..والرابعة، الأمر بقتال هؤلاء خاصّة حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله. فلما اشتهر عني هؤلاء الأربع، صدّقني من يدعي أنه من العلماء في جميع البلدان، في التوحيد، وفي نفي الشرك وردوا عليَّ التكفير والقتال)[٢].

هذا الصورة الكثيفة للغاية التي خلص إليها الرديسي ونويرة، تمثّل عنصر التحريض لبحث واسع النطاق في النصوص الوهابية ذات الطبيعة التحريضية، أي التي تشتمل على مخزون هائل ومضغوط من الكراهية الدينية إزاء الآخر، ما يدفع الى تقصّي ما ورد في كتب ورسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب، وكذلك المتحدّرين من مدرسته، في التكفير والكراهية الدينية.

التكفير: خفي وجلي

في الصورة الأولى، قد لا يعتنق الشيخ ابن عبد الوهاب موقفاً تكفيرياً ضد (الأعيان)، بحسب زعمه، ولكن ما نلبث نجد أنفسنا أمام ماورائية مثيرة، حين يضع معايير صارمة وبالغة التقييد لـ (الإيمان) بما يجعله ضيقاً حرجاً، ينطبق حصرياً عليه وأتباعه دون سواهم، فيصبح ماعداهم خارج نطاق الإيمان، بل واقعون بلا مناص في دائرة الكفر.

ففي رسالة له جاء (ولا أكفر أحداً من المسلمين بذنب، ولا أخرجه من دائرة الإسلام..)[٣]. وقد يعني (الذنب) الذي لا يخرج من وجهة نظره المرء من دائرة الإيمان أو ملة الإسلام. ولكن الأمر هنا ليس على نحو التسامح، إذ المنطلق في التكفير يبدأ من النقطة الفاصلة ليس بين الإيمان وعدم الإيمان بالله، بل بالطريقة التي يتم الإيمان بها. ففي رسالة يرد فيها على رسالة بعث بها إليه محمد بن عبّاد مطوع ترمداء، وصف فيها الشيخ ابن عبد الوهاب علماء سدير (..إن هؤلاء ماعرفوا التوحيد، وإنهم منكرون دين الإسلام..)[٤].

لا يجد الشيخ إبن عبد الوهاب غضاضة في الإذعان لما لحق به من إتهامات، هي تمثّل خصائص لازمة لخطه العقدي، ففي رسالة يقول فيها ما نصّه (أعلم أني عرفت بأربع مسائل، الأولى: بيان التوحيد مع أنه لم يطرق آذان أكثر الناس. الثانية: بيان الشرك ولو كان في كلام من ينتسب إلى العلم (وفي نسخة إلى علم)، أو عبادة من دعوة غير الله، أو قصده بشيء من العبادة..الثالثة: تكفير من بان له أن التوحيد هو دين اله ورسوله ثم أبغضه ونفر الناس عنه..الرابعة: الأمر بقتال هؤلاء خاصة حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله)[٥].

وفيما ينفي ابن عبد الوهاب عن نفسه تهمة التكفير، يعود مرة أخرى في مكان آخر ويصدر حكماً عاماً بتكفير أهل البوادي بقوله:

(من المعلوم عند الخاص والعام ما عليه البوادي أو أكثرهم، فإن كابر معاندهم لم يقدر على أن يقول أن عنزة وآل ظفير وأمثالهم مثلهم مشاهيرهم والأتباع إنهم مقرّون بالبعث ولا يشكّون فيه، ولا يقدر أن يقول إنهم يقولون إن كتاب الله عند الحضر وأنهم عانقوه ومتّبعون ما أحدث آباؤهم مما يسمونه الحق ويفضلونه على شريعة الله..)[٦].

ثم يصعّد لهجة التكفير بقوله (..فإن كان للوضوء ثمانية نواقض ففيهم ـ أي في أهل البوادي ـ من نواقض الإسلام أكثر من المائة ناقض..)[٧].

المثير في رد إبن عبد الوهاب تهمة التكفير عن نفسه أنه هو الآخر ينطوي على تكفير، لأن عدم إقرار البوادي بأنهم على الكفر بعد أن أتوا بنواقض الإسلام، يستلزم تكفيرهم، بناء على قاعدة (من لم يكفّر كافراً فهو كافر)، كقوله:

رد إبن عبد الوهاب تهمة التكفير ينطوي على تكفير، لأن عدم إقرار الكفر يستلزم التكفير بناء على قاعدة (من لم يكفّر كافراً فهو كافر)

(وأن البوادي يفعلون من النواقض مع علمهم أن دين الرسول عند الحضر، وجحدوا كفرهم وأنتم تذكرون أن من ردّ شيئاً مما جاء به الرسول بعد معرفته أنه كافر. فإذا كان المويس وابن اسماعيل والعديلي وابن عباد وجميع أتباعهم كلهم على هذا فقد صرّحتم غاية التصريح أنهم كفّار مرتدّون، وإن إدعى مدع أنهم يكفّرونهم أو ادعى أن جميع البادية لم يتحقق من أحد منهم من النواقض شيئاً أو إدعى أنهم لا يعرفون أن دين الرسول خلاف ماهم عليه فهذا كمن إدعى أن إبن سليمان وسعود وإبن دواس وأمثالهم عبّاد زهاد فقراء..)[٨].

ثمة لغة عقدية جازمة تضمر دلالات غاية في الخطورة، إلى جانب ما تنبىء عنه من نزعة وصائية وتنزيهية متعالية. يقول إبن عبد الوهاب (أقطع أن كفر من عبد قبة أبي طالب لا يبلغ عشر كفر المويس وأمثاله)[٩].

فمن أين جاء بهذا القطع، وهو أمر يرجع حكمه إلى الله؟

في مقابل اللهجة التكفيرية المتصاعدة والمفتوحة على الأعيان وأهل الزمان، أي أهل زمانه ومن سبقه، يعود إبن عبد الوهاب ويدفع عن نفسه تهمة التكفير. ففي رسالة وجّهها الى السويدي عالم من أهل العراق، ردّ فيها على ما يقوله الناس فيه، ومنها:

(ماذكرتم أني أكفّر جميع الناس إلا من اتبعني، وأزعم أن أنكحتهم

غير صحيحة. وياعجباً كيف يدخل هذا في عقل عاقل هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف أو مجنون، وكذلك قولهم إنه يقول لو أقدر أهدم قبة النبي صلى الله وسلم لهدمتها. وأما (دلائل الخيرات) فله سبب وذلك أن أشرت على من قبل نصيحتي من إخواني أن لا يصير في قلبه أجل من كتاب الله ويظن أن القراءة فيه أجلّ من قراءة القرآن..)[١٠].

وبصرف النظر عن كل المواقف الدفاعية للشيخ إبن عبد الوهاب، فقد بات معلوماً بل وشائعاً أن الدعوة إلى هدم قبة النبي صلى الله عليه وسلم لم تصدر سوى من أهل دعوة الشيخ إبن عبد الوهاب، وباتت معروفة، وقد جاء في كتاب ابراهيم بن سليمان الجبهان (تبديد الظلام وتنبيه النيام)، الذي أشرفت إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، برئاسة المفتي السابق الشيخ عبد العزيز إبن باز، على طباعته بإذن تحت رقم ٥/٤٤١١ بتاريخ ١١/٧/١٤٠٠هـ ما نصّه: (نحن لاننكر أن بقاء البنية على قبر الرسول صلى الله عليه وسلم مخالف لما أمر به الرسول)!!، ويضيف قائلاً: (وإن إدخال قبره في المسجد ـ أي المسجد النبوي ـ أشد إثماً واعظم مخالفة)، وينتهي للقول بأن (سكوت المسلمين على بقاء هذه البنية لايصيرها أمراً مشروعاً)١١. وقد سئل الشيخ محمد بن صالح العثيمين عن بقاء القبة النبوية فقال ما نصّه: (القبة عاد عسى الله يسهل هدمها)، بحسب ما جاء في مقطع مشهور في اليوتيوب.

القول بأن كفر أهل زمان ابن عبد الوهاب وما قبله أشدّ من كفر من كانوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم تكرر كثيراً في أدبيات الوهابية

عوداً الى خطاب التكفير لدى الشيخ محمد بن عبد الوهاب، نجد أنفسنا تارة أمام رؤية تكفيرية مخفّفة كقوله: (وأما التكفير فأنا أكفّر من عرف دين الرسول ثم بعد ما عرفه سبّه ونهى الناس عنه وعادى من فعله فهذا هو الذي أكفّره وأكثر الأمة ولله الحمد ليسوا كذلك. وأما القتال فلم نقاتل أحداً إلى اليوم إلا دون النفس والحرمة وهم الذين أتونا في ديارنا ولا أبقوا ممكناً ولكن قد نقاتل بعضهم على سبيل المقابلة "وجزاء سيئة سيئة مثلها" وكذلك من جاهر بسبّ دين الرسول بعد ما عرفه)[١٢].

ثم ما تلبث أن تضطرب الرؤية، كما جاء في رسالة وجّهها إلى علماء الديار المقدّسة، حيث ينفي ابن عبد الوهاب عن نفسه تكفير البوادي بقوله: (أشاعوا عنّا من التكفير وأني أفتيت بكفر البوادي الذي ينكرون البعث والجنّة والنار وينكرون ميراث النساء مع علمهم أن كتاب الله عند الحضر، وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث بالذكر أنكروا)، ثم يقول، وهنا موضع تأمل: (فلما أفتيت بكفرهم مع أنهم أكثر الناس في أرضنا، إستنكر العوام ذلك، وخاصتهم الأعداء ممن يدّعي العلم..)[١٣]. ويضيف: (فلما أفتيت بكفر تبر البوادي من أهل القرى مع علمه بما أنزل الله وبما أجمع عليه العلماء كثرت الفتنة وصدق الناس بما قيل فينا من الأكاذيب والبهتان)[١٤].

من الواضح، أن الشيخ إبن عبد الوهاب لا يستند في رؤيته الى نصوص دينية موضع إجماع المسلمين عامة مثل (قولوا لا إله الا الله تفلحوا)، ولا روايات تاريخية مشهورة من تاريخ الإسلام المبكر، كرواية أسامة بن زيد الذي قتل إمرءًا فوبّخه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال له: أقتلته بعد أن قال لا إله إلا الله، وحين ردّ بأنه قالها عن غير يقين أو قالها وهو خائف، قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم موبّخاً: فهل شققت عن قلبه. في إشارة إلى أن خبايا النيّات موكولة إلى الله وحده. في المقابل، يتجاوز الشيخ ابن عبد الوهاب الحدود العامة المتّفق عليها في الإيمان والإسلام، ليضع شروطاً لم ترد لا في حديث ولا في سيرة المسلمين الأوائل، من قبيل تقسيم التوحيد الى ثلاثة أقسام: توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية وتوحيد الأسماء والصفات، فلم يخضع رسول الله صلى الله عليه وسلم أصحابه لإمتحان في التوحيد بالطريقة التي يرسمها إبن عبد الوهاب، ولم تكن القبائل تسأل عن الأنواع الثلاثة للتوحيد، بل كانت الفطرة دليلاً على الإيمان بالله وحده لا شريك، بل لم نجد في أي من مصنّفات العلماء الأوائل ولا حتى سجالاتهم الفكرية ما يشير الى وجود هذا التقسيم، بالرغم من أن موضوعات لاهوتية عدّة كانت حاضرة في نقاشات التيولوجيين المسلمين الأوائل.

الجدير بالذكر هنا، أن الشيخ إبن عبد الوهاب ذكر في رسالة وجّهها إلى عالم من أهل المدينة يقول له فيها (..فما اختلفنا في شيء من شرائع الاسلام من صلاة وزكاة وصوم وحج وغير ذلك، ولا في شيء من المحرمات..). فماهو مصدر الاختلاف إذن؟ يقول في مكان آخر: (أساس الأمر ورأسه ودعوة الرسل من أولهم إلى آخرهم الأمر بعبادة الله وحده لا شريك والنهي عن عبادة من سواه)[١٥]. فقد وضع شروطاً صارمة كيما يكتسب المرء صفة المسلم، فلا بد أن يؤمن بتوحيد الأولوهية (وأن الذي يدخل الرجل في الإسلام هو توحيد الألوهية) وليس توحيد الربوبية. ثم يقول: (وأن دين الاسلام اليوم من أغرب الأشياء أعني دين الاسلام الصرف الذي لا يمزج بالشرك والبدع)[١٦]. وخلص من هذا الإعداد الجدلي الى حقيقة صادمة: (واعلم أن المشركين في زماننا قد زادوا على الكفار في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بأنهم يدعون الأولياء والصالحين في الرخاء والشدة ويطلبون منهم تفريج الكرباء...)[١٧].

ولنا وقفة هنا مع كتاب (قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين)، لحفيد الشيخ إبن عبد الوهاب، عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، والذي اشتمل على نصوص مستفيضة تؤكّد على أن كفر زمان ما قبل جدّه وزمانه أشدّ من كفر الأولين. وقال:

(وقد وقع الأكثر من متأخري هذه الأمة في هذا الشرك.. علموا أن لا إله إلا الله تنفي الشرك الذي وقعوا فيه، وأنكروا التوحيد الذي دلت عليه، فصار أولئك المشركون أعلم بمعنى هذه الكلمة: "لا إله إلا الله" من أكثر متأخري هذه الأمة، لا سيما أهل العلم منهم الذين لهم دراية في بعض الأحكام وعلم الكلام، فجهلوا توحيد العبادة، فوقعوا في الشرك المنافي له وزينوه، وجهلوا توحيد الأسماء والصفات وأنكروه، فوقعوا في نفيه أيضا. وصنفوا فيه الكتب لاعتقادهم أن ذلك حق وهو باطل. وقد اشتدت غربة الإسلام حتى عاد المعروف منكرا، والمنكر معروفا، فنشأ على هذا الصغير، وهرم عليه الكبير، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ)[١٨].

في نص آخر يزيد الشيخ عبد الرحمن بن حسن على غيره بأن أرجع زمان الجاهلية الثانية الى ما بعد القرون الثلاثة الأولى حيث (عمّ الجهل بالتوحيد الذي هو أصل دين الإسلام..وصارت عبادة الأكثرين مشوبة بالشرك والبدع)، ليخلص للقول: (فكم ضل بسبب الجهل بمعناها ـ أي معنى لا إله إلا الله ـ من ضلّ وهم الأكثرون..)[١٩]. ويؤكّد هذه الخلاصة

بقوله:

(فهذا الذي ذكرناه هو حال الأكثرين من هذه الأمة بعد القرون الثلاثة، وسبب ذلك الجهل بمعناها واتباع الهوى، فيصرفه عن اتباع الحق، وما بعث الله به رسله من توحيده الذي شرعه لعباده ورضيه لهم..كحال أكثر من يقولها قديما وحديثا، ولكن في أواخر هذه الأمة أكثر.. فما أشبه ما وقع في آخر هذه الأمة بحال أهل الجاهلية من مشركي العرب وغيرهم. بل وقع ما هو أعظم من الشرك في الربوبية مما يطول عدّه)[٢٠].

القول بأن كفر أهل زمان ابن عبد الوهاب وما قبله أشدّ من كفر من كانوا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم تكرر كثيراً في أدبيات الوهابية. فقد ذكر محمد أحمد باشميل في كتابه (كيف نفهم التوحيد)، الصادر سنة ١٤٠٦هـ (أبو جهل وأبو لهب أكثر توحيدًا وأخلص إيمانًا به من هؤلاء المسلمين الذين يقولون لا إله إلا الله محمد رسول الله؟) ص ١٢. وجاء أيضاً في كتاب (فتح المجيد لشرح كتاب التوحيد)، تأليف عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، وتحقيق د. الوليد بن عبد الرحمن بن محمد آل فريّان، دار المؤيد، ٢٠٠٢ـ الطبعة الثامنة، (أن مشركي أهل هذه الأزمان، أجهل بالله وبتوحيده من مشركي العرب، ومن قبلهم) ص ٧٠.

ورغم أن إبن عبد الوهاب ينفي تكفير الأعيان، كما في الأسماء الواردة في رسالة لسليمان بن سحيم مثل ابن عربي وشمسان وأولاده وغيرهم ولكنه يعود بعد ذلك ويؤصّل لتكفيرهم بناء على رؤية عقدية معيارية. يقول في رسالة موجّهة لإبن سحيم يذكر فيها ما جاء في رسالة الأخير (فصار في أوراقه يقول: أما من قال لا إله إلا الله لا يُكفَّر، ومن أمّ القبلة لا يُكفَّر) ويرد عليه (فإذا ذكرنا لهم الآيات التي فيها كفره، وكفر أبيه، وكفر الطواغيت يقول نزلت في النصارى..)[٢١].

يتمسّك ظاهراً بدعوى عدم تكفير العموم، ولكن حين يضع معايير خاصة وضيّقة في عقيدة التوحيد، يكون أكثر الناس على خلاف معها، وبالتالي يصبحوا في ضوء تلك المعايير كفّاراً!. يقول في إحدى رسائله (ولا نكفّر إلا من بلغته دعوتنا للحق، ووضحت له المحجة، وقامت عليه الحجة، وأصرّ مستكبراً معانداً، كغالب من نقاتلهم اليوم..)[٢٢].

ما يثير الغرابة، أن معرفة الله وأداء الفرائض لا يجعل المرء مؤمناً ولا يعصم ذلك دمه. فعدم معرفة لا إله الا الله ترفع عصمة الدم

يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب ما نصّه: (أن الكثير من أهل هذه الأزمنة وقبلها، قد غرّهم من أنفسهم أمران: الأمر الثاني: أن الأكثر ظنوا أن انتسابهم الى الإسلام، ونطقهم للشهادتين، عاصم للدم والمال..)[٢٣]. بل ثمة نصوص واضحة لدى إبن عبد الوهاب، ترى في أمة المسلمين في زمانه بأنهم أشبه بالكفار الذين قاتلهم الرسول (ص) كونهم (يعرفون الله ويعظمونه ويحجّون ويعتمرون ويزعمون أنهم على دين إبراهيم الخيل وأنه يشهدون أنه لا يخلق ولا يرزق ولا يدبر الأمر الا الله وحده لا شريك لـه..)، فما المشكلة إذن؟ يقول أنهم (يدعون الصالحين مثل الملائكة وعيسى وعزير وغيرهم..)، الفارق أن (مشركي زماننا يدعون أناساً لا يوازون عيسى والملائكة..)[٢٤].

وفي رسالة له إشتملت على أحكام بالتكفير لأشخاص بعينهم بل وأهل زمانه، الذي اعتبر (ماهم عليه من دين الجاهلية)، ويخاطب الرجل المعني بالرسالة (فانظر يا رجل حالك وحال أهل هذا الزمان أخذوا دينهم عن آبائهم ودانوا بالعرف والعادة، وماجاز عند أهل الزمان والمكان دانوا به وما لا فلا..)[٢٥]. ولمزيد من التوضيح والايغال في خطاب التكفير يقول: (ولا يمكن في العالم إلا أنه تقف على كل مسمى منهما مثل الطاغوت أكاد (وفي الدرر السنيّة: تجد) سليمان والمويس وعريعر وأبا ذراع والشيطان رءوسهم، كذلك قف عند الأرباب منهم أكادهم (وفي الدرر السنية: تجدهم) العلماء والعباد كائناً من كان..). ثم يقول: (ومع هذا يقول لكم شيطانكم المويس..)[٢٦].

ثمة معادلة صعبة، وإلى حد ما مقفلة، يضعها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في قضية التوحيد، فهو في الوقت الذي يشترط الإيمان الكامل بالمواصفات التي رسمها لناحية درء القتال، يفترض في مكان آخر أن لا سبيل الى الإيمان بالتوحيد الخالص إلا تحت ظلال السيوف. في رسالة له، يشرط إبن عبد الوهاب رفع حكم التكفير في حال العمل بالتوحيد، ويقول: (إعملوا بالتوحيد ودين الرسول، ويرتفع حكم التكفير والقتال..)[٢٧]. وينفي إبن عبد الوهاب عن مشايخه معرفة معنى لا إله إلا الله (مامنهم رجل عرف ذلك)، ثم يضيف (فمن زعم من علماء العارض أنه عرف معنى لا إله إلا الله أو عرف معنى الإسلام قبل هذا الوقت، أو زعم عن مشايخه أن أحداً عرف ذلك فقد كذب وافترى ولبس على الناس ومدح نفسه بما ليس فيه)[٢٨].

ولنتأمل في هذا المقطع: (وقولكم إننا نكفر المسلمين كيف تفعلون كذا كيف تفعلون كذا، فإنا لم نكفر المسلمين بل ما كفّرنا إلا المشركين..)[٢٩]. بمعنى آخر، أن إبن عبد الوهاب لا يعتقد بوجود مسلمين في الأصل حتى يلام على تكفيرهم، بل هم مشركون ولذلك كفّرهم. يوضّح إبن عبد الوهاب ذلك في رسالة كتبها إلى أحمد بن ابراهيم مطوّع مرات من بلدان الوشم جاء فيه (أن التوحيد الذي ندعو إليه دين الله ورسوله، وأن الذي ننهى عنه في الحرمين والبصرة والحسا هو الشرك بالله..)[٣٠].

وفي لغة مباشرة وجازمة، لا يتردد في إبن عبد الوهاب في إصدار حكم تكفيري مطلق وهو يخاطب مساجليه: (إنكم تعرفون أن البادية قد كفروا بالكتاب كله، وتبرءوا من الدين كله واستهزءوا بالحضر الذين يصدقون بالبعث، وفضلوا حكم الطاغوت على شريعة الله واستهزءوا بها مع إقرارهم بأن محمداً رسول الله وأن كتاب الله عند الحضر لكن كذبوا وكفروا واستهزءوا عناداً). ثم يستنكر على من أنكر نقدهم: (ومع هذا تنكرون علينا كفرهم وتصرحون بأن من قال لا إله إلا الله لا يكفّر..)[٣١].

لا يكتفي بتكفير البدو، بل وكل من طاله حكم التكفير، بل يصبح الحكم ناجزاً ضد من يعترض تكفير من كفّره هو، وهذا ما يذكره في نواقض الإسلام، حيث يذكر في الناقض الثالث: (من لم يكفر المشركين أو شك في كفرهم، أو صحّح مذهبهم كفر إجماعاً)[٣٢]. وحتى ينفي عن نفسه الانفراد بموقف عقدي خطير كهذا، يتوسّل بخلاصة تاريخ التكفير في المجال الإسلامي ويقول: (ولو ذهبنا نعدد من كفره العلماء مع ادعائه الإسلام وافتوابردته وقتله لطال الكلام..)[٣٣].

في تكفير الأعيان أيضاً، يقول إبن عبد الوهاب في رسالة شديدة اللهجة لسليمان بن سحيم يقول فيها:

(وقبل الجواب نذكر لك أنك أنت وأباك مصرحون بالكفر والشرك والنفاق..وأنت إلى الآن أنت وأبوك لا تفهمون شهادة أن لا إله إلا الله أنا أشهد بهذا شهادة يسألني الله عنها يوم القيامة أنك لا تعرفها إلى الآن ولا أبوك، ونكشف لك هذا كشفاً لعلك تتوب إلى الله وتدخل في دين الإسلام..)[٣٤].

ويعتبر هذا النص الراديكالي كاشفاً عن نزعة رسولية غير مسبوقة، لما تنطوي عليه من تجاوز لمعايير الحكم بإسلام الأفراد، كيف والحال عكس ذلك تماماً حيث يجزم إبن عبد الوهاب بأنه يعلم حقيقة إيمان بن سحيم وأبيه، بما يتطلب سبراً وتفتيشاً للنيّات. ما يزيد الأمر تعقيداً

ودهشة، أن إبن عبد الوهاب يسرد أدلة على موقفه ويضع ذلك في سياق حكم عمومي، أو رؤية عقدية شاملة كقوله: (أن الناس قيما مضى عبدوا الطواغيت عبادة ملأت الأرض بهذا الذي تقرّ أنه من الشرك..)[٣٥]. وينطلق من العموم الى الخصوص، أي بما يجيز إصدار حكم بالتكفير على الأعيان بعد أن ثبتت على العموم يقول: (وأما أهل السنة فمذهبهم: أن المسلم لا يكفر إلا بالشرك، ونحن ما كفرنا الطواغيت وأتباعهم إلا بالشرك وأنت رجل من أجهل الناس تظن أن من صلى وادعى أنه مسلم لا يكفر..)[٣٦].

ثمة إشارة ضرورية هنا: أن الرؤية العقدية/ الكونية لدى الشيخ ابن عبد الوهاب تفضي الى حكم إجمالي يستوعب طوائف عديدة من الأمة، إن لم يكن الأغلبية فيها، وبالتالي فإن صدور حكم بتكفير الأعيان أو جماعات محدّدة أو حتى بلدات معيّنة يندرج في إطار الحكم الإجمالي. ففي رسالته لجماعة من أهل شقراء يقول لهم:

(أن مصداق قولي فيما ترونه فيمن ارتد من البلدان أولهن (ضرما) وآخرهن (حريملا) هم حصلوا سعة فيما يزعمون أو مازادوا إلا ضيقاً وخوفاً على ما هم قبل أن يرتدوا. وأنتم كذلك المعروف منكم إنكم ما تدينون للناقر وهم على عنفوان القوة في الجاهلية فيوم رزقكم الله دين الإسلام الصرف وكنتم على بصيرة في دينكم وضعف من عدوكم أذعنتموا له حتى أن يبغى منكم الخسر ما يشابه لجزية اليهود والنصارى..)[٣٧].

جاء العلماء من أتباع إبن عبد الوهاب وردّدوا الكلام نفسه من قبيل أن ليس العامة فحسب بل والعلماء أيضاً جهلوا معنى (لا إله الا الله) وهذا الجهل يعود الى أزمنة غابرة، فقد ذكر الشيخ عبد الرحمن بن حسن عن شيخ يدعى أحمد بن مشرف بأن ما يعلم عنه هو (صحة المعتقد في توحيد الأنبياء والمرسلين، الذي جهله أكثر الطوائف..) ، وأن الأشاعرة ـ الذين هم أكثر المسلمين السنّة اليوم ـ أخطأوا في ثلاث من أصول الدين، منها تأويل الصفات، كما أخذوا ـ بحسب قولهم ـ ببدعة عبد الله بن كلاب في كلام الرب تعالى وتقدّس، وأخطؤوا أيضاً في التوحيد، ولم يعرفوا من تفسير لا إله الا الله إلا أن معناها: القادر على الاختراع. ثم يقول الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ:

يتمسّك ابن عبد الوهاب ظاهراً بدعوى عدم تكفير العموم، ولكنه يضع معايير ضيّقة في التوحيد تخرج غالبية المسلمين من دائرة الاسلام

(فإذا كان العلماء في وقتنا هذا، وقبله، في كثر من الأمصار، ما يعرفون من معنى لا إله الا الله، إلا توحيد الربوبية، كمن كان قبلهم في عصر شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، وابن رجب، اغتروا بقول بعض العلماء، من المتكلّمين: إن معنى لا إله الا الله القادرة على الإختراع...)[٣٨].

وفي رسالة للشيخ عبد الرحمن بن حسن الى الإخوان والأعيان من أهل الأحساء: (ولا نعلم أحداً من علماء الأحساء صدع بهذا الدين، وعرفه، وعرّفه)[٣٩]. وبطبيعة الحال، فإن المقصود بالدين هو معنى لا إله إلا الله. الرؤية العقدية الوهابية التي تستبطن حكماً تتلخص في التالي: ان المسلمين الحاليين، كما الكفّار، مقرّون بالربوبية ولا يشهدون بالألوهية.

وقد سئل الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن عن عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وحقيقة ما يدعو إليه، فقدّم شرحاً مسهباً يشتمل على الرؤية العقدية الوهابية للعالم الاسلامي في زمانه، ويمكن اختصارها في أن المسلمين قد عادوا الى (الجاهلية) التي غزت كل الأقطار بما فيها بلاد الحرمين مكة والمدينة. وجاء على ذكر مصر فقال عنها:

(وأما بلاد مصر وصعيدها وفيومها وأعمالها، فقد جمعت من الأمور الشركية، والعبادات الوثنيّة، والدعاوى الفرعونية، ما لا يتسع له كتاب، ولا يدنو له خطاب، و لاسيما عند مشهد: أحمد البدوي، وأمثاله، من المعتقدين المعبودين، فقد جاوزوا بهم: ما ادعته الجاهلية، لآلهتهم، وجمهورهم: يرى من تدبير الربوبية، والتصريف في الكون، بالمشيئة، والقدرة العامة، ما لم ينقل مثله عن أحد من الفراعنة، والنماردة... وقد استباحوا عند تلك المشاهد، من المنكرات، والفواحش، والمفاسد، ما لا يمكن حصره، ولا يستطاع وصفه..)[٤٠].

وقال مثل ذلك وأكثر منه عن اليمن التاريخية، وبلاد الشام، والعراق وبلدان الجزيرة العربية قاطبة.

في الحكم عن مواكلة الشيعي والسلام عليه، والانبساط معه، وتقديمه في المجالس، أجاب الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ ما نصّه: (لا يجوز لأنه موالاة ومودة) واستدل بذلك (والله تعالى قد قطع الموالاة بين المسلمين والمشركين، بقوله: (لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء) ويقول في مكان آخر: (وأما مجرّد السلام على الرافضة، ومصاحبتهم ومعاشرتهم، مع اعتقاد كفرهم وضلالهم، فخطر عظيم، وذنب وخيم، يخاف على مرتكبه، من موت قلبه وانتكاسه..)[٤١]. وانسحب الحكم نفسه على طوائف عديدة داخل المجال الإسلامي، دع عنك أتباع الديانات الأخرى.

وللمرء أن يتخيّل كيف يكون الحكم على باقي بلاد المسلمين، حين تصبح البلاد النجدية (كما يصفها علماء الوهابية في زمن الشيخ محمد بن عبد الوهاب ومن بعده) بدار الهجرة بما تشتمل عليه من أحكام دينية.

في الفتاوى ذات المضمون العقدي ما يكشف عن خارطة أيديولوجية واسعة يتم فيها موضعة الفرق والطوائف والأفراد على أساس حدّي الإيمان والكفر. ففي فتوى رقم (١١٦٢١) لعضو هيئة كبار العلماء الأسبق الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين وموضوعها: حكم الشرع في الإخوان والصوفية والشيعة والأشعرية. ولنتأمل طويلاً في عبارة (حكم الشرع)، لأن في ذلك نزعة اقتلاعية وتنزيهية، تنطوي على احتكار تفسير النص الديني ونزع أي مشروعية للآخر ـ الديني. يقول السؤال: ما هو حكم الشرع في الإخوان، والصوفية، والشيعة، والأشعرية؟ لم يقم بن جبرين بتصحيح عبارة السائل، بل مضى في الإجابة بصورة مباشرة، وكأنه يقرّ بأن ما سيقوله هو حكم الشرع (والأمر ليس كذلك، بطبيعة الحال)، ولندقق في الإجابة:

(أما الإخوان المسلمون فإنهم من أهل الخير إذا كانوا على طريقة أهل السنة لا يدعون الأموات ولا يتركون العبادات ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ولو حصل من بعضهم شيء من النقص في الأعمال، وأما الصوفية المتأخرون فإنهم غلوا في الأولياء وأسقطوا

عنهم التكاليف وعبدوهم مع الله فهم بذلك مشركون مطيعون لغير الله في معصية الله، وأما الشيعة فهم الرافضة يدَّعون أنهم شيعة علي أي أحبابه ويدَّعون أنهم يوالون أهل البيت وقد كذبوا فهم يعادون زوجات النبي وعمه العباس وسائر أقاربه من بني هاشم الذين هم من أهل البيت، ويقصرون أهل البيت على علي وفاطمة وابنيهما وذريتهما ويسبون بقية الخلفاء ويطعنون في القرآن ويدعون غير الله، وقد كفروا بذلك، وأما الأشعرية فيدعون أنهم على عقيدة أبي الحسن الأشعري مع أن الأشعري رحمه الله قد تاب من هذه العقيدة والتزم معتقد أهل السنة وتابع الإمام أحمد وأتباعه الآن على مذهب الكُلابية وهم مُبتدعة ينكرون أكثر الصفات)[٤٢].

وقد جاء في جواب الشيخ إبن باز عن الصوفيين وحقيقتهم وعن كتب محي الدين بن عربي ما نصّه:

(الصوفية أقسام: وهم في الأغلب مبتدعة عندهم أوراد، وعبادات يأتون بها ليس عليها دليل شرعي، ومنهم ابن عربي، فإنه صوفي مبتدع ملحد، وهو المعروف محي الدين بن عربي، وهو صاحب أحداث الوجود، وله كتبٌ فيها شرٌ كثير، فنحذركم من أصحابه وأتباعه؛ لأنهم منحرفون عن الهدى، وليسوا بالمسلمين، وهكذا جميع الصوفية..)[٤٣].

لا يتطلب مضمون الفتاوى توضيحاً كثيراً، فلا تكاد طائفة من الطوائف المذكورة في الفتاوى من نالت دمغة الإسلام الكامل، وغير المشروط، بل تمّ توصيم الغالبية بأحكام الشرك والكفر والإبتداع. هل في ذلك ما يشير الى أمر ما؟ بالعودة الى أدبيات الوهابية القديمة والحديثة يظهر أن الطائفة النقيّة في عقيدتها والحائزة على جدارة المعرفة التوحيدية تقتصر على أتباع إبن عبد الوهاب وحده.

على سبيل المثال، في كتاب (مشاهير المجددين في الإسلام)، لمصنِّفه صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، وعضو اللجنة الدائمة للإفتاء والبحوث العلمية، طبع الإدارة العامة للبحوث والدعوة، الرياض، وقدّم له المفتي السابق للمملكة الشيخ عبد العزيز بن باز، والكتّاب عبارة عن ترجمة للشيخ إبن تيمية والشيخ إبن عبد الوهاب. لنتأمل في رد الفوزان على من قال بأن إبن تيمية أفتى بفتاوى تخالف فتاوى أئمة أهل السنة والجماعة، فقال مانصّه:

(وهذا من الكذب على شيخ الإسلام إبن تيمية فهو لم ينفرد بقول يخالف به الأئمة جميعا، سواء الأئمة الأربعة أو أئمة السلف الذين هم قبل الأربعة كما سبق بيانه فلم يقل قولاً إلا وله سلف فيه من الأئمة، وأهل السنة والجماعة..)، ثم يستدرك الفوزان لجهة إعادة تعريف وصف (أهل السنة والجماعة) ويقول ما نصّه:

(اللهم إلا أن يريد هذا القائل بأهل السنة والجماعة جماعة الأشاعرة والماتريدية – فهذا اصطلاح خاطئ؛ لأن المراد بأهل السنة والجماعة حقاً من كان على طريقة الرسول وأصحابه وهم الفرقة الناجية، وهذا الوصف لا ينطبق إلا على الصحابة والتابعين ومن سار على نهجهم واتبع طريقهم، والأشاعرة والماتريدية خالفوا الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة في كثير من المسائل الاعتقادية وأصول الدين فلم يستحقوا أن يلقبوا بأهل السنة والجماعة وهؤلاء لم يخالفهم شيخ الإسلام ابن تيمية وحده بل خالفهم عامة الأئمة والعلماء الذين ساروا على نهج السلف)[٤٤].

ويصف الفوزان أهل زمان الشيخ ابن عبد الوهاب بقوله: (لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه)، ثم يعقّب: (ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع، لا نجد من يغضب لله، ويغار حميّة للدين الحنيف، لا عالماً ولا متعلّماً ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً)[٤٥].

وفي رسالة منسوبة الى إثنين من أهل العلم ممن عاصرا الشيخ إبن عبد الوهاب، وهما محمد بن غيهب ومحمد بن عيدان إلى عبد الله محمد بن غيهب: (الباعث للكتاب إخبارك عن ديننا قبل أن يجيء هذا الشيخ لهذا القرن يدعوهم إلى الله وينصح لهم ويأمرهم وينهاهم، حتى أطلع الله به شموس الوحي وأظهر به الدين وفرق به أهل الباطل..). وفي واحدة من النصوص المثيرة للجدل والتي تنطوي على الرؤية العقدية الإجمالية للوهابية إزاء المسلم الآخر، ولكن هذه المرة على لسان شخصين يفترض ابن عبد الوهاب أنهم من التائبين أو الذين جددوا إسلامهم بناء على ما جاء به هو، جاء في الرسالة ما نصه:

(فديننا قبل هذا الشيخ المجدد لم يبق منه إلا الدعوى والإسم فوقعنا في الشرك فقد ذبحنا للشياطين ودعونا الصالحين ونأتي الكهان ولا نفرق بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان ولابين توحيد الربوبية الذي أقر به مشركو العرب وتوحيد الألوهية الذي دعت إليه الرسل، ولا نفرق بين السنة والبدعة فنجتمع لليلة النصف من شعبان لصلاتها الباطلة التي لم ينزل بها من سلطان ونضيع الفريضة، ونقدم قبل الصلاة الوسطى – صلاة العصر – من الهذيان ما يفوتها عن وقت الاختيار إلى وقت الضرورة..

هذا وأضعافه من البدع لم ينهنا عنه علماؤنا بل أقرونا عليه وفعلوه معنا فلا يأمرون بمعروف ولا ينهون عن منكر ولا ينصحون جاهلاً ولا يهدون ضالاً والكلام من جهتهم طويل عصمنا الله وإياك من الاقتداء بهم واتباع طريقتهم فكن منهم على حذر إلا القليل منهم. يكفيك عن التطويل أن الشرك بالله يخطب به على منابرهم ومن ذلك قول ابن الكهمري: اللهم صل على سيدنا ولينا ملجأنا منجانا معاذنا ملاذنا. وكذلك تعطيل الصفات في الطيبي فيشهد أن الله لا جسم ولا عرض ولا قوة. فقبل هذا الشيخ لا تؤدى أركان الإسلام كالصلاة والزكاة فلم يكن في بلدنا من يزكي الخارج من الأرض حتى جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا)[٤٦].

ورغم أن الرسالة لم تثبت في مصادر أخرى محايدة، خصوصاً وأن فيها إقراراً مبالغاً فيه بضلال ما كان عليها كاتبا الرسالة، وسرداً تفصيلياً لممارسات تنبذها الوهابية، وكأن الرسالة كتبت بطلب يشتمل على براءة من اعتقاد سابق، بل هي توحي بالطريقة التي تميل إليها المدرسة الوهابية من أن كل ما عليه الآخر باطل محض، ولا سبيل إلى الخلاص منه إلا نبذه والاعتناق الفوري لعقيدة إبن عبد الوهاب.

ثمة تناقض خفي في العقيدة الوهابية، فهي في الوقت الذي تدعو الى نبذ التقليد وتعتبره صنواً للشرك بالله، تتمسّك برؤيتها العقدية وتعتبرها معيارية بل وإنقاذية، إذ بدونها تصبح عقيدة المرء باطلة، تؤول الى إحباط العمل. وكانت ثمة رؤية قديمة أسهب في عرضها مطوّلاً محمد صديق حسن القنوجي، المقرّب مدرسياً وعقدياً الى الحنبلية الوهابية، بقوله: (والمقلّد غير مطيع لله وللرسول، بل يطيع من يقلده من الأئمة والكبراء، بل هو مشاق بهذا لهما، حيث ترك إطاعة الله واتّباع الرسول، وأطاع غيرهما من غير حجة نيّرة وبرهان جلي)[٤٧]. وقال تحت عنوان فرعي (تقليد المذاهب من الشرك): (تأمل في مقلدة المذاهب كيف أقروا على أنفسهم بتقليد الأموات من العلماء والأولياء، واعترفوا بأن فهم الكتاب والسنة كان خاصاً بهم...)، وتساءل: فما ندري ما عذرهم عن ذلك غداً يوم الحساب والكتاب؟ وما ينجيهم من ذلك العذاب والعقاب؟ ثم

أورد أمراً لا صلة له بالتقليد كقوله: (وأهل زماننا اليوم، إذا جاءتهم شدّة تركوا الله، ودعوا فلاناً وفلاناً، واستغاثوا بهم في البر والبحر، فهم أخف شركاً وأيسر كفراً من أهل زماننا هذا)[٤٨].

التكفير.. سنّة وهابية ماضية!

لم تتوقف مفاعيل الرؤية الكونية الوهابية، ولم يتقرر سحب الحكم الإجمالي والعمومي على معتقدات المسلمين من التداول، وكأنما تبطن الصلاحية المفتوحة للرؤية الكونية الوهابية، أن الأخيرة إما أخفقت بعد قرنين من الحركة الدعوية السلمية والعنفية في تبديل معتقدات غالبية المسلمين المصنّفين بكونهم كفّاراً، أو مشركين، أو مبتدعة، أو أن للوهابية وظيفة أخرى ودوراً لا تعيش دون القيام به، وقد يكون (تكفير الآخر مبرر وجود للذات). كتب الشيخ صالح الفوزان في الباب الأول من (كتاب التوحيد) بعنوان: (الإنحراف في حياة البشرية ولمحة تاريخية عن الفكر والإلحاد والشرك والنفاق)، يقول: (فشا الجهل في القرون المتأخرة، ودخلها الدخيل من الديانات الأخرى، فعاد الشرك إلى كثير من هذه الأمة بسبب دعاة الضلال، وبسبب البناء على القبور..الخ)[٤٩].

الرؤية العقدية/ الكونية لدى الشيخ ابن عبد الوهاب تفضي الى حكم تكفير بالجملة بحيث يستوعب طوائف عديدة من الأمة، وتكفير الأعيان والعموم لا محالة

وفي الفصل الخامس يتحدث الفوزان عن الجاهلية، ويفرّق بين الجاهلية العامة والجاهلية الخاصة، وأن الجاهلية العامة انتهت بمبعث النبي صلى الله عليه وسلم، وهناك جاهلية خاصة (ببعض الدول وبعض البلدان وبعض الأشخاص وهذه لا تزال باقية). ثم يردّ بصورة غير مباشرة على سيد قطب في كتابه (جاهلية القرن العشرين)، ويقول ما نصّه: (وبهذا يتّضح خطأ من يعممون الجاهلية في هذا الزمان فيقولون: جاهلية هذا القرن وما شابه ذلك، والصواب أن يقال: جاهلية بعض أهل هذا القرن أو غالب أهل هذا القرن..)، وكأنه يلمح الى أن ثمة طائفة لم تقع في الجاهلية وهي الوهابية.

وأسهب الفوزان في الحديث عن ظاهرة البدع في حياة المسلمين، حتى لايكاد زمان ولا مصر ولا طائفة إلا كانت البدعة علامة بارزة في كل منها، ونقل عن ابن تيمية قوله: (أن عامة البدع المتعلّقة بالعلوم والعبادات إنما وقع في الأمة في أواخر الخلفاء الراشدين)؛ ثم صار الفوزان يعدّد البدع بحسب رؤيته العقدية بدءً من القدر والإرجاء والتشيع والاعتزال والجهمية والحرورية وتقاسمت بلاد الشام والعراق وخراسان هذه البدع، باستثناء المدينة المنورة التي لم تسلم هي الأخرى فقد (كان بها من هو مضمر لذلك). أما اليوم (فإن غالب الناس من المسلمين قلّدوا الكفار في عمل البدع والشركيات..)[٥٠].

وفي نسخة أخرى من الكتاب نفسه، أي (التوحيد) المخصّص للصف الأول من المرحلة الثانوية، والصادر عن وزارة التربية والتعليم المملكة العربية السعودية لسنة ١٤٢٤هـ وصف الأشاعرة والماتريدية بالشرك، وقال عن المشركين الأوائل: (فهؤلاء المشركون هم سلف الجهمية والمعتزلة والأشاعرة)[٥١].

يفّرق الشيخ محمد بن صالح العثيمين في كتابه: (القول المفيد على كتاب التوحيد) بين توحيد الربوبية وتوحيد العبودية، فالمسلمون، على حد قوله، مجمعون على القسم الأول، أما القسم الآخر أي توحيد العبودية فقد (كفر به وجحده أكثر الخلق، ومن أجل ذلك أرسل الله الرسل، وأنزل عليهم الكتب). المسلمون اليوم واقعون حسب الشيخ بن عثيمين ما وقع فيه الأقوام السالفة، حيث أنهم لم ينكروا وجود الرب (لكن ما أكثر المسلمين الواقعين في شرك العبادة!!) ولذلك يوصي بأن يتم التركيز (على هذا النوع من التوحيد حتى نخرج إليه هؤلاء المسلمين الذين يقولون بأنهم مسلمون، وهم مشركون، ولا يعلمون)، وفق هذه الرؤية العقدية المحدّدة، يخرج الشيخ العثيمين الغالبية الساحقة من المسلمين من مسمى أهل السنة والجماعة، ويقول بأن المسلمين، من غير أتباع المذهب السلفي والوهابي:

(لا يمكن أن يوصفوا بأهل السنّة والجماعة؛ لأن الإضافة تقتضي النسبة، فأهل السنّة منتسبون للسنّة؛ لأنهم متمسكون بها، وهؤلاء ليسوا متمسكين بالسنّة فيما ذهبوا إليه من التحريف. وأيضاً الجماعة في الأصل: الاجتماع، وهم غير مجتمعين في آرائهم؛ ففي كتبهم التداخل، والتناقض، والاضطراب، حتى إن بعضهم يضلّل بعضاً، ويتناقض هو بنفسه)[٥٢].

وفي أحد اللقاءات المفتوحة مع الشيخ محمد بن صالح العثيمين بمنزله كل يوم خميس، والتي ابتدأت أواخر شهر شوال من العام ١٤١٢هـ وانتهت يوم الخميس الرابع عشر من شهر صفر من العام ١٤٢١هـ، سئل ما يلي: هناك من ينكر إستعمال مصطلح أهل السنة والجماعة، ويقول: نقول: السلفيين أو السلف؛ لأن في ذلك إدخالاً للأشاعرة و الماتريدية في هذا المصطلح؟، فأجاب ما نصّه:

(من الخطأ أن ندخل أهل البدع مهما كانت بدعتهم في الاسم المطلق لأهل السنة والجماعة ، فإن أهل السنة والجماعة لا يدخل فيهم من خالف السلف فيما هم عليه، وفيما خالفهم فيه، فمثلاً: إذا كان هذا الرجل ينكر من صفات الله وأسمائه ما ينكره فهو ليس من أهل السنة والجماعة فيما أنكره، وإن كان منهم في أمور أخرى؛ لأن أهل السنة والجماعة يرون أن الإنسان قد يجتمع فيه بدعة وسنة، كفر أصغر وإيمان، فهذا الرجل الذي خالف السلف في صفات الله نقول: هو ليس من أهل السنة والجماعة في صفات الله، وإن كان منهم في أعمال أخرى، كالمسائل الفقهية مثلاً، فنحن نمنع أصلاً أن يكون صاحب بدعة من أهل السنة في بدعته، وحينئذ نسلم من هذا الإشكال الذي أدى إلى تضارب آراء العلماء. فالذي نرى أن أهل البدع في بدعهم ليسوا من أهل السنة والجماعة ؛ لأن هذه البدعة ليس عليها أهل السنة والجماعة وكيف يكون من أهل السنة والجماعة وهو مخالف لهم؟!!
السائل: وهل مصطلح أهل السنة والجماعة يستعمل للسلفيين أم لا؟
الجواب: أبداً، لا حاجة لذلك؛ لأن أهل السنة والجماعة حقيقةً هم من كانوا على ما كان عليه الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه..
السائل: – كمثال – نجعل النووي وإبن حجر من غير أهل السنة والجماعة؟ الشيخ: فيما يذهبان إليه في الأسماء والصفات ليسا من أهل السنة والجماعة..)[٥٣].

وكما هو واضح، فإن المعايير التي يضعها إبن عثيمين، شأن العلماء السابقين رجوعاً الى الشيخ إبن عبد الوهاب، تفضي إلى إخراج الأغلبية

الساحقة من المسلمين السنّة من مسمى (أهل السنة والجماعة)، كونهم لا يؤمنون بالتقسيم الذي وضعه الوهابية لعقيدة التوحيد. ومن الغريب أن الإمام النووي والشيخ ابن حجر ليسا، بحسب إبن عثيمين، من أهل السنة والجماعة أيضاً.

وكما أصدر الشيخ إبن عبد الوهاب حكماً بكفر أشخاص بعينهم مثل سليمان بن سحيم وأبيه، والمويس وغيرهم، فقد جاء من يعيد إحياء سنّة التكفير في أيامنا. وقد شهدت البلاد في مطلع التسعينيات من القرن الماضي ظاهر تكفير غير مسبوقة، بدأت بالأفراد ذكوراً ونساءً على خلفية المطالب بإصلاحات وحقوق سياسية وإجتماعية، أو دول بما فيها الدولة السعودية التي وصمت بأنها دولة كافرة بعد أن حكّمت قوانين وضعية الى جانب أحكام الشريعة. وتطوّر الأمر الى توجيه أحكام بالكفر المشفوعة بقرار القتل مثل تكفير الكاتب الليبرالي تركي الحمد. وفي مارس من العام ٢٠٠٨، أفتى الشيخ عبد الرحمن البرّاك، وهو أحد روّاد الفتوى الشرعية في الوسط الوهابي، بكفر كاتبين سعوديين لكتابتهما مقالات وصفها بأنها (متصادمة مع الشرع)، هما عبد الله بن بجاد العتيبي، ويوسف أبا الخيل، مطالبًا بمحاكمتهما بتهمة الردة، فإذا لم يرجع كل منهما عن قوله: (وجب قتله مرتدًا فلا يغسّل ولا يكفّن، ولا يصلى عليه، ولا يرثه المسلمون).

وجاءت الفتوى على خلفية مقال كتبه العتيبي في يناير ٢٠٠٨ بصحيفة (الرياض) بعنوان (إسلام النص وإسلام الصراع)، ومقال آخر في الصحيفة نفسها للكاتب أبا الخيل نشر في ديسمبر ٢٠٠٧ بعنوان (الآخر في ميزان الإسلام)[٥٤].

الهوامش

١ـ أنظر: الدرر السنيّة في الأجوبة النجدية، جمع عبد الرحمن بن محمد النجدي، الطبعة السابعة، ٢٠٠٤، الجزء الأول ـ العقائد، ص ١٦

٢ ـ حمادي الرّديسي وأسماء نويرة، الرّدّ على الوهّابيّة..في القرن التاسع عشر، نصوص الغرب الإسلامي نموذجاً، صدر عن دار الطليعة، بيروت، سنة ٢٠٠٨ ص ١١٤ـ١١٥

٣ ـ الرسائل الشخصية، قام بالتصحيح والمقابلة على نسخ خطيّة ومطبوعة، صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، ومحمد بن صالح العليقي، المجلد السابع من مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب ص ١١

٤ ـ المصدر السابق، ص ص ١٩ ـ ٢٠

٥ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٤ ـ ٢٥

٦ ـ المصدر السابق، ص ٢٥

٧ ـ المصدر السابق، ص ص ٢٥ ـ ٢٦

٨ـ المصدر السابق ص ٢٥

٩ـ المصدر السابق، ص ٢٧

١٠ ـ المصدر السابق ص ٣٧

١١ ـ إبراهيم الجبهان، تبديد الظلام وتنبيه النيام، دار المجمع العلمي بجدة، الطبعة الثالثة ١٩٧٩، ص ٣٨٩

١٢ ـ الرسائل الشخصية، مصدر سابق، ص ٣٨

١٣ ـ المصدر السابق، ص ٣٩

١٤ ـ المصدر السابق، ص ٤١ـ٤٢

١٥ ـ المصدر السابق، ص ص ٤٦ ـ ٤٧

١٦ ـ المصدر السابق، ص ص ٦٥، ٦٦

١٧ ـ المصدر السابق، ص ص ٦٩

١٨ ـ عبد الرحمن بن حسن، قرّة عيون الموحدين، دراسة وتحقيق: بشير محمد عيون، الناشر: مكتبة المؤيد، الطائف، المملكة العربية السعودية/ مكتبة دار البيان، دمشق، الجمهورية العربية السورية، الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩٠م، ص ١٦

١٩ ـ المصدر السابق، ص ٢٥، ٢٦

٢٠ ـ المصدر السابق، ص ص ٤٢، ٧٠

٢١ ـ الرسائل الشخصية، مصدر سابق، ص ٨٨

٢٢ـ الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، الجزء الأول، مصدر سابق ص ٢٣٤

٢٣ ـ الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، الجزء الثامن، مصدر سابق ص ٢٠٦

٢٤ـ الرسائل الشخصية، الرسالة التاسعة عشرة ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥

٢٥ ـ المصدر السابق، ص ص ١٧٠، ١٧١

٢٦ـ المصدر السابق، ص ١٧٢ ـ ١٧٣

٢٧ ـ المصدر السابق، ص ١٨٢

٢٨ـ المصدر السابق، ص ١٨٧

٢٩ـ المصدر السابق، ص ١٨٩

٣٠ـ المصدر السابق، ص ٢٠٤

٣١ـ المصدر السابق، ص ٢٠٩

٣٢ـ المصدر السابق، ص ٢١٣

٣٣ـ المصدر السابق، ص ٢٢٠

٣٤ـ المصدر السابق، ص ٢٢٦

٣٥ـ المصدر السابق، ص ٢٢٧

٣٦ـ المصدر السابق، ص ٢٣٣

٣٧ـ المصدر السابق ص ٢٩٢

٣٨ـ الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، مصدر سابق، الجزء الأول، ص ص ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١

٣٩ـ الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، الجزء الأول، ص ٣٢٤

٤٠ـ الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، الجزء الأول، ص ٣٨٢

٤١ ـ الدرر السنيّة في الأجوبة النجديّة، الجزء الثامن، ص ص ٤٣٩، ٤٥١

٤٢ـ الموقع الرسمي للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن جبرين على الإنترنت، رقم الفتوى ١١٦٢١

٤٣ـ أنظر الموقع الرسمي للشيخ إبن باز على الشبكة الالكترونية:

http://www.binbaz.org.sa/mat/10231

٤٤ ـ الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، من مشاهير المجددين في الإسلام، تقديم الشيخ عبد العزيز بن باز، طبع خاص، ص ١٨

٤٥ـ المصدر السابق، ص ٣٧

٤٦ـ المصدر السابق، ص ٣٧ ـ ٣٨ عن كتاب (علماء نجد خلال ستة قرون)، للشيخ عبد الله البسام، الجزء الثاني ص ٦٠٥ـ٦٠٦

٤٧ ـ محمد صديق حسن القنوجي البخاري (ت ١٢٣٥هـ) الدين الخالص، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الاولى ١٩٩٥، الجزء الثالث، ص ١١

٤٨ ـ القنوجي البخاري، المصدر السابق، الجزء الأول ص ١٤٠

٤٩ ـ الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، كتاب التوحيد، (طبع خاص رقم ١١٩)، ص ٧

٥٠ ـ المصدر السابق، ص ص ١١٢، ١١٦

٥١ ـ الشيخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان، كتاب التوحيد، وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، سنة الطبع ١٤٢٤هـ ص ص ٦٦ و٦٧

٥٢ ـ الشيخ محمد بن صالح العثيمين، القول المفيد على كتاب التوحيد، الجزء الأول ص ص ٥، ٦ أنظر الرابط:

http://www.saaid.net/book/open.php?cat=1&book=81

٥٣ ـ سلسلة لقاءات الباب المفتوح مع الشيخ محمد بن صالح العثيمين، في الفترة ما بين ١٤١٢ ـ ١٤٢١، نشرت على موقع صيد الفوائد على شبكة الإنترنت، الجزء الثامن ص ٢٩

٥٤ ـ أنظر: موقع العربية. نت بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٠،

http://www.alarabiya.net/mob/ar/101336.html

مصنع التطرف الوهابي لازال ينتج

شبح بن لادن

مي يماني

إن وفاة اسامة بن لادن في مخبئه الباكستاني يشبه إزالة ورم سرطاني من العالم الاسلامي. لكن سوف تكون هناك حاجة لمتابعة ذلك من خلال علاج قوي لمنع خلايا القاعدة المتبقية من الانتشار وذلك عن طريق اكتساب المزيد من الاتباع والذين يؤمنون العنف من اجل "تنقية" وتمكين الاسلام.

لحسن الحظ، فقد جاءت وفاة بن لادن في نفس اللحظة التي تشهد فيها أماكن كثيرة في العالم الاسلامي العلاج الذي يتطلبه تطرف بن لادن: الربيع العربي بمطالبه للتمكين الديمقراطي (وغياب المطالبات، على الأقل لغاية الان، لشكل الحكم الاسلامي الذي كانت القاعدة تسعى لفرضه).

لكن هل بإمكان الديمقراطيات الوليده في مصر وتونس وتلك التي يتم السعي لاقامتها في البحرين وليبيا وسوريا واليمن وغيرها من الاماكن، ان تقاوم تهديدات المتطرفين الاسلاميين؟ وعلى وجه الخصوص، هل بامكانها هزيمة الفكر السلفي/ الوهابي والذي تربى عليه أسامه بن لادن وأمثاله، والذي لايزال الايدولوجية المعلنة والمحميّة في السعودية؟

ان الحقيقة هي انه حتى قبل العملية الامريكية لقتل بن لادن، القائد الرمز للقاعدة، فإن الثورات العربية الديمقراطية الناشئة وخلال اشهر قليله تمكنت من تهميش واضعاف حركة بن لادن في العالم الاسلامي، علما بأن ما حققته تلك الثورات تطلب من الحرب على الارهاب عقدا من الزمان لتحقيقه. ان تلك الثورات، بغض النظر عن نتائجها النهائية، قد كشفت فلسفة وسلوك بن لادن واتباعه ليس فقط كأناس يفتقرون للشرعية والانسانية، لكن كأناس ليس لديهم الكفاءة لتحقيق ظروف أفضل للمسلمين العاديين.

ان الرسالة التي أراد ملايين العرب الذين شاركوا متحدين في الاحتجاجات السلمية إيصالها، هي ان طريقتهم في تحقيق الكرامة العربية والاسلامية، هي أقل تكلفة بكثير من حيث الخسائر البشرية من تلك التي يعرضها ابن لادن وعناصر القاعدة. ان النقطة الاهم هنا هي ان اسلوب الإحتجاج السلمي سوف يحقق في نهاية المطاف الكرامة التي يريد الناس فعلا الوصول اليها، مقارنة بالحروب الارهابية التي لا تنتهي من اجل اعادة بناء الخلافة التي وعد بها بن لادن.

لم يكن المحتجون في الربيع العربي بحاجة الى استخدام – او اساءة استخدام – الاسلام من اجل تحقيق اهدافهم. لم ينتظروا ان يقوم الخالق بتغيير ظروفهم، بل اخذوا المبادرة وذلك عن طريق مواجهة سلمية مع من يقومون بقمعهم. ان الثورات العربية تؤشر الى ظهور شعار بالنسبة للمسلمين، وهذا الشعار هو شعار تعددي، ويتجاوز شعارات الاسلاميين وفي واقع الامر. إن الذين اقحموا الدين في الاحتجاجات هم الحكام انفسهم ووحدهم فقط، مثل اولئك الحكام في البحرين واليمن وليبيا وسوريا والذين حاولوا استخدام الخوف من الاخر سواء كان ذلك الاخر شيعي أو سني، من اجل الاستمرار في سياسة بث الفرقة في مجتمعاتهم واساءة حكمها.

ان الولايات المتحدة الامريكية بحاجة الان وبعد ان تمكنت من القضاء على حضور بن لادن الجسدي، ان تتوقف عن تأخير بقية المرحلة العلاجية. لقد كانت الولايات المتحدة الامريكية وبشكل انتقائي – مما يظهر قصر نظرها – تقوم بعلاج اجزاء فقط من السرطان الذي تمثله القاعدة، بينما تترك الورم الخبيث المتمثل في الوهابية والسلفية السعودية. بالرغم من حرب الغرب على الارهاب والتي استمرت لعقد من الزمان وتحالف السعودية الطويل مع الولايات المتحدة الامريكية، استمرت المؤسسة الدينية الوهابية في المملكة في تمويل الايدولوجيات الاسلامية المتطرفة حول العالم.

لقد ولد بن لادن وترعرع وتعلم في السعودية، مما يعني انه نتاج هذه الايدولوجية الشمولية؛ فهو لم يكن من المبتكرين الدينيين ولكنه كان نتاجا للوهابية، ولقد تم تصديره لاحقا من قبل النظام الوهابي كجهادي.

لقد قامت السعودية خلال الثمانينات بصرف مبلغ ٧٥ بليون دولار امريكي على نشر الوهابية وتمويل المدارس والمساجد والجمعيات الخيرية في البلاد الاسلامية بما في ذلك الباكستان وافغانستان واليمن والجزائر وغيرها من البلدان الاسلامية. لقد استمر السعوديون في مثل تلك البرامج بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر الارهابية في سنة ٢٠٠١ وحتى بعد ان اكتشفوا ان "الدعوة" لا يمكن التحكم بها بسبب تقنيات العولمة. وعليه لم يكن مفاجئا ملاحظة إنشاء حركة سياسية اسلامية عالمية يدعمها الالاف من المواقع الالكترونية الجهادية غير القانونية، قد عادت لتقض مضاجع المملكة.



لقد كان الخاطفون في ١١ سبتمبر أصحاب ايدولوجية سعودية/ وهابية (١٥ من ١٩ رجل نفذوا الهجمات الارهابية اختارهم بن لادن لانهم كانوا مثله ينحدرون من السعودية ومن نفس الخلفية التعليمية التي درسها). ومثل هولاء كثيرون في السعوديه التي أصبح لديها جيش احتياطي من الارهابيين المحتملين، لان المصنع الوهابي للافكار المتطرفة ما يزال كما هو ولم يصاب بأي ضرر.

اذن المعركة الحقيقية لم تكن مع بن لادن، ولكن مع مصنع الايدولوجية السعودية التي تدعمها الدولة. لقد كان بن لادن فقط انعكاس لهذا العنف المترسخ في الايدولوجية الرسمية للمملكة.

ان القضاء على بن لادن قد يحرم بعض المستبدين، من ليبيا معمر القذافي الى يمن علي عبدالله صالح من الحجة الرئيسة والتي استخدموها من اجل تبرير عقود من القمع. لكن الولايات المتحدة الامريكية تعرف جيدا ان القاعدة هي عدو مناسب لعلي صالح وغيره من حلفاء امريكا في المنطقة. وفي العديد من الحالات تم استخدام الارهاب كذريعة من اجل قمع الاصلاحات. تقوم الولايات المتحدة الامريكية حاليا بتشجيع قمع الربيع العربي في اليمن والبحرين حيث تقوم القوات الامنية الرسمية هناك وبشكل روتيني بقتل المتظاهرين المسالمين الذين يطالبون بالديمقراطية وحقوق الانسان.

لا يمكن ان يكون هناك تعايش بين القاعدة والديمقراطية. وعليه، فإن موت بن لادن يجب ان يفتح أعين المجتمع الدولي من اجل التركيز على مصدر حركته: الانظمة العربية القمعية وايدولوجياتها المتطرفة، وبخلاف ذلك فإن المثال الذي قدمه سوف يستمر في مطاردة العالم.

أطفال موريتانيا واليمن ضحايا عبوديّة جنسيّة سعوديّة

٢٠ ألف دولار (ثمن) الطفلة الموريتانيّة التي تُرمى في الشارع بعد دورتها الشهرية الأولى

تعيش دول عربية، أبرزها موريتانيا واليمن خصوصاً، فضيحة عبودية جنسية ضحاياها أطفال إناث يُتاجَر بهنّ على أيدي أشخاص سعوديين لتحويلهنّ إلى مستعبَدات جنسياً. مأساة يومية تجري فصولها على مرأى ومسمع الحكومات العربية والسفارات الأميركية في العواصم العربية

كشفت إحدى برقيات السفارة الأميركية في العاصمة الموريتانية، نواكشوط، التي نشرها موقع (ويكيليكس)، النقاب عن فضيحة أخلاقية وقانونية كبيرة، تجري خطوطها بين موريتانيا والسعودية. تاريخ البرقية يعود إلى شهر نيسان ٢٠٠٩، وتشير فيها السفارة الأميركية إلى أنّ موريتانيا تعرف ظاهرة من العبوديّة الجنسية، تُحوَّل بموجبها الفتيات الموريتانيات إلى عبدات جنسيات في قصور رجال سعوديين أثرياء. وتنقل الوثيقة عن رئيسة إحدى منظمات المجتمع المدني التي تعنى بحقوق المرأة، أمينة بنت المختار، تفاصيل سير عملية العبودية هذه من منازل فقراء موريتانيا إلى قصور أثرياء السعودية.

وبحسب بنت المختار، تبدأ القصة بتولي (تجّار بشر) مهمة زيارة منازل أسر موريتانية تعيش في فقر شديد، شرط أن يكون لدى هؤلاء أطفال إناث تراوح أعمارهنّ بين سنّ الخامسة والثانية عشرة. يقدّم هؤلاء (التجار) عرضاً لذوي الطفلة بتزويجها لرجل سعودي ثري في مقابل مبلغ مالي كبير نسبياً بالنسبة إلى الموريتانيين، وهو بين ٥ و٦ ملايين (أقيّة/ العملة الموريتانية)، أي ما يعادل نحو ٢٠ ألف دولار، مع وعد ذوي الطفلة بتوفير فرص لطفلتهم في السعودية بهدف إغرائهم للموافقة على العرض.

وبحسب بنت المختار، يكون هؤلاء الوسطاء مرتبطين بوكالات سفريات محلية لا تعدو مهمتها أن تكون غطاءً لعملها الحقيقي، وهو الاتجار بالبشر. وبعد موافقة الأهل، تُصطحَب الطفلة إلى السعودية برفقة أحد أفراد عائلتها، أو أحد موظفي وكالة السفريات بصفته (مربّياً). وبحسب المعلومات، يُعطى هذا (الوسيط) عمولة مالية مكافأةً على جهوده في عقد (الصفقة)، علماً بأن العمولة تختلف نسبتها بحسب جمال الطفلة المستعبدة وسنّها. ووفق بنت المختار، فور وصول الطفلة إلى المملكة، تُحوَّل إلى مستعبدة جنسيّاً لزوجها السعودي. ويقدّر هؤلاء السعوديون الطفلة قبل بلوغها جنسياً، لكن فور أوان دورتها الشهرية، أو عندما تصبح حاملاً، تصبح مادة تجاهل كامل من زوجها. وبحسب الناشطة الموريتانية، فإنّه حينها، تُرمى الطفلة ـ المستعبدة في الشارع حيث لا خيار أمامها سوى أن تصبح مومساً. وهنا، تورد البرقية الأميركية معلومات مشابهة عن العبودية الجنسية لموريتانيات في السعودية، وفّرتها للسفارة سي لالا عائشة، وهي ناشطة في منظمة حقوق الإنسان الموريتانية. وقد قابلت عائشة فتاة موريتانية أمضت ٣ سنوات من عمرها مسجونة في غرفة بمنزل رجل سعودي لم تتعرف إلى سواه في فترة سجنها، إضافة إلى خادمة كانت تهتم بها. كذلك، تحيل برقية السفارة الأميركية إلى ٤ تقارير لـ(راديو فرانس إنترناسيونال) عن هذا الموضوع، تضمّنت شهادة طفلة تبلغ ٧ سنوات وتُدعى ملهري (اشتراها) شخص في السعودية، إضافة إلى قصة فتاة أخرى هي أمينة التي اضطرت إلى ترك أطفالها في السعودية بعدما طلقها زوجها.

وفي السياق، تحدّثت أمينة بنت المختار عن نوع آخر من العبودية الجنسية، تقوم على استقدام نساء موريتانيات بالغات إلى السعودية لتشغيلهنّ مومسات. وقالت بنت المختار إن وكالات السفريات تعرض على هؤلاء النساء توفير ثمن تذكرة السفر وتكاليف تأشيرة الدخول إلى السعودية، علّهنّ يجدن فرص عمل في المملكة. لكن على تلك الفتيات التعهد بأن يسدّدن هذا المال لوكالة السفريات فور عثورهن على فرصة عمل، وبالتالي يُرغمن على العمل في الدعارة ليسدّدن الدين. وللدلالة على ذلك، حكم على ٣٠ امرأة موريتانية بتهمة ممارسة الدعارة في السعودية. ووفق أرقام (منظمة ربات المنازل) الموريتانية، فقد وفّرت الدعم في عام ٢٠٠٨ لـ١٥ طفلة موريتانية كنّ ضحية للعبودية الجنسية في السعودية، إضافة إلى تسجيل ١١ حالة عبودية جنسية جديدة بين شهري كانون الثاني وآذار ٢٠٠٩.

والقاصرات الموريتانيات لسنَ الضحايا الوحيدات للاستغلال الجنسي وتجارة الرقيق؛ إذ تشير برقية أخرى صادرة عن السفارة الأميركية في العاصمة اليمنية صنعاء عام ٢٠٠٩، إلى ظاهرة السياحة الجنسية التي يقوم بها رجال خليجيون إلى اليمن لممارسة الجنس مع قاصرات في فنادق يمنية تنتشر في كل المدن. وقال أحمد القريشي، وهو عضو في إحدى المنظمات غير الحكومية التي تدافع عن حقوق الأطفال، إنّ (رجالاً سعوديين يسافرون إلى اليمن لإقامة علاقات جنسية مع مومسات قاصرات، أحياناً على شكل زيجات مؤقتة). وأبلغ السفارة بمعرفته الأكيدة على الأقل بثلاث قاصرات يمنيات مرتبطات بزواج مؤقت برجال سعوديين، يهدف حصراً إلى جعلهنّ يعملنَ مومسات في السعودية. وفي السياق، تشير البرقية نفسها إلى أن السلطات السعودية غير جدية في تعاطيها مع مكافحة الاتجار بالبشر من اليمن إلى السعودية؛ إذ إن أشخاصاً سعوديين يستقدمون يومياً المئات من المهاجرين غير الشرعيين اليمنيين، وبينهم عدد غير محدد من الأطفال.

عن صحيفة الأخبار اللبنانية، ٢٠١١/٥/١٠

تهديد بالقتل

اعترفت الناشطة الحقوقية الموريتانية أمينة بنت المختار بأنها تلقت تهديدات بالقتل بسبب إطلاقها الحملة للقضاء على العبودية الجنسية التي تلاحق الأطفال الموريتانيات في السعودية. واتّهمت بنت المختار من مهدديها بأنها (كاذبة ومجنونة وخائنة تسبب الضرر بحق سمعة موريتانيا). وطالبت بنت المختار الأمم المتحدة برفع هذه القضية إلى صدارة اهتماماتها بعدما يئست من احتمال أن تتجاوب سلطات الرئيس ولد عبد العزيز معها.



عندما أقاطع الإنتخابات البلدية، أمارس موقفاً إيجابياً

عبدالرحمن الكنهل

السلبية أن أشارك في الجمود، أن أشارك في تجربة جامدة، لا تحقق سوى نجاح واحد، وهو نجاح مسرحية، والتأكيد على نجاحها، وبالتالي استمرارها بنفس المستوى.

السلبية أن أؤكد للدولة من خلال مشاركتي أن تجاهل نصف المجتمع، وترشيح نصف الأعضاء، ومجالس بدون صلاحيات، أمر أقبل وأساهم في نجاحه، ليستمر بنفس الطريقة والمستوى.

المقاطعة ليست مجرد موقف سلبي، بل موقف إيجابي؛ لأنه يحمل رسائل ومضامين، لأنه يعبر عن وعيي، عن رفضي لتجاهل نصف المجتمع، ورفضي لإنتخاب النصف، ورفضي لمجلس مجرد من الصلاحيات.

اعتبر بعض الأصدقاء أن موقفي من مقاطعة الإنتخابات البلدية موقف سلبي، ومع تفهمي لنبل وصدق مواقفهم، إلا أنني أختلف معهم تماماً، فموقفي من وجهة نظري قمة في الإيجابية.

فالسلبيّة هي أن أكون جزء من مشهد في مسرحية تسخر من حقوقي.. جزء من مسرحية فقط ،لأجل أن تخبر المشاهد الغربي أن لدينا إنتخابات يقبل عليها المواطن، بينما الحقيقة أنني أشارك في تجاهل نصف المجتمع، لأجل إنتخاب نصف أعضاء مجلس مجرد من الصلاحيات. لقد أكدت لي التجربة الأولى أن وجود هذه المجالس مثل عدمها.

المقاطعة تخبر الجميع أنني كمواطن سعودي أفهم جيداً، تطلعاتي أكبر من مجرد صوت أبدده في التصويت لمن أدرك جيداً أنه لن يفعل شيئاً لأجلي ولأجل وطني.

لا أتفق مع من يقول يجب أن أدلي بصوتي لأجل إنتخاب من أراه أفضل وأكثر وطنية وأمانة، لأنه لا فرق بينه وبين من أظن أنه أقلّ كفاءة، فكلاهما سوف يصبحان مجرد عضوين في لجنة حكومية تابعة لأمانة أو بلدية ومجردين من الصلاحيات.

أما الذين يقولون أن عدم المشاركة قد يثبت مقولات أن الشعب السعودي غير مستعد للإنتخابات وأنها لا تصلح له، فهذا غير صحيح، بل العكس، فالمقاطعة تثبت مستوى وعي المواطن وفهمه العميق لماهية المشاركة الشعبية الحقيقية، والأطر التي يجب أن تكون داخلها، وتبين مستوى تطلعاته وتوقه لمشاركة شعبية حقيقية وفاعلة.

أما الذين يتحدثون عن التجربة وتطورها، فهذا الكلام صحيح وفي محله لو أن الإنتخابات لدينا نمارسها كحق كامل غير منقوص بمشاركة المرأة، وفي مواعيد محددة لا يملك أحد تعطيلها، ولأعضاء يمثلون الناخبين ويمارسون واجباتهم بإستقلالية تامة وحماية قانونية وقضائية، عندها يمكننا الحديث عن تجربة بنجاحاتها وإخفاقتها، بإيجابياتها وسلبياتها، ومراحل تطورها ونضجها، لأن ثمة مساحة للتجربة والممارسة والتعلم وتطور المفاهيم.

أما الحالة الحالية فهي ليست سوى تجربة واحدة فقط، مسرحية إنتخابات لا يتوفر فيها الحد الأدنى من عوامل نجاح أو تحقيق فاعلية لهذه المجالس، مجرد مجالس صورية، فالمشاركة تعني نجاح هذه المسرحية وإستمرارها على نفس المنوال، والمقاطعة تعني رفض هذه الحالة.

أما الذين يقولون أن التجارب هكذا تبدأ، ثم تتطور تدريجياً، فهذه المقولة تكون في محلها لو أننا نشهد تطوراً وتغيراً ملموساً، فالمسافة بيننا وبين مختلف شعوب العالم في الممارسات الديموقراطية والمشاركة الشعبية ومؤسسات المجتمع تتسع فيها الفجوة بسبب الإستجابة المستمرة في كثير من الدول العالم نحو مزيد من الديموقراطية، بينما نحن نعاني من حالة شديدة من الجمود بل والتأخر، فحتى هذه الإنتخابات عطلت عامين بلا سبب، ولم يوفى فيها وعد بمشاركة المرأة، ومنذ سبع سنوات تقريباً أقرت هذه الإنتخابات ونظام المجالس البلدية بهذه الصيغة ولم يحدث فيها أي تطوير، ولا في أي مجال آخر.

سبع سنوات من أعمار المجتمعات ليست قصيرة، في ظل عالم تتزايد فيه التحديات.. عالم يتطور بشكل مذهل، ونحن نتقهقر.

لن أشارك في عملية تقهقر وتراجع، ليس هذا ما أريده. لدي وعي يجب أن يحترم. لدي تطلعات أكبر يجب أن أعبر عنها.

أنا أقاطع، إذن أنا أمارس موقفاً إيجابياً.

أنت تشارك، إذن أنت تمارس حقك الذي يجب أن يحترم.

وجوه حجازية

(١)
أحمد بن اسماعيل
من علماء القرن الثالث عشر الهجري

أحمد بن إسماعيل الحنفي المكي. ولد بمكة المكرمة، ونشأ بها، واعتنى به والده، حيث قرأ جملة من العلوم على عدة مشايخ في المسجد الحرام، منهم الشيخ جمال شيخ الإسلام في البلد الحرام، والسيد أحمد زيني دحلان، مفتي الشافعية بمكة المكرمة؛ والشيخ عبدالرحمن سراج، مفتي الحنفية. وقد لازم أحمد بن اسماعيل هؤلاء العلماء واخذ عنهم في الفقه والنحو والأدب، وتصدّر للتدريس، وجالس أمير مكة المكرمة الشريف عون الذي عيّنه إماماً ملازماً بمقام الحنفي(١).

(٢)
عبدالله حمدوه
١٢٨٤-١٣٥٠هـ

هو عبدالله بن ابراهيم بن حمدوه بن محمد نور الحسني السناري السوداني ثم المكي. عالم فاضل مقرئ، مربي الجيل الجديد في مكة المكرمة في عصره. ولد في حلة رفاعة بالسودان، وحفظ القرآن الكريم وهو صغير.

قدم الى مكة المكرمة وعمره عشرون عاماً، فجود القرآن الكريم بها على الشيخ ابراهيم سعد المتوفى سنة ١٣١٦هـ، والشيخ أحمد حامد التيجي المكي، القارئ المشهور. ثم عكف على طلب العلم بالمسجد الحرام وانتظم في حلقات الدروس بالمسجد التي كان يكتظ بها، وتزدحم بطلاب العلم في جميع الفنون.

رحل الى مصر لطلب العلم، ودخل الأزهر، فأخذ عن جماعة من علمائه، منهم الشيخ محمد حسنين مخلوف العدوي المالكي، والشيخ عبدالهادي مخلوف المالكي، والسيد مهدي بن محمد السنوسي، والشيخ عبدالرحمن الشربيني وغيرهم. وحضر حلقات هؤلاء العلماء واستفاد منهم وأجازوه.

عاد الشيخ حمدوه بعدها الى مكة المكرمة وواصل دراسته وتلقيه عن علماء المسجد الحرام، ثم رحل الى المدينة المنورة، وأدرك السيد علي بن ظاهر الوتري المكي المتوفى سنة ١٣٢٢هـ، فسمع منه الحديث، وسمع بها من الشيخ فالح بن محمد الظاهري المالكي المتوفى سنة ١٣٢٨هـ، وأجازه بالمدينة المنورة السيد هاشم بن شيخ الحبشي، والسيد علي بن محمد الجفري، والسيد محمد بن صالح جمل الليل المكي.

بعدها رجع الى مكة المكرمة وفتح محلاً لتعليم القرآن الكريم وتجويده، واعتنى اعتناءً كبيراً بتعليم الصغار وتحفيظهم القرآن الكريم مجوّداً وتنشئتهم نشأة صالحة في شفقة وحنان وعطف دون تمييز بن فقير وغني، أو رفيع ووضيع.

افتتح كتابه في باب الزيادة، ثم في باب الباسطية، وأدخل تحسينات على كتابه إذ قسّمه الى صفوف، وقرر تعليم الحساب وتحسين الخط، بجانب حفظ القرآن الكريم وتجويده، فازداد الإقبال على كتابه، وذاع صيته، لاسيما بعد أن شاهد أولياء الطلبة إقبال أبنائهم على حفظ القرآن، وتناوبهم في الإمامة بصلاة التراويح تحت إشراف مربيهم. وحينما فكر الشيخ محمد علي زينل في نشر العلم وإشاعته في مكة المكرمة، وقع اختياره على الشيخ عبدالله حمدوه، فرحب بفكرته ونقل طلابه الى الصفا، وكوّن منهم مدرسة الفلاح بمكة سنة ١٣٣٠هـ، ثم كان مديراً لها الى جانب ما يقوم به من التدريس فيها. توفي رحمه الله بمكة(٢).

---

(١) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٧٣

(٢) محمود سعيد ابو سليمان، تشنيف الأسماع، ص ٣٢٩. وعمر عبدالجبار، سير وتراجم، ص ١٦٤. وأنس يعقوب كتبي، لمحات من حياة الشيخ عبدالله حمدوه، جريدة المدينة ١٤٠٣/١٢/٢٧هـ، ص٣. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٤١. وعبدالله عبدالمجيد بغدادي، الإنطلاقة التعليمية في المملكة العربية السعودية، جـ١، ص ٥٣٢. ومحمد ياسين الفاداني، قرة العين في أسانيد شيوخي من الحرمين، جـ١، ص ٢٢٧.

ضم الأردن في مجلس (شاي)!

هناك شبه إجماع على أن قرار دول الخليج (السعودية في حقيقة الأمر) بضم الأردن الى مجلس التعاون الخليجي ودعوة المغرب الى المشاركة فيه، عمل يعبر عن يأس سياسي وقلق عميق من انتشار الثورات العربية الى الحريم الخاص لدول المجلس، الذي هو في واقعه منظمة سياسية أمنية إقليمية تشترك فيه ست دول ذات خصائص اجتماعية وسياسية، وتطل جميعها على الخليج.

ويغض النظر عن الحسابات السياسية والأمنية التي توخاها آل سعود من هذه الخطوة الغريبة، إلا أن هناك إجماعاً آخر على أنها تمت بسرعة، بل وبتعجل وبدون دراسة. كان آل سعود يعيشون تحت ضغط اللحظة التاريخية الثورية، وكانوا يبحثون عن مصدّات لهذه الثورات المتنقلة من بلد عربي الى آخر، وعينهم القلقة تدور كالذي يخشى الموت من أن تحل واحدة منها في أرض تختطف نظاماً ملكياً قابعاً فيها، فتفتح شهية الشعوب للإطاحة بغيره من الانظمة الملكية.

لم ينظر أي من الباحثين والمعلقين وحتى الأفراد العاديين الى ضم الأردن ومحاولة ضم المغرب الى دول مجلس التعاون وكأنه منجز، فحتى المكسب الإعلامي لم تتحصل عليه هذه الخطوة، حتى ضمن محيط الإعلام الرسمي الخليجي والسعودي نفسه.

الخطوة السعودية فاجأت الجميع. وعبثاً حاول الكثيرون، ممن تفهموا القلق السعودي العميق مما يجري في الساحة العربية، أن يكتشفوا الفوائد والمنافع من هكذا خطوة. فالمجلس لازال يقبع في خانة الفشل حتى الآن رغم مضي ثلاثين عاماً على تأسيسه. لم ينجح في إصدار عملة موحدة؛ ولم يفلح في إيجاد تصفية نهائية للخلافات بين أعضائه سواء في الشأن السياسي أو في الشأن الحدودي. والمجلس لازال عاجزاً عن لعب دور إقتصادي مشترك بين أعضائه، فضلاً عن توفير الغطاء الأمني والعسكري؛ إذ تعشعشت وتكاثرت القواعد الأميركية وتعززت بأفراد وتجهيزات أكثر في كل الأقطار الخليجية من أجل حمايتها، في وقت لم يستطع فيه السعوديون مواءمة الإمكانات والتجهيزات والخطط العسكرية لدول المجلس لتعمل تحت مظلة واحدة وتحدد العقيدة العسكرية لها، وتضع التحديات والأولويات لعملها.

قوات درع الجزيرة مجرد هيكل، لم نسمع باسمها منذ تحرير الكويت عام ١٩٩١، وعديد افرادها لا يزيد عن العشرين ألفاً، وربما أقل. وكان غرضها المساهمة في مواجهة تحديات المجلس العسكرية بدلا من اتحاد الجيوش وتلاحمها، فصارت كل دولة تتطوع ببضع مئات ليكون المجلس عملا في مجمله قوات سعودية.

لكن هذه القوات استخدمت الان ضد شعوب الخليج ولقمع ثورة البحرين. وبدل أن يحل مشكلة لنظام حكم (خليفي) جاء القرار السياسي ليزيد النار اشتعالاً ويكبر المشكلة فيجعلها معركة اقليمية على خلفية طائفية وقومية، وما هي كذلك.

في مثل هذا الظرف، ماذا يستطيع المفكر الاستراتيجي أن يخرج بقرار ضم الأردن؟ ما هي الميزة التي سيضيفها الى المجلس على الصعيد الأمني والسياسي والعسكري؟ سوف تزيد الأردن من الأعباء الأمنية والإقتصادية والسياسية للمجلس، وتجعله غير متناسقاً مع ذاته، عسكرياً وسياسياً، خاصة وان الأردن على علاقة مع اسرائيل. والأكثر فإن المجلس بضمه الاردن سيشعل خلافاً مع اليمن ـ الأكثر تأهيلا لدخول المجلس ـ واستعدى دولاً أخرى كالعراق (الخليجي) وسوريا التي تنظر الى أن المجلس يستهدف نظامها السياسي؛ وفتح المجلس بضم الأردن الباب على مصراعيه لتطبيع العلاقات مع اسرائيل.

في المحصلة النهائية فإن ضم الأردن لن يعيد للسعودية دورها، وسيفتح عليها النار من دول عديدة، وقد صدق من قال بأن قادة الخليج أقروا دخول الاردن للمجلس في مجلس شاي! بلا وعي ولا إدراك وإنما بإرادة سعودية غبية لا تؤمن بالتخطيط، ويستهويها رد الأفعال عن العمل الحقيقي المنظم والمخطط.

ضم الأردن سيسبب اضراراً للمجلس، ويفقده خصوصيته الخليجية، وقد يأتي دوله بالمشاكل الأمنية من الباب الأردني، ويحفّز الى قيام أحلاف مضادة ستتشكل على خلفية الصراع السياسي.









(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعةَ الحروب تثأر لنفسها في حكومةَ السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجيةَ السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبةَ البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصةَ المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسربت الى ابتسامته الغائضةَ، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحةَ خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرةَ بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصةَ، بعد أن ختم حوار الدوحةَ بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصةَ الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعوديةَ سياستها الكارثيةَ؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعوديةَ تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تتناول طبيعةَ التحركات السعوديةَ المريبةَ إزاء الحكومةَ السوريةَ والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطةَ إطاحةَ نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشةَ مستقبل سوريةَ ومصير نظام الحكم فيها!!).



من يتآمر على الآخر؟!



أربع إتفاقيات أمنيةَ بين الرياض وواشنطن

السعوديةَ.. قلعةَ إستراتيجيةَ أميركيةَ

بدأت تلميحات متقطعةَ تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنيةَ في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويريةَ لقوة امنيةَ لحمايةَ المنشآت النفطيةَ في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخليةَ لصحيفةَ (الشرق الأوسط) السعوديةَ في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنيةَ تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلةَ الراهنةَ)، وبحسب الصحيفةَ فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمةَ العفو الدوليةَ في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعوديةَ. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامةَ، وأصبح عرضةَ لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملةَ.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئةَ

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبةَ، خاصةَ وأن طريقةَ الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونيةَ وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكةَ، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.

خالد العمير... (الداخليّةَ) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعةَ المصون الذي لم يعد له حرمةَ كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له ومالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.

وداعاً مكّةَ!

لم يتبق إلا القليل من مكةَ.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعةَ بدويةَ قبليّةَ جاهلةَ لا تفهم معنى



لوحة للفنانة صفيّة بن زقر